ğNf

أميركا

دستور الولايات المتحدة الأميركية

ĠĔHŭĕřžǩ ğÄĮTgÝŋ 3ŋ

دستور الولايات المتحدة الأميركية
مع ملاحظات توضيحية

جدول المحتويات

I. مقدّمة 5
القانون الأعلى للبلاد 6
الحاجة إلى الدستور 8
المؤتمر الدستوري 10
المصادقة على الدستور 15
وثيقة الحقوق 16
تطور الدستور 17

II. دستور الولايات المتحدة، (ترجمة النص) 21
تعديلات الدستور، بما في ذلك
وثيقة الحقوق (ترجمة النص) 33

III. دستور الولايات المتحدة (مع ملاحظات توضيحية) 43
تعديلات الدستور،
بما في ذلك وثيقة الحقوق (مع ملاحظات توضيحية) 66

ÛgÆgäş ĞŋÜ ”
ÀŁÔŋş Ægäş øzǫèå
“ .Ægäş

1837 ÛâøÅŋ/øäæÜ 15 ÛÀǪÊäş òÅ₥ąåå øzǩÅÆÊöä

دستور الولايات المتحدة القوانين الأساسية للبلاد. ويرسم شكل نظام الحكم القومي. كما يحدد حقوق الشعب الأميركي وحرياته. ويعدد الدستور أيضا أهداف الحكومة وسبل تحقيقها. وقد وضع الدستور بهدف تنظيم حكومة قومية قوية للولايات الأميركية. وفي السابق أقام زعماء الأمة حكومة وطنية بموجب ما سمي بـ "وثيقة الاتحاد". وقد منحت هذه الوثيقة الاستقلال لكل ولاية إلا أنها افتقرت لسلطة جعل الولايات تعمل سوية لمعالجة المشاكل التي تعني البلاد بأسرها.

وبعد نيل الولايات استقلالها خلال الحرب الثورية (1775-1783) بدأت تواجه المشاكل التي يرتبها حكم الدولة في زمن السلم. فقد كان على الولايات أن تنفذ القوانين وتشيع النظام وتجبي الضرائب وتسدد دينا حكوميا كبيرا. وتنظم التجارة بينها. كما كان عليها أن تتعامل مع قبائل الهنود وتتفاوض مع حكومات أخرى. وبدأ زعماء بارزون مثل جورج واشنطن وأليكساندر هاملتون ببحث إنشاء حكومة قومية قوية بموجب دستور جديد.

وقد ساعد هاملتون في عقد مؤتمر وطني التأم في فيلادلفيا، بنسيلفانيا عام 1787 لمراجعة "وثيقة الاتحاد". لكن أغلبية المندوبين في ذلك الاجتماع قررت عوضا عن ذك وضع مخطط جديد للحكم. هو دستور الولايات المتحدة. ولم يكتف الدستور بمجرد إقامة اتحاد للولايات فحسب. بل أيضا حكومة تمارس سلطانها مباشرة على المواطنين. كما حدد الدستور بوضوح سلطات الحكومة القومية ووفر حماية لحقوق الولايات وجميع المواطنين.

رسم لأفعى مقطعة، من أعمال بنجامين فرانكلين عام 1754، يدعو إلى الوحدة بين المستعمرات التي جابهت، بالاشتراك مع بريطانيا، فرنسا في الحرب ضد فرنسا والهنود.

دعوة أخرى للوحدة تالية ظهرت في تموز/ يوليو 1776 في رسم لثلاث عشرة يدا ترمز إلى إعلان المستعمرات استقلالها عن بريطانيا.

القانون الأعلى للبلاد

يتألف الدستور من مقدمة وسبع مواد و 27 تعديلا ويقيم نظاما فدراليا تتوزع فيه السلطات بين حكومات الولايات والحكومة القومية. كما ينشئ حكومة قومية متوازنة وذلك بتوزيع السلطة على ثلاثة فروع مستقلة هي الفرع التنفيذي والفرع التشريعي والفرع القضائي. ويتولى الفرع التنفيذي تنفيذ القوانين بينما يقوم الفرع التشريعي بسن القوانين، ويقوم الفرع القضائي بتفسير القوانين. ويمثل رئيس الجمهورية الفرع التنفيذي بينما يمثل الكونغرس الفرع التشريعي وتمثل المحكمة العليا الفرع القضائي.

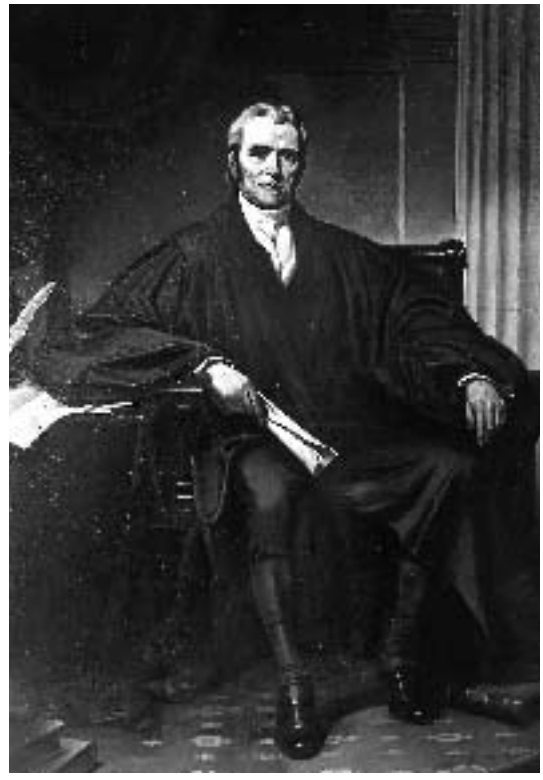

خدم جون مارشال لفترة وجيزة كوزير خارجية قبل تعيينه في منصب رابع رئيس للمحكمة العليا للأمة. وخلال عمله في ذلك المنصب الذي تبوأه لمدة 34 عاما، وطد مارشال مبدأ المراجعة القضائية.

وتشمل السلطات الفدرالية التي يعددها الدستور حق جباية الضرائب وإعلان الحرب وتنظيم التجارة. وبالإضافة إلى هذه السلطات التي يفوضها الدستور للحكومة إو التي يعبر عنها صراحة، تتمتع الحكومة القومية بسلطات ضمنية (يوحي بها الدستور ضمنا وبشكل معقول). وتتيح هذه السلطات الضمنية للحكومة الاستجابة للحاجات المتغيرة للبلاد. ومثال على ذلك، لم يكن الدستور يولي الكونغرس سلطة طباعة العملة الورقية لكن مثل هذه السلطة مفهومة ضمنا كجزء من سلطة الاقتراض وسك العملة التي ينيطها الدستور بالكونغرس صراحة.

وهناك بعض السلطات التي لا يمنحها الدستور للحكومة القومية أو يمنعها عن الولايات. وهذه سلطات محفوظة تعود للشعب أو الولايات. وتشمل سلطات الولايات حق سن القوانين حول مسائل الطلاق والزواج والمدارس الحكومية. أما السلطات المحفوظة للشعب فتشمل حق التملك وحق المحاكمة أمام هيئة محلفين. وفي بعض الحالات تتمتع حكومات الولايات والحكومة القومية بسلطات متطابقة، أي تطبق في آن واحد في نفس المجال وتنطوي على إمكانية استخدام الحكومتين لصلاحياتهما في وقت واحد. وإذا حصل خلاف في هذا المجال فإن للحكومة القومية السلطة النهائية.

وللمحكمة العليا السلطة النهائية في تفسير الدستور، وبإمكانها إبطال أي قانون فدرالي أو محلي يتعارض مع أي من أحكام الدستور.

أصدرت الولايات المتحدة الحديثة الاستقلال آنذاك أول نقود معدنية قومية لها في عام 1787. ويحتوي أحد وجهي قطعة النقد نقشا لثلاث عشرة حلقة مترابطة وعبارة "أننا واحد" في الوسط. أما الوجه الآخر من قطعة النقد فيمثل ساعة شمسية التي تعني "الوقت يطير". fugio والكلمة اللاتينية

تصور المنقوشة "القاعة الفدرالية" في مدينة نيويورك حيث أدى جورج واشنطن، أول رئيس للبلاد، اليمين الدستورية على شرفة ذلك المبنى في نيسان/أبريل 1789. وقد قام الكونغرس الجديد بأعماله في القاعة الفدرالية قبل الانتقال مؤقتا إلى فيلادلفيا، في ولاية بنسيلفانيا، وبعدها، في عام 1800، إلى واشنطن العاصمة التي كانت قد شيّدت حديثا.

الحاجة إلى الدستور

لم تكن الحكومة التي شكلت بموجب «وثيقة الاتحاد» قوية بشكل كاف لحكم الدولة الجديدة. فقد كانت تفتقر مثلا لسلطة تنفيذية وجهاز محاكم يشمل البلاد بأسرها. ولم يكن بإمكانها تنظيم التجارة بين الولايات أو فرض ضرائب على الولايات أو على مواطني الولايات. ولم تكن سوى أكثر بقليل من تجمع لممثلي الولايات الثلاث عشرة المستقلة.

وفي عام 1783، أي بعد الحرب الثورية، دخلت الأمة مرحلة اتسمت بظروف سياسية وتجارية غير مستقرة. ولم يكن أليكساندر هاملتون ومؤيدوه ليحرزوا نجاحا في حملتهم لإصدار دستور جديد لو أن الظروف السائدة آنذاك كانت أفضل. وقد رسم بعض المؤرخين صورة قاتمة للمشاكل التي كانت البلاد الفتية تواجهها. لكن لا شك أن الوضع بدأ يسوء بشكل مطرد بعد عام 1783. فلقد كانت كل ولاية تتصرف وكأنها دولة مستقلة. وكانت تصّرف أمورها كما ترتأي دون الإكتراث بحاجات البلاد ككل. وكان يتم تداول 12 عملة مختلفة في الولايات، أغلبها لم يكن له قيمة. كما كانت الولايات المتجاورة تفرض ضرائب على سلع بعضها بعض. ورفضت بريطانيا إعادة فتح قنوات التجارة التي كانت المستعمرات تعتمد عليها لأجل رفاهيتها الاقتصادية. ورفضت المجالس التشريعية في الولايات الوفاء بالديون التي ترتبت عليها خلال الحرب الثورية. كما أن العديد من الولايات سن قوانين تمكن الدائنين من التهرب من تسديد ديونهم.

والأسوأ من هذا كله، بدأ بعض الناس التفكير مرة أخرى باللجوء إلى السلاح لحل مشاكلهم. ففي غربي ولاية مساشوستس في عام 1786 تمرد آلاف المزارعين بزعامة الكابتن دانيال شيز ضد حكومة الولاية في بوسطن. وتمكنت قوات الحكومة في آخر الأمر من سحق التمرد. وتساءل جورج واشنطن وزعماء آخرون ما إذا كانت المستعمرات قد ثارت ضد بريطانيا العظمى دون جدوى. وبدأوا يشعرون أن الوقت قد حان لإنهاء هذه المشاكل وإحلال السلام والنظام عن طريق إنشاء حكومة قومية جديدة تكون قوية على نحو كاف لتضمن الطاعة في الداخل ونيل الاحترام في الخارج.

واجتمع ممثلون عن خمس ولايات في أنابوليس، بولاية ماريلاند في عام 1786 واقترحوا أن تعين الولايات مندوبين عنها للاجتماع في فيلادلفيا بهدف إعادة النظر بوثيقة الاتحاد. ووافق الكونغرس على هذا المشروع واقترح أن تختار كل ولاية مندوبين عنها لعقد مؤتمر دستوري.

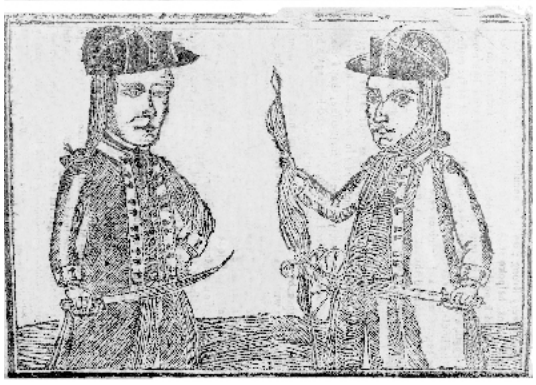

تزعم دانيال شيز (إلى اليسار) وجوب شاتوك اللذان يظهران في هذا الرسم المنقوش المأخوذ من روزنامة بوسطن لعام 1787، حملة المزارعين الواقعين تحت الدين، ضد حكومة ولاية مساشوستس. وقد أظهر ذلك العصيان بشكل مؤثر الحاجة لوجود حكومة مركزية أقوى. فوق: تبين الخريطة مطالب الولايات في أواخر الحرب الثورية.

(لى اليمين) انتخب جورج واشنطن، القائد العام للجيش البري للمستعمرات خلال الحرب الثورية، أول رئيس للولايات المتحدة. ويبين الرسم فوق الكلام نماذج للعملة الورقية خلال الحرب الثورية. وغالبا ما كانت لتلك العملة قيمة لا تذكر. وقد أناط الدستور الجديد سلطة سك القطع النقدية المعدنية وتنظيم العملة بالحكومة الفدرالية.

المؤتمر الدستوري

كان من المقرر افتتاح المؤتمر الدستوري في 14 أيار/مايو 1787 لكن عددا قليلا فقط من المندوبين الخمسة والخمسين كان موجودا في فيلادلفيا بحلول ذلك التاريخ. وأخيرا في 25 أيار/مايو افتتح المؤتمر رسميا في قاعة الاستقلال. وقد استجابت 12 ولاية للدعوة إلى عقد هذا المؤتمر ورفضت ولاية رود آيلاند إرسال مندوبين عنها لأنها عارضت تدخل الحكومة القومية في شؤونها الداخلية.

ومن أصل المندوبين الخمسة والخمسين وقع تسعة وثلاثون على وثيقة الدستور في 17 أيلول/سبتمبر 1787. وكان من بين الموقعين جون ديكينسون من ولاية ديلاوير الذي غادر المؤتمر بعد أن طلب من مندوب آخر هو جورج ريد أن يوقع نيابة عنه. أما ويليام جاكسون أمين المؤتمر فكان شاهدا على هذه التوقيعات. وقد ضم المندوبون بعضا من الشخصيات الأكثر وطنية وخبرة في البلاد الفتية. فقد ترأس جورج واشنطن المؤتمر. بينما حضر بنجامين فرانكلين، وكان في سن الواحدة والثمانين، كممثل عن ولاية بنسيلفانيا ومثل أليكساندر هاملتون، وهو شخصية لامعة، ولاية نيويورك. كما لُقب جيمس ماديسون من ولاية فرجينيا، بـ "أبو الدستور" تقديرا لما ألقاه من خطب وما أجراه من مفاوضات ومحاولات التوصل إلى حلول وتسويات. وقد قال ماديسون للمندوبين إنهم يناقشون وثيقة "ستقرر إلى الأبد مصير الحكومة الجمهورية". كما أنه احتفظ بسجل لمناقشات وقرارات المندوبين.

ومن بين الشخصيات الأخرى التي لعبت دورا هاما في صياغة الدستور جون ديكينسون وغوفيرنور موريس وأدموند راندولف وروجر شيرمان وجيمس ولسون وجورج وايث. ولعل موريس كان أكثر المندوبين تأثيرا بعد ماديسون وواشنطن. وقد كلف بإعادة صياغة جميع قرارات المؤتمر. وفي الواقع فقد "كتب" موريس الدستور. والنسخة الأصلية للدستور محفوظة في دار الوثائق الوطنية في واشنطن.

ولم يحضر المؤتمر عدد من الشخصيات البارزة في ذلك الوقت. فقد تغيب جون آدامس وتوماس جيفرسون لانهماكهما بمشاكل حكومية أخرى. كما لم يتمكن صموئيل آدامس وجون جاي من الفوز بتسمية ولايتيهما لهما كمندوبين. ورفض باتريك هنري تمثيل ولايته بعد تعيينه لأنه عارض منح الحكومة القومية أي مزيد من السلطات. كما رفض ثلاثة أعضاء بارزين في المؤتمر البريدج جيري وجورج ماسون وأدموند راندولف - التوقيع على الدستور لأنهم عارضوا -أجزاء معينة منه.

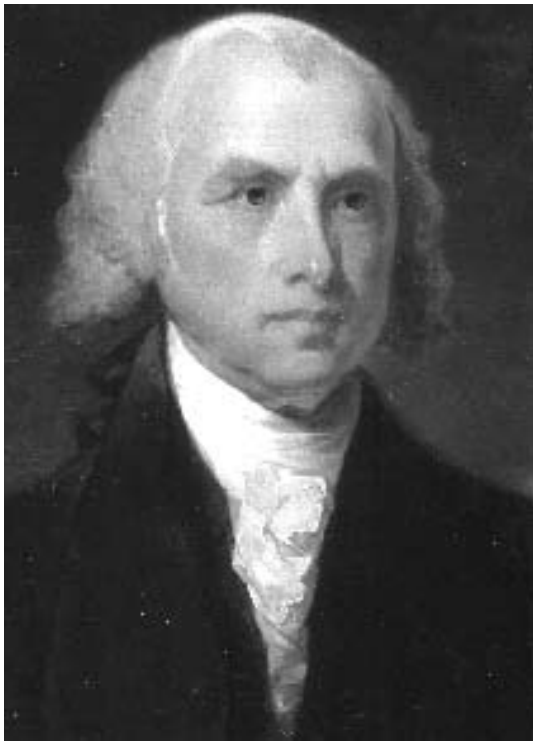

لعب جيمس ماديسون الذي أصبح رابع رئيس للبلاد في وقت لاحق، دورا حيويا في المؤتمر الدستوري حيث سمي بـ "أبو الدستور".

"علم الاتحاد الكبير" الذي ظهر للمرة الأولى في 2 كانون الثاني/يناير 1776 في كامبريدج بولاية مساشوستس وكانت قوات الميليشيا قد تجمعت هنا تحت أمرة الجنرال جورج واشنطن لكي تشكل الجيش القاري.

(إلى اليمن) يصور هذا العمل المحفور على الخشب الجميعة العامة التي عقدت في عام 1619 في مدينة جيمستاون، فرجينيا وتبين 22 ممثلا مجتمعين مع الحاكم ومجلسه. وقد شكلت هذه الجمعية مجلسا تشريعيا في عهد ما قبل الاستقلال هو الأول في العالم الجديد.
فوق: رسم لأحد سندات خزينة مساشوستس لعام 1775 يربط بين قضية الاستقلال الأميركي والوثيقة الدستورية الإنكليزية المسماة "ماغناكارتا" الصادرة عام 1215.

اعتمد المندوبون للمؤتمر الدستوري كثيرا على خبرتهم السابقة في عملهم على إقامة حكم جديد. واستعادوا ذكر وقائع هامة في تطوير الحكم الدستوري، منها إصدار الـ "ماغناكارتا" وهي وثيقة دستورية بريطانية، في عام 1215، وانعقاد مجلس جيمس تاون التمثيلي في عام 1619. كما أن بعض المستوطنات الأميركية وفّر أمثلة عن الشكل الدستوري للحكومة. ومع أن هذه الأشكال كان فيها مواطن ضعف فإنها كانت تسبق حكومات أخرى آنذاك في تحقيق الحرية في ظل القانون.

وفي فترة الحرب الثورية أسس عدد من الولايات حكومات دستورية. ففي عام 1777 ساهم جون جاي من ولاية نيويورك في صياغة دستور لولايته. كما أن جون أدامس من مساشوستس أعد في كتابة دستور ولايته الذي صدر في عام 1780. وقد استخدم المندوبون في مؤتمر فيلادلفيا الدستوري الكثير من العبارات والأفكار التي تضمنها دستورا هاتين الولايتين

ودساتيرغيرهما من الولايات.

واستفاد أعضاء الوفود أيضا من خبراتهم الخاصة. فقد كان بنجامين فرانكلين قد اقترح، مثلا، خطة في مؤتمر ألباني في عام 1754 لتوحيد المستوطنات في ظل حكومة مركزية. وتذكر واشنطن مشاكله الخاصة خلال الحرب عندما كان مضطرا كقائد عسكري للعمل مع حكومة كونفدرالية ضعيفة.

وكان كل مندوب تقريبا قد خدم كعسكري أو إداري في الحكومة. وكثيرا ما اختلف المندوبون حول التفاصيل لكنهم كانوا على اتفاق في رغبتهم في إيجاد حكومة جديدة تكون قوية إلى درجة كافية لحكم البلاد. وأرادوا للحكومة الجديدة أن تحترم حريات الولايات والمواطنين.

كان بنجامين فرانكلين، أكبر أعضاء الوفود سنا في المؤتمر الدستوري وممثل ولاية بنسيلفانيا فيه، ذا تأثير كبير في صياغة ما يسمى بـ ''الحل الوسط الكبير'' الذي تأسس بموجبه مجلسا الكونغرس.

الحلول الوسطى: لم يتم إنجاز مهمة إيجاد نظام جديد بسهولة. فقد نشبت خلافات بين المندوبين كادت تؤدي إلى إنهاء أعمال المؤتمر في بعض المرات. وقد اختلف مندوبو الولايات الكبرى مع مندوبي الولايات الصغرى حول التمثيل في المجلس التشريعي القومي. وحبذت الولايات الكبرى "مشروع فرجينيا" الذي يتقرر بموجبه عدد الممثلين عن كل ولاية في المجلس بنسبة عدد سكانها.

أما الولايات الصغرى فساندت "مشروع نيوجيرزي" الذي اقترح بأن يكون لجميع الولايات عدد متساو من الممثلين في المجلس. وعرض مندوبو ولاية كونيتيكت حلا وسطا لهذه القضية عدا إلى تمثيل متساو في مجلس الشيوخ وتمثيل نسبي لعدد السكان في مجلس النواب. وقد أصبح هذا الاقتراح يعرف فيما بعد بـ "تسوية كونيتيكت" أو "التسوية الكبرى".

وقد حلت التسويات الخلافات حول قضية الرق، إذ أراد مندوبو الولايات الشمالية أن يتمتع الكونغرس بصلاحية تحريم تجارة الرق الأجنبية. لكن معظم مندوبي الولايات الجنوبية لم يرغبوا في أن يتمتع الكونغرس بسلطة كتلك. فتم التوصل إلى حل وسط يقضي بعدم السماح بتنظيم تجارة الرق الأجنبية حتى عام 1808. وعالجت تسوية أخرى مسألة كيفية إحصاء العبيد بهدف تحديد عدد ممثلي كل ولاية في الكونغرس. ولم يكن العبيد يعتبرون مواطنين في ذلك الوقت ولذلك اتفق المؤتمرون على حساب ثلاثة أخماس العدد الإجمالي للعبيد.

ووافق المندوبون على وجوب عقد كل ولاية لمؤتمر خاص لمناقشة الدستور والتصويت عليه. كما قرروا أن يصبح الدستور نافذ المفعول لدى مصادقة تسع ولايات عليه.

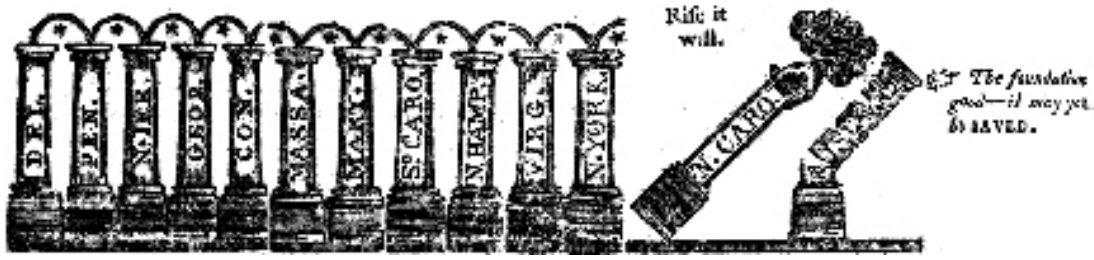

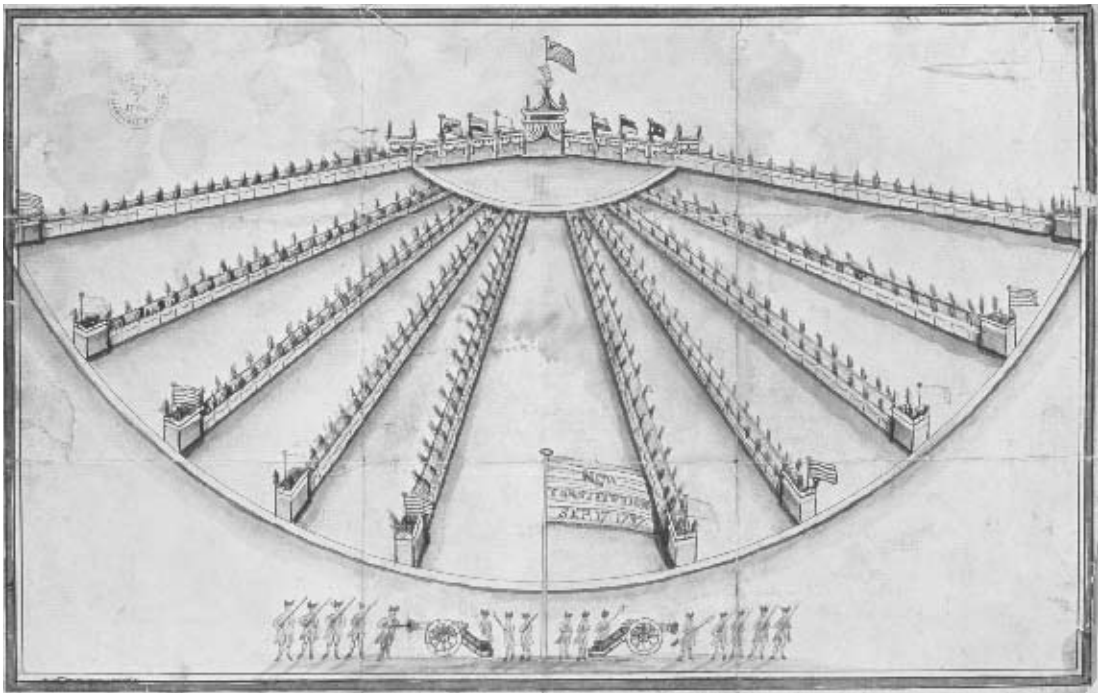

(إلى اليسار) حملة الدستور: في عام 1788، نشرت صحيفة "مساشوستس سنتينل" رسما لأعمدة تمثل التقدم الذي أحرزته الولايات نحو المصادقة على الدستور. وتمثل الصورة هنا ولايتي فرجينيا ونيوهامبشير كعامودين مائلين لأنهما لم تكونا قد صادقتا على الدستور بعد. وإلى الأسفل، يصور الرسم الاحتفال الذي جرى في جناح "فدرال بانكويت" في نيويورك لأولئك الذين قاموا بمسيرة دعما للدستور الجديد.

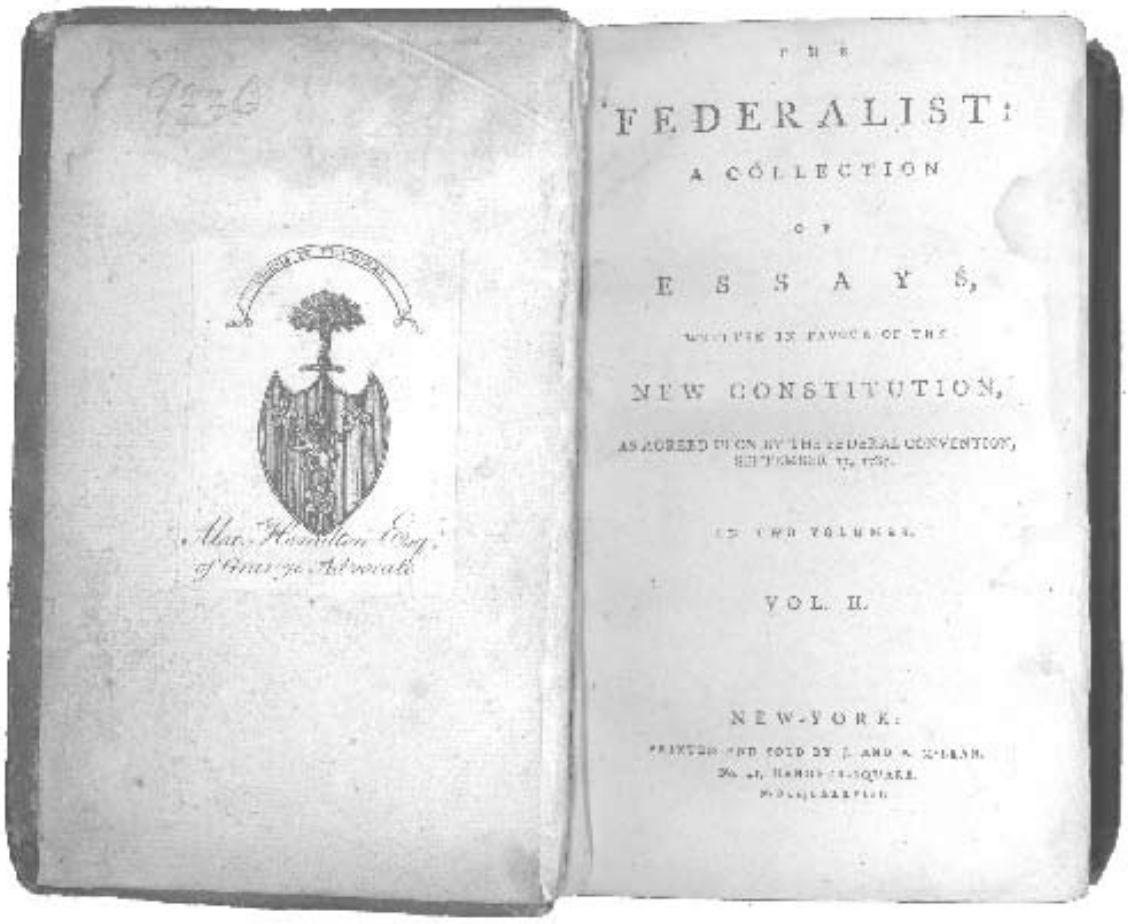

صورة لمقالات الفيدراليست التي نشرت في عام 1788 والتي تمثل أهم الاسهامات الأميركية في تطوير للنظريات الدستورية.

هذا الرسم الذي ظهر في نشرة عام 1788 لروزنامة بيكرستاف بوسطن يصور السياسيين القديمين جورج واشنطن وبنجامين فرانكلين وهما يقودان "العربة الفدرالية" التي تجرها 13 ولاية وتتجه نحو إقرار الدستور.

المصادقة على الدستور

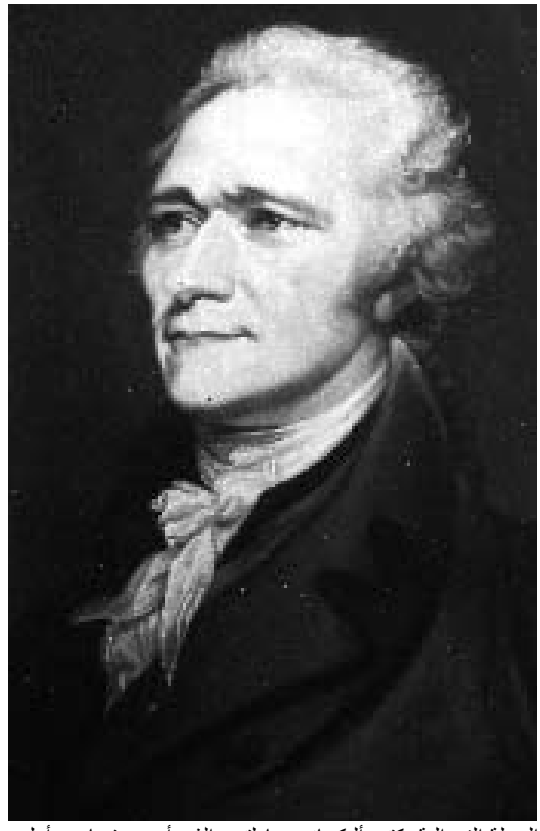

الحملة الفدرالية كتب أليكساندر هاملتون الذي أصبح فيما بعد أول وزير مالية، إحدى وخمسين مقالة من مقالات ال "فيدراليست" الخمس والثمانين، دافع فيها عن الدستور الذي وضعت مسودته حديثا، ودعا إلى إقراره.

كانت ولاية ديلاوير أول ولاية تصادق على الدستور، وتم ذلك في 7 كانون الأول/ديسمبر 1787، بعد أقل من ثلاثة أشهر من التوقيع عليه، بينما كانت ولاية نيوهامبشير الولاية التاسعة التي تصادق عليه، وبذلك دخل الدستور حيز التنفيذ في 21 حزيران/يونيو 1788. لكن "الآباء المؤسسين" لم يكونوا واثقين من أن الدستور سيكون موضع قبول عام، إلا بعد أن تصادق عليه ولايتان رئيسيتان هما نيويورك وفرجينيا. وقد نشأت معارضة قوية ومنظمة للدستور في هاتين الولايتين وفي ولايات أخرى. وأعرب زعماء مثل ألبريدج جيري وباتريك هنري وريتشارد هنري لي وجورج ماسون عن معارضتهم للمصادقة على الدستور.

وقد اعترض المنتقدون على عدم شمول الدستور لوثيقة حقوق وعلى تمتع الرئيس بالكثير من الاستقلال وعلى الطبيعة الأرستقراطية لمجلس الشيوخ. كما أنهم اعتبروا أن الدستور منح الكونغرس والحكومة القومية سلطات مفرطة. لكن مساندي الدستور حشدوا الدعم للمصادقة عليه، وأصبحوا يعرفون بـ "الفدراليين". وسمي معارضو الدستور بـ "المناوئين للفدراليين". وقام الجانبان بدعم مواقفهما في الصحف والمنشورات والمناظرات خلال المؤتمرات التي عقدت بهدف المصادقة على الدستور. وقد تطور الجانبان ليصبحا أول حزبين سياسيين أميركيين.

وصادقت ولاية فيرجينيا على الدستور في 25 حزيران/يونيو 1788 وتبعتها نيويورك في 26 تموز/يوليو. وفي أوائل شهر كانون الثاني/يناير في عام 1789 اختارت جميع الولايات التي صادقت على الدستور، ما عدا نيويورك، مقترعين للرئاسة إما في مجالسها التشريعية أو عن طريق الاقتراع المباشر. وفي 4 شباط/فبراير، اختار المقترعون جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة. وانعقد أول كونغرس بموجب الدستور الجديد في مدينة نيويورك في 4 آذار/مارس، وتم تنصيب واشنطن رئيسا في 30 نيسان/أبريل. لكن ولايتي رود آيلاند ونورث كارولينا رفضتا إقرار الدستور والاشتراك في الحكومة الجديدة إلا بعد أن وافق الكونغرس على إضافة وثيقة الحقوق إلى الدستور.

وثيقة الحقوق

لم يكن للفدراليين أن يفوزوا بالمصادقة على الدستور في عدة ولايات رئيسية لو لم يعدوا بمساندة إجراء تعديلات عليه. وقد صيغت هذه التعديلات بهدف حماية الحريات الفردية من إمكانية ممارسة الحكومة الفدرالية لحكم غير عادل. وكانت غالبية دساتير الولايات التي اعتمدت خلال الثورة الأميركية تتضمن إعلانات واضحة بشأن حقوق جميع أفراد الشعب. وكان معظم الأميركيين يعتقدون أنه لا يمكن اعتبار أي دستور كاملا دون شموله إعلانا كهذا. وكان جورج ماسون من ولاية فرجينيا وراء أول وأشهر وثيقة حقوق أميركية هي إعلان الحقوق لولاية فرجينيا في عام 1776. ولعله كان بإمكان ماسون وباتريك هنري أن يحولا دون المصادقة على الدستور في ولاية فرجينيا لو لم يوافق الفدراليون على مطالبهما بإدخال التعديلات على الدستور.

وقد تزعم جيمس ماديسون حملة في الكونغرس الجديد باقتراح تعديلات تقوم الولايات باعتمادها طبقا لأحكام التعديل التي نصت عليها المادة الخامسة من الدستور. واقترح 15 تعديلا. فقبل الكونغرس أن يحيل 12 منها إلى الولايات لكي تصادق عليها طبقا لأحكام التعديل التي نصت عليها المادة الخامسة من الدستور. وبحلول 15 كانون الأول/ديسمبر 1791 كان عدد كاف من الولايات قد وافق على عشرة من أصل اثني عشر تعديلا وجعلها جزءا دائما من الدستور. وعرفت هذه التعديلات بـ "وثيقة الحقوق". وتناول أحد التعديلين المرفوضين حجم مجلس النواب. وكان يقضي بتغيير نسبة الممثلين من واحد لكل 30,000 نسمة إلى واحد لكل 50,000 نسمة. أما التعديل الثاني المرفوض فدعا إلى عدم تمكين الكونغرس من تعديل رواتب أعضائه إلا بعد إجراء انتخابات لأعضاء مجلس النواب.

رفض جورج ماسون، مؤلف إعلان فرجينيا للحقوق، التوقيع على الدستور لأنه لم يكن يشتمل على "وثيقة حقوق" تضمن الحريات الأساسية لجميع المواطنين.

تطور الدستور

تطور الدستور وتوسع عبر السنين ليفي بالحاجات المتغيرة للولايات المتحدة. وفي هذا الصدد أعلن جيمس ماديسون: "في وضعنا لنظام نرغب في أن يستمر لأجيال، علينا أن لا نغفل التغيرات التي ستحدثها الأجيال". وقد وضع الدستور بهدف خدمة مصالح الناس من أغنياء وفقراء، شماليين وجنوبيين، مزارعين وعمال ورجال أعمال.

وقد أقر المناوئون للفدراليين بهزيمتهم عندما تم تبني الدستور، ثم ما لبثوا أن بدأوا العمل للفوز بالسلطة وفق ما تنص عليه أحكامه.

وشكل عملهم هذا نمطا في الحياة السياسية الأميركية لم يتغير أبدا. ومع أن الأميركيين يشعرون بعض الأحيان بعدم الارتياح لسياسات وممارسات من يتولون الحكم، فإنهم لا يشتكون من النظام الدستوري ولا يعتقدون أن مؤتمرا دستوريا ثانيا قد يتمخض عن دستور أفضل.

وقد كان لدى المندوبين في المؤتمر الدستوري إيمان قوي بحكم الأكثرية لكنهم أرادوا أيضا حماية الأقلية من تعسف الأكثرية وحققوا هذا الهدف بفصلهم لسلطات الحكومة والموازنة بينها. وقد شملت الأهداف الدستورية الأخرى احترام حقوق الأفراد والولايات، والحكم بواسطة الشعب، وفصل الدين عن الدولة وتفوق الحكومة القومية.

التعديلات هي إضافات على الدستور. وبحلول عام ١٩٩٢ كان هناك ٢٧ تعديلا. ويمكن اقتراح التعديلات بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء كل من مجلسي الكونغرس أو عن طريق مؤتمر وطني يدعو له الكونغرس. ويصبح التعديل جزءا من الدستور بعد المصادقة عليه إما من قبل المجالس التشريعية لثلاثة أرباع الولايات على الأقل أو من قبل مؤتمرات تعقد في ثلاثة أرباع الولايات على الأقل. ويقرر الكونغرس شكل المصادقة الواجب اعتماده والفترة المتاحة للولايات حتى تدرس كل تعديل. وفي العديد من الحالات، منح الكونغرس مهلة سبع سنوات لمثل هذه الدراسة.

القوانين أضافت بعدا جديدا لمعنى الدستور. وكان المندوبون للمؤتمر الدستوري يعرفون أن ليس في الإمكان سن القوانين لجميع الظروف المحتملة. لذلك، فقد منحوا الكونغرس حق إصدار جميع القوانين "الضرورية والملائمة" لتنفيذ السلطات التي منحها الدستور للرئيس والكونغرس والمحاكم الفدرالية. وقد أصدر الكونغرس قوانين بهدف تأسيس تنظيمات إدارية مثل الإدارة الفدرالية للطيران المدني، ومصلحة البريد. كما أصدر قوانين لتنظيم التجارة بين الولايات وبذلك وضع ضوابط لنواح عديدة من الاقتصاد الأميركي.

جزء من المخطط الذي وضع عام 1792 لمدينة واشنطن دي. سي. التي صممت خصيصا لتكون عاصمة الولايات المتحدة. إلى أسفل: أول شعار للولايات المتحدة (1782) وهو من تصميم ويليام بارتون وتشارلز طومسون.

ميدالية من صنع الخزاف جوزيا ودجوود الذي كان داعية متحمسا لإلغاء الرق.

صورة من أيام الحرب الأهلية لأبراهام لينكولن، وخلفها إعلان تحرير العبيد لعام 1863 الذي منح الحرية للعبيد في الولايات التي كانت في ذلك الحين ثائرة على الاتحاد. وقد ألغي التعديل الثالث عشر الذي أدخل على الدستور الرق نهائيا في عام 1865.

قرارات المحاكم: يطبق القضاة الفدراليون والمحليون أحكام الدستور في كثير من القضايا القانونية. وللمحكمة العليا السلطة النهائية في تفسير مواد الدستور في أية قضية. وتتمتع المحكمة العليا بسلطة المراجعة القضائية، أي أنها تستطيع إعلان قانون ما غير دستوري. ويعود تمتع المحكمة العليا بهذه الصلاحية إلى حد بعيد إلى قرار رئيسها جون مارشال في قضية ماربوري ضد ماديسون في عام 1803.

ومنذ ذلك التاريخ، قضت المحكمة بعدم دستورية أكثر من 90 قانونا فدراليا ومئات القوانين المحلية.

الإجراءات الرئاسية: استخدم الرؤساء الأقوياء سلطاتهم لتوسيع معاني المادة الثانية من الدستور لتصبح مصدرا لسلطات رئاسية هائلة. ومن بين هؤلاء الرؤساء جورج واشنطن وتوماس جيفيرسون وأندرو جاكسون وأبراهام لينكولن وثيودور روزفلت وودرو ولسون وفرانكلين روزفلت. ومثالا على ذلك، جعل واشنطن من الرئيس شخصية هامة في السياسة الخارجية. كما استخدم لينكولن الصلاحيات التي تنص عليها هذه المادة لتحرير العبيد خلال الحرب الأهلية 1865-1861.

الأعـــراف: ساهمت الأعراف في جعل الدستور مرنا كما زادت من سلطات الحكومة القومية. ومثالا على ذلك، تطورت مؤسسة مجلس الوزراء من عبارات في المادة الثانية تسمح لرئيس السلطة التنفيذية في أن "يطلب الرأي الخطي للمسؤول الأول في كل وزارة حكومية حول أي موضوع يتعلق بواجبات إدارته المعنية..."

الإجراءات الحكومية على مستوى الولايات والإجراءات الحزبية: يرسم الدستور طريقة عامة لانتخاب الرئيس، وهو لا يذكر الأحزاب السياسية. لكن القوانين المحلية والممارسة الحزبية غيرت من نظام التصويت كما جاء في الدستور إلى حملات انتخابية حماسية كتلك التي تجري في يومنا هذا.

واستمر الدستور في التطور استجابة لمطالب المجتمع الآخذ في النمو المطرد وذلك من خلال جميع هذه الأساليب. لكن روح الدستور وكلماته بقيت ثابتة. وقد طبق الأفراد في فترات مختلفة مواده على مشاكلهم الخاصة بطرق بدت معقولة لهم.

وقد وصف السياسي البريطاني وليم غلادستون الدستور بأنه "أروع عمل أنتجه دماغ وهدف بشري". ففي عالم يتسم بالتغيير والنضال لا يملك الشعب الأميركي شيئا أثمن من هذه الوثيقة العظيمة. النص الكامل لدستور الولايات المتحدة، مع عبارات تفسيرية، يبدأ في الصفحة التالية.

المناديات بحق المرأة في الاقتراع يتظاهرن أمام البيت الأبيض في عام 1913 مطالبات بهذا الحق الذي نلنه أخيرا في عام 1920 لدى المصادقة على التعديل التاسع عشر للدستور.

أعضاء الوفود التي حضرت مؤتمر فيلادلفيا الدستوري عام 1787 يوقعون على الدستور الجديد في هذه الصورة الزيتية التي رسمها هوارد تشاندلر كريستي في عام 1940. ويشار غالبا إلى هؤلاء الرجال بلقب "الآباء المؤسسين".

الوثيقة الأصلية لدستور الولايات المتحدة، ويحتفظ بها حاليا في دار الوثائق القومية في واشنطن. إلى اليسار: عمل منقوش لـ "مبنى الاستقلال" التاريخي في فيلادلفيا، بنسيلفانيا حيث اجتمع أعضاء المؤتمر الدستوري ووضعوا مسودة في عام 1787.

دستور الولايات المتحدة الأميركية

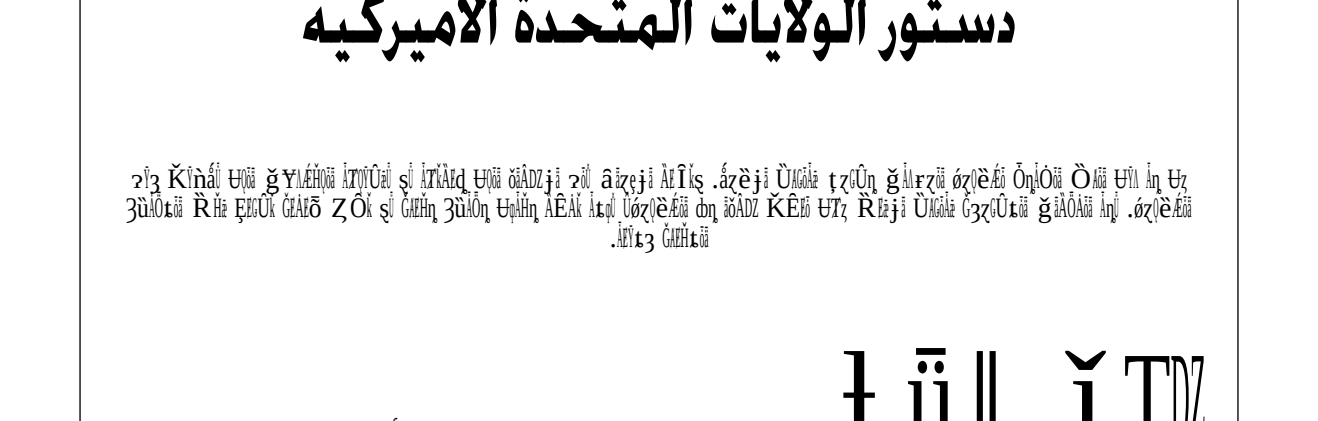

الولايات المتحدة، رغبة منا في إنشاء اتحاد أكثر كمالا، وفي إقامة العدالة، وضمان الاستقرار الداخلي، وتوفير سبل الدفاع المشترك، وتعزيز الخير العام وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة، نرسم ونضع هذا الدستور للولايات المتحدة الأميركية

المادة الأولى
الفقرة الأولى

تناط جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا بكونغرس للولايات المتحدة يتألف من مجلس للشيوخ ومجلس للنواب.

المادة الأولى
الفقرة الثانية

-1 يتألف مجلس النواب من أعضاء يختارون كل سنتين من قبل الشعب في مختلف الولايات، ويجب أن تتوفر في الناخبين في كل ولاية نفس المؤهلات التي يتوجب توفرها في ناخبي أعضاء أكثر مجلسي الهيئة التشريعية في تلك الولاية، عددا.

2 - لا يصبح أي شخص نائبا ما لم يكن قد بلغ سن الخامسة والعشرين وما لم تكن مضت عليه سبع سنوات وهو من مواطني الولايات المتحدة، وما لم يكن لدى انتخابه، من سكان الولايات التي يتم اختياره فيها.
تقرر كل ولاية لنفسها متطلبات الإقامة الشرعية ضمن حدود أحكام الدستور. ويسكن أكثر النواب لا في الولاية وحسب، بل وفي المقاطعة التي ينتخبون عنها.

3 - يوزع عدد النواب والضرائب المباشرة بين مختلف الولايات (التي قد يضمها هذا الاتحاد بنسبة عدد سكان كل منها وهو العدد الذي يحدد بأن يضاف إلى مجموع عدد السكان الأحرار، بمن فيهم أولئك المرتبطون بالخدمة لعدد من السنين، وباستثناء الهنود الذين لا تفرض عليهم ضرائب، ثلاثة أخماس من عداهم من الناس). ويجري الإحصاء الفعلي للسكان في غضون ثلاث سنوات بعد انعقاد أول اجتماع لكونغرس الولايات المتحدة، وبعد ذلك في غضون كل فترة عشر سنوات لاحقة، ولذلك بالكيفية التي يحددها القانون. ويجب ألا يزيد عدد النواب عن نائب واحد لكل ثلاثين ألف نسمة، ولكن يجب أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل. وإلى أن يتم مثل هذا الإحصاء يكون لولاية نيوهامبشير الحق في انتخاب ثلاثة نواب، وولاية مساشوستس ثمانية، وولاية رود آيلاند وبروفيدنس بلانتيشن واحد، وولاية كونيتيكت خمسة، وولاية نيويورك ستة، وولاية نيوجيرزي أربعة، وولاية بنسيلفانيا ثمانية، وولاية ديلاوير واحد، وولاية ماريلاند ستة، وولاية فرجينيا عشرة، وولاية نورث كارولينا خمسة، وولاية ساوث كارولينا خمسة، وولاية جورجيا ثلاثة.

4 - عندما يشغر مقعد أو أكثر من مقاعد النواب في أي ولاية، تدعو السلطة التنفيذية فيها إلى إجراء انتخابات

لملء هذا المقعد أو المقاعد الشاغرة.

5 - يختار مجلس النواب رئيسه وسائر مسؤوليه. وتكون لهذا المجلس وحده سلطة توجيه الاتهام النيابي.

المادة الأولى
الفقرة الثالثة

1 - يتألف مجلس الشيوخ من شيخين عن كل ولاية (تختارها الهيئة التشريعية في تلك الولاية) لمدة ست سنوات. ويكون لكل شيخ صوت واحد.

2 - عقب اجتماع أعضاء مجلس الشيوخ مباشرة نتيجة الانتخاب الأول، يتم تقسيمهم إلى ثلاث فئات متساوية قدر المستطاع. وتشغر مقاعد شيوخ الفئة الأولى عند انتهاء السنة الثانية، ومقاعد شيوخ الفئة الثانية عند انتهاء السنة الرابعة، ومقاعد شيوخ الفئة الثالثة عند انتهاء السنة السادسة، بحيث يمكن اختيار الثلث مرة كل سنتين. (وإذا شغر مقعد أو أكثر بسبب الاستقالة أو سواها، خلال عطلة الهيئة التشريعية لولاية ما، جاز للسلطة التنفيذية في تلك الولاية أن تجري تعيينات مؤقتة ريثما يعقد الاجتماع التالي للمجلس التشريعي الذي يقوم عندئذ بملء المقاعد الشاغرة.)

3 - لا يصبح أي شخص عضوا في مجلس الشيوخ ما لم يكن قد بلغ الثلاثين من العمر وما لم تكن مضت عليه تسع سنوات وهو من مواطني الولايات المتحدة، وما لم يكن لدى انتخابه من سكان الولاية التي يتم اختياره عنها.

4 - يكون نائب رئيس الولايات المتحدة رئيسا لمجلس الشيوخ، ولكنه لا يدلي بصوته ما لم تتعادل الأصوات.

5 - يختار مجلس الشيوخ مسؤوليه الآخرين كما يختار رئيسا مؤقتا في غياب نائب الرئيس أو عند توليه مهام رئيس الولايات المتحدة.

6 - لمجلس الشيوخ وحده سلطة إجراء المحاكمة في جميع قضايا الاتهام النيابي. وعندما ينعقد مجلس الشيوخ لهذا الغرض يقسم جميع أعضائه اليمين أو يدلون بالإقرار. وعندما تتناول المحاكمة رئيس الولايات المتحدة، يترأس رئيس المحكمة العليا الجلسات. ولا يدان أي شخص بدون موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

7 - لا تتعدى الأحكام في حالات الاتهام البرلماني حد العزل من المنصب، وتقرير عدم الأهلية لتولي منصب شرفي أو يقتضي ثقة أو يدر ربحا لدى الولايات المتحدة، والتمتع به. ولكن الشخص المدان يبقى مع ذلك عرضة وقابلا للاتهام والمحاكمة والحكم عليه ومعاقبته وفقا للقانون.

المادة الأولى
الفقرة الرابعة

1 - مواعيد وأماكن وطريقة انتخابات الشيوخ والنواب تحددها في كل ولاية هيئتها التشريعية، ولكن يمكن للكونغرس، في أي وقت، أن يسن قانونا يحدد فيه مثل هذه الأنظمة أو يعدلها، (إلا في ما يتعلق بدوائر اختيار الشيوخ.)

2 - يجتمع الكونغرس مرة على الأقل كل عام، (ويكون موعد هذا الاجتماع أول يوم اثنين من شهر كانون الأول/ ديسمبر) ما لم يحدد الكونغرس، بقانون، موعدا آخر.

المادة الأولى
الفقرة الخامسة

1 - كل من المجلسين هو الحكم في انتخابات أعضائه ونتائجها ومؤهلاتهم. وتشكل الأغلبية في كل من المجلسين النصاب القانوني لقيامه بأعماله. ولكن يمكن لعدد أصغر أن يؤجل الجلسات من يوم إلى يوم. وقد يخول كل من المجلسين سلطة إجبار الأعضاء المتغيبين على الحضور بالطريقة التي يراها وبمقتضى العقوبات التي يرتأي فرضها.

2 - يمكن لكل من المجلسين أن يضع قواعد نظامه الداخلي وأن يعاقب أعضاءه على سلوكهم غير النظامي. كما يمكنه بموافقة الثلثين. طرد أحد الأعضاء.

3 - يحتفظ كل من المجلسين بمحاضر لجلساته ينشرها من حين لآخر. باستثناء تلك الأجزاء التي يرى أنها تستلزم السرية. كما أن تصويت أعضاء أي من المجلسين بالموافقة أو الرفض في أي مسألة. ينبغي أن يسجل في المحاضر إذا رغب في ذلك خمس عدد الأعضاء الحاضرين.

4 - لا يجوز لأي من المجلسين. أثناء انعقاد دورة الكونغرس. رفع جلساته لأكثر من ثلاثة أيام دون موافقة المجلس الآخر. كما لا يجوز لأي منهما نقل جلساته إلى أي مكان خلاف المكان الذي يلتئم فيه المجلسان.

المادة الأولى
الفقرة السادسة

1 - يتقاضى الشيوخ والنواب لقاء خدماتهم بدلا يحدده القانون. ويدفع من خزانة الولايات المتحدة. ولهم في جميع الحالات. ما عدا حالات الخيانة والجنايات والإخلال بالأمن. أن يتمتعوا بامتياز عدم اعتقالهم أثناء حضورهم جلسات مجلسهم. وفي ذهابهم إلى ذلك المجلس وعودتهم منه. وأي خطاب يلقى أو مناقشة تجري في أي من المجلسين لا يسألون عنها في أي مكان آخر.

2 - لا يجوز لأي شيخ أو نائب أن يعين. خلال الفترة التي انتخب لها. في أي منصب مدني خاضع لسلطة الولايات المتحدة. يكون قد أنشئ. أو تكون تعويضاته قد زيدت خلال تلك الفترة. كما لا يجوز لأي شخص يشغل أي منصب خاضع لسلطان الولايات المتحدة. أن يكون عضوا في أي من المجلسين أثناء استمراره في منصبه.

المادة الأول
الفقرة السابعة

1 - جميع مشاريع القوانين الخاصة بتحصيل دخل تطرح في مجلس النواب. ولكن لمجلس الشيوخ أن يقترح أو يوافق على تعديلات. كما في مشاريع القوانين الأخرى.

2 - كل مشروع قانون ينال موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ يجب. قبل أن يصبح قانونا. أن يقدم إلى رئيس الولايات المتحدة. فإذا وافق عليه. وقعه. ولكن إذا لم يوافق عليه أعاده. مقرونا باعتراضاته إلى المجلس الذي طرح فيه. وعلى المجلس أن يسجل الاعتراضات بجملها في محاضره. ثم يباشر إعادة درس المشروع. فإذا وافق أعضاء ذلك المجلس. بعد إعادة الدرس على إقرار مشروع القانون. أرسل مع الاعتراضات إلى المجلس الآخر حيث يعاد درسه كذلك. فإذا أقره ثلثا أعضاء ذلك المجلس بنعم أو لا. وتدرج أسماء المصوتين بالموافقة على المشروع ومعارضته في محاضر كل من المجلسين على حدة. وإذا لم يعد الرئيس أي مشروع قانون في غضون عشرة أيام (تستثني منها أيام الأحد) من تقديمه له. أصبح مشروع القانون ذاك قانونا كما لو أنه وقعه. ما لم يحل الكونغرس. بسبب رفعه لجلساته. دون إعادة المشروع إليه. وفي مثل هذه الحالة لا يصبح المشروع قانونا.

3 - كل أمر أو قرار أن تصويت يستلزم موافقة مجلس الشيوخ ومجلس النواب (باستثناء موضوع رفع الجلسات) ينبغي تقديمه لرئيس الولايات المتحدة. وقبل أن يصبح نافذا، يجب أن ينال موافقته، أو إذا لم يوافق عليه، تتعين إعادة إقراره من قبل ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وفقا للقواعد والقيود المحددة في حالة مشروع القانون.

المادة الأولى
الفقرة الثامنة

تكون للكونغرس سلطة:
1 - فرض الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس وجبايتها، لدفع الديون، وتوفير سبل الدفاع المشترك، والخير العام للولايات المتحدة، إنما يجب أن تكون جميع الرسوم والعوائد والمكوس موحدة في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

2 - استدانة الأموال لحساب الولايات المتحدة.
تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين مختلف الولايات، ومع قبائل الهنود.

3 - وضع نظام موحد للتجنس، وقوانين موحدة بشأن موضوع الإفلاسات في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

4 - سك وطبع العملة، وتنظيم قيمتها وقيمة العملات الأجنبية، وتحديد معايير الموازين والمقاييس.

5 - وضع أحكام للمعاقبة على تزوير سندات الولايات المتحدة المالية وعملتها.

6 - إنشاء مكاتب وطرق للبريد.

7 - تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة بأن يحفظ لمدد محددة للمؤلفين والمخترعين الحق المطلق في كتاباتهم واكتشافاتهم.

8 - إنشاء محاكم أدنى درجة من المحكمة العليا.

9 - تعريف أعمال القرصنة، والجنايات التي ترتكب في عرض البحر، والجرائم الموجهة ضد القانون الدولي، والمعاقبة عليها.

10 - إعلان الحرب، والتفويض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع، ووضع قواعد تتعلق بالاستيلاء على غنائم في البر والبحر.

11 - إنشاء الجيوش وتأمين نفقاتها، ولكن الاعتمادات المالية المخصصة لذلك الغرض يجب ألا تكون لفترة تزيد على سنتين.

12 - تكوين قوة بحرية والتكفل بها.

13 - وضع قواعد لإدارة وتنظيم القوات البرية والبحرية.

14 - وضع أحكام لدعوة الميليشيا إلى تنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع التمرد وصد الغزو.

15 - وضع أحكام لتنظيم وتسليح وتدريب الميليشيا، وإدارة أقسامها التي قد تكون عاملة في خدمة الولايات المتحدة، محتفظا للولايات، كل على حدة، بحق تعيين الضباط، وسلطة تدريب الميليشيا وفقا للنظام الذي يضعه الكونغرس.

16 - الاستئثار بحق التشريع في جميع القضايا أيا كانت، في مقاطعة (لا تزيد مساحتها على عشرة أميال مربعة) قد تصبح، بفعل تنازل ولايات معينة عنها وموافقة الكونغرس مقر محكومة الولايات المتحدة، وممارسة سلطة ماثلة على جميع الأماكن التي تشترى بموافقة الهيئة التشريعية للولاية الكائنة فيها، لغرض إقامة حصون ومخازن ذخيرة وترسانات وأحواض سفن ومبان أخرى لازمة.

17 - سن جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة لكي توضع موضع التنفيذ، السلطات آنفة الذكر وجميع السلطات الأخرى التي ينيطها هذا الدستور بحكومة الولايات المتحدة أو بأية إدارة أو موظف تابع لها.

المادة الأولى
الفقرة التاسعة

1 - إن هجرة أو استقدام أولئك الأشخاص الذين تعتقد أي من الولايات الموجودة حاليا أن من المناسب دخولهم، لا يجوز للكونغرس أن يحظرهما قبل عام ألف وثمانمائة وثمانية، ولكن يمكن فرض ضريبة، أوسم، على مثل هذا الاستقدام، لا يتجاوز أي منهما عشرة دولارات عن كل شخص.

2 - إن امتياز استصدار أمر استحضار أمام القضاء لا يجوز أن يعلق إلا عندما تستدعي السلامة العامة ذلك في حالات العصيان أو الغزو.

3 - لا يجوز إصدار قانون يقضي بالإدانة والعقاب بالإعدام أو التجريد من كافة الحقوق دون محاكمة، كما لا يجوز إصدار قانون جزائي ذي مفعول رجعي.

4 - لا يجوز فرض ضرائب (أفراد أو أية ضرائب مباشرة أخرى)، ما لم تكن متناسبة مع الإحصاء أو التعداد الذي سبق النص على وجوب إجرائه.

5 - لا يجوز فرض ضرائب أو رسوم على سلع تصدرها أية ولاية.

6 - لا يجوز منح أفضلية أية أنظمة تجارية أو أخرى خاصة بالعائدات، لموانئ ولاية ما على موانئ ولاية أخرى، كما لا يجوز إجبار السفن المتوجهة إلى ولاية ما أو القادمة منها، على دخول ولاية أخرى أو تفريغ حمولتها أو دفع رسوم فيها.

7 - لا يجوز أن تسحب أموال من الخزينة إلا تبعا لاعتمادات يحددها القانون، وتنشر من حين لآخر، بيانات دورية بإيرادات ونفقات جميع الأموال العامة وبحسابها.

8 - لا تمنح الولايات المتحدة أي لقب من ألقاب الشرف، ولا يجوز لأي شخص يشغل لديها منصبا يدر ربحا أو يقتضي ثقة، أن يقبل، دون موافقة الكونغرس، أية هدية أو أجر أو منصب أو لقب من أي نوع كان، من أي ملك أو أمير أو دولة أجنبية.

المادة الأولى
الفقرة العاشرة

1 - لا يجوز لأية ولاية أن تعقد أية معاهدة، أو أن تدخل في أي حلف أو اتحاد، أو تفوض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع أو تسك عملة أو تصدر سندات حكومية، أو تعتمد أي شيء خلاف العملة الذهبية والفضية وسيلة لوفاء الديون، أو تصدر أي قانون يقضي بالإدانة والعقوبة بدون محاكمة، أو أي قانون جزائي ذي مفعول رجعي، أو أي قانون ينقص من قوة التزامات العقود، أو تمنح أي لقب من ألقاب الشرف.

2 - لا يجوز لأية ولاية، دون موافقة الكونغرس، أن تفرض أية رسوم أو عوائد على الواردات أو الصادرات، إلا ما كان منها ضروريا ضرورة قصوى لقيامها بتنفيذ قوانينها الخاصة بالتفتيش، يكون صافي إيرادات جميع الرسوم والعوائد التي تفرضها أية ولاية على الواردات أو الصادرات، لمنفعة خزانة الولايات المتحدة، وجميع أمثال هذه القوانين تكون خاضعة وإشراف الكونغرس.

3 - لا يجوز لأية ولاية، دون موافقة الكونغرس، أن تفرض أية رسوم على حمولة السفن، أو تحتفظ بقوات عسكرية أو سفن حربية في وقت السلم، أو تعقد أي اتفاق أو ميثاق مع ولاية أخرى أو دولة أجنبية، أو تشتبك في حرب إلا إذا غزيت فعلا، أو إذا كان هناك خطر داهم لا يسمح بالتأخير.

المادة الثانية
الفقرة الأولى

1 - تناط السلطة التنفيذية برئيس للولايات المتحدة الأميركية ويشغل الرئيس منصبه مدة أربع سنوات، ويتم انتخابه مع نائب الرئيس، الذي يختار لنفس المدة، على النحو التالي:

2 - تعين كل ولاية، بالكيفية التي تحددها هيئتها التشريعية، عددا من الناخبين مساويا لمجموع عدد الشيوخ والنواب الذين يحق للولاية أن يمثلوها في الكونغرس، ولكن لا يجوز لأي عضو في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب، أو لأي شخص يشغل لدى الولايات المتحدة منصبا يقتضي ثقة أو يدر ربحا، أن يعين ناخبا.

3 - يجتمع الناخبون كل منهم في ولايته ويصوتون بالاقتراع السري لشخصين، يكون أحدهما على الأقل من غير سكان الولاية نفسها، ويضعون لائحة بأسماء جميع الأشخاص الذين اقترع لهم، وبعدد الأصوات التي نالها كل منهم، ويوقعون اللائحة ويصادقون على صحتها ويحيلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة، موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ، ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، بحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، بفض جميع مظاريف اللوائح ثم تحصى الأصوات، والشخص الذي ينال أكبر عدد من الأصوات يصبح هو الرئيس، إذا كان هذا العدد أكثرية مجموع عدد الناخبين المعينين، وإذا كان نال أكثر من شخص مثل هذه الأكثرية، وكان عدد الأصوات التي نالوها متساويا، عندها يقوم مجلس النواب فورا، وعن طريق الاقتراع السري، باختيار واحد منهم رئيسا، وإذا لم يحصل أي شخص على أكثرية، عندها يقوم مجلس النواب، بالكيفية عينها، باختيار الرئيس من بين الخمسة الفائزين بأكبر عدد من الأصوات في اللائحة، ولكن عند اختيار الرئيس، تحسب الأصوات على أساس الولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد، ويتشكل النصاب لهذا الغرض من عضو أو أعضاء من ثلثي الولايات، وتكون أكثرية جميع الولايات ضرورية ليتم الاختيار، وفي كل حالة، بعد اختيار الرئيس، يصبح الشخص الحائز على أكبر عدد من أصوات الناخبين نائب الرئيس، وإذا بقي، شخصان أو أكثر لديهما عدد متساو من الأصوات، تعين على مجلس الشيوخ أن يختار من بينهما أو من بينهم بالاقتراع السري نائب الرئيس).
غير التعديل الثاني عشر هذا الإجراء لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس.

4 - يجوز للكونغرس أن يحدد موعد اختيار الناخبين واليوم الذي يدلون فيه بأصواتهم، وهو يوم يجب أن يكون واحدا في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

5 - لا يكون أي شخص سوى المواطن بالولادة أو من يكون من مواطني الولايات المتحدة وقت إقرار هذا الدستور، مؤهلا لمنصب الرئيس، كما لا يكون مؤهلا لذلك المنصب أي شخص لم يبلغ سن الخامسة والثلاثين ولم يكن مقيما في الولايات المتحدة مدة أربعة عشر عاما.

6 - في حال عزل الرئيس من منصبه، أو وفاته، أو استقالته، أو عجزه عن القيام بسلطات ومهام المنصب المذكور، يؤول المنصب إلى نائب الرئيس، ويمكن للكونغرس أن يحدد بقانون أحكام حالات عزل أو وفاة أو استقالة أو عجز الرئيس ونائب الرئيس كليهما، معلنا من هو المسؤول الذي يتولى عند ذلك مهام الرئاسة، ويبقى مثل ذلك المسؤول قائما بمهام الرئاسة إلى أن تزول حالة العجز أو يتم انتخاب رئيس.

7 - يتقاضى الرئيس، في مواعيد محددة، تعويضا عن خدماته لا يزاد ولا ينقص خلال الفترة التي ينتخب لها، ولا يجوز له أن يتلقى خلال تلك الفترة أية مرتبات أخرى من الولايات المتحدة أو من أية ولاية منها.
جعل الدستور من الممكن للشخص الفقير أن يصبح رئيسا بتوفيره راتبا لذلك المنصب. ولا يجوز رفع أو خفض راتب الرئيس خلال مدة توليه ذلك المنصب. ولا يجوز للرئيس قبول أي راتب إضافي من الحكومة الفدرالية أو من الولايات.

8 - على الرئيس قبل أن يشرع في تنفيذ مهام منصبه، أن يؤدي القسم أو التوكيد التالي: «أقسم جازما (أو أؤكد) بأنني سأقوم بإخلاص بمهام منصب رئيس الولايات المتحدة وبأنني سأبذل أقصى ما في وسعي لأصون وأحمي وأدافع عن دستور الولايات المتحدة.»

المادة الثانية
الفقرة الثانية

1 - يكون الرئيس قائدا أعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة، ولميليشيات مختلف الولايات عندما تدعى إلى الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة. وله أن يطلب الرأي الخطي للموظف الرئيسي في كل من الوزارات التنفيذية حول أي موضوع يتعلق بمهام وزارة كل منهم، كما تكون له سلطة إرجاء تنفيذ الأحكام، ومنح العفو عن جرائم ترتكب ضد الولايات المتحدة، ما عدا في حالات الاتهام النيابي.

2 - تكون له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، لعقد معاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له أن يرشح، وبمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، أن يعين، سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين، الذين لا ينص هنا على أحكام تعييناتهم والتي سيتم إحداثها بقانون. ولكن يمكن للكونغرس أن ينيط بواسطة قانون، حسبما يرتأي، تعيين مثل هؤلاء الموظفين الأدنى رتبة، بالرئيس وحده، أو بالمحاكم، أو بالوزارات.

3 - للرئيس سلطة ملء جميع المناصب الشاغرة التي قد تحدث أثناء عطلة مجلس الشيوخ، وذلك عن طريق منح تفويضات ينتهي أجلها بنهاية الدورة التالية للمجلس.

المادة الثانية
الفقرة الثالثة

يزود الرئيس الكونغرس من وقت لآخر بمعلومات عن حال الاتحاد، ويقدم له للدراسة، توصيات بتلك الإجراءات التي يعتقد أنها ضرورية وملائمة. وله في ظروف استثنائية، أن يدعو كلا المجلسين، أو أيا منهما، إلى الانعقاد، وفي حال حدوث خلاف بينهما بالنسبة إلى موعد إرجاء الجلسات، فله أن يرجئها إلى الموعد الذي يراه ملائما. وعليه أن يستقبل السفراء والوزراء المفوضين الآخرين، كما عليه أن يراعي بأن تنفذ القوانين بإخلاص وأن يشمل بتكليفه جميع موظفي الولايات المتحدة.

المادة الثانية
الفقرة الرابعة

يعزل الرئيس ونائب الرئيس وجميع موظفي الولايات المتحدة الرسميين المدنيين من مناصبهم إذا وجه لهم اتهام نيابي بالخيانة أو الرشوة أو أية جرائم أو جنح خطيرة أخرى، وأدينوا بمثل هذه التهم.

المادة الثالثة
الفقرة الأولى

تناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة وبمحاكم أدنى درجة كما يرتأي الكونغرس وينشئه من حين لآخر. ويبقى قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى درجة شاغلين مناصبهم ما داموا حسني السلوك، ويتقاضون، في أوقات محددة، لقاء خدماتهم، تعويضات لا يجوز إنقاصها أثناء استمرارهم في مناصبهم.

المادة الثالثة
الفقرة الثانية

1 - تشمل السلطة القضائية جميع القضايا المتعلقة بالقانون والعدل التي تنشأ في ظل أحكام هذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة والمعاهدات المعقودة أو التي ستعقد بموجب سلطتها. كما تشمل جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل وجميع القضايا الداخلة في اختصاص الأميرالية والملاحة البحرية والمنازعات التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها، والمنازعات التي تنشأ بين اثنتين أو أكثر من الولايات، (وبين إحدى الولايات ومواطني ولاية أخرى)، وبين مواطني ولايات مختلفة، وبين مواطني نفس الولاية ممن يدعون ملكية أراض بموجب منح من ولايات مختلفة، وبين ولاية أو مواطنيها ودول أجنبية (أو مواطني دول أجنبية أو رعايا أجانب).

-2 تكون للمحكمة العليا صلاحية النظر أساسا في جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل، وتلك التي تكون فيها إحدى الولايات طرفا. وفي جميع القضايا الأخرى المذكورة آنفا، تكون للمحكمة العليا صلاحية النظر فيها استئنافا، من ناحيتي الوقائع والقانون، مع مراعاة الاستثناءات والأنظمة التي يضعها الكونغرس.

3 - تتم المحاكمات في جميع الجرائم، ما عدا قضايا الاتهام النيابي، أمام هيئة محلفين. وتجري مثل هذه المحاكمات في الولاية حيث تكون تلك الجرائم قد اقترفت. ولكن عندما لا تقترف تلك الجرائم داخل حدود أية ولاية، تجري المحاكمة في المكان أو الأماكن التي يحددها الكونغرس بقانون.

المادة الثالثة
الفقرة الثالثة

1 - جريمة الخيانة بحق الولايات المتحدة لا تكون إلا بشن حرب عليها، أو بالانضمام إلى أعدائها وتقديم العون والمساعدة لهم. ولا يدان أحد بتهمة الخيانة إلا استنادا إلى شهادة شاهدين يشهدان على وقوع نفس العمل الواضح النية، أو استنادا إلى اعتراف في محكمة علنية.

2 - للكونغرس سلطة تحديد عقوبة جريمة الخيانة. ولكن لا يجوز الاقتصاص من نسل أو أقارب المتهم أو تجريده من حقوقه المدنية أو مصادرة أمواله وممتلكاته إلا أثناء حياته.

المادة الرابعة
الفقرة الأولى

تحترم كل ولاية وتعتد اعتدادا كاملا ومخلصا بقوانين كل ولاية أخرى وسجلاتها الرسمية وإجراءاتها القضائية ويجوز للكونغرس أن يحدد، بقوانين عامة، قواعد الكيفية التي يتم فيها إثبات مثل هذه القوانين والسجلات والإجراءات، ونتائج ذلك.

المادة الرابعة
الفقرة الثانية

1 - لمواطني كل ولاية حق التمتع بجميع الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المواطنون في مختلف الولايات.

2 - الشخص المتهم في أية ولاية بالخيانة أو بارتكاب جناية أو أية جريمة أخرى، الذي يفر من وجه العدالة، ويعثر عليه في ولاية أخرى، يسلم، بناء على طلب السلطة التنفيذية للولايات التي فرّ منها، لينقل إلى الولاية التي لها صلاحية النظر في جريمته.

3 - (أي شخص ملزم بالخدمة أو العمل في إحدى الولايات طبقا لقوانينها، ويفر إلى ولاية أخرى، لا يجوز أن يعفى من تأدية مثل تلك الخدمة أو ذلك العمل بموجب أي قانون أو إجراء لدى هذه الولاية، بل يتوجب تسليمه عند طلب الجهة التي تؤدي هذه الخدمات والأشغال لمصلحتها.)

المادة الرابعة
الفقرة الثالثة

1 - يمكن للكونغرس أن يدخل ولايات جديدة إلى الاتحاد. ولكن لا يجوز إنشاء أو إقامة أية ولاية جديدة داخل حدود أية ولاية أخرى، كما لا يجوز إنشاء أية ولاية عن طريق اندماج ولايتين أو أكثر أو أجزاء ولايات، دون موافقة الهيئات التشريعية للولايات المعنية فضلا عن موافقة الكونغرس.

2 - تكون للكونغرس سلطة التصرف بـ ووضع جميع القواعد والأنظمة اللازمة الخاصة بأراض أو ممتلكات أخرى عائدة للولايات المتحدة. ولا يفسر أي نص في هذا الدستور على نحو يضر بأية حقوق للولايات المتحدة أو لأية ولاية معينة.

المادة الرابعة
الفقرة الرابعة

تضمن الولايات المتحدة لكل ولاية في هذا الاتحاد حكومة ذات نظام جمهوري وتحمي كلا منها من الغزو، كما تحميها، بناء على طلب الهيئة التشريعية، أو السلطة التنفيذية (في حال تعذر انعقاد الهيئة التشريعية) من أعمال العنف الداخلية.

المادة الخامسة
تعديل الدستور

يقترح الكونغرس، كلما رأى ثلثا أعضاء المجلسين ضرورة لذلك، تعديلات لهذا الدستور، أو يدعو، بناء على طلب الهيئات التشريعية لثلثي مختلف الولايات، إلى عقد مؤتمر لاقتراح تعديلات، تصبح في كلتا الحالتين، قانونية من حيث جميع المقاصد والغايات، كجزء من هذا الدستور، عندما تصادق عليها الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات، أو مؤتمرات تعقد في ثلاثة أرباع الولايات أيا كانت وسيلة المصادقة التي يقترحها الكونغرس من بين هاتين، شرط (ألا يؤثر أي تعديل يتم ويقر قبل سنة ألف وثمانمئة وثمانية 1808 في أية صورة كانت على العبارتين الأولى والرابعة من الفقرة التاسعة من المادة الأولى، و) ألا تحرم أية ولاية، دون رضاها، من حق تساوي الأصوات في مجلس الشيوخ.

المادة السادسة

1 - جميع الديون المعقودة والارتباطات المتفق عليها قبل إقرار هذا الدستور، تكون قانونية أمام الولايات المتحدة

طبقا لهذا الدستور كما هي قانونية طبقا للاتحاد.

2 - هذا الدستور, وقوانين الولايات المتحدة التي تصدر تبعا له, وجميع المعاهدات المعقودة أو التي تعقد تحت سلطة الولايات المتحدة, تكون القانون الأعلى للبلاد. ويكون القضاة في جميع الولايات ملزمين به, ولا يعتد بأي نص في دستور أو قوانين أية ولاية يكون مخالفا لذلك.

3 - يكون الشيوخ والنواب المشار إليهم آنفا, وأعضاء المجالس التشريعية لمختلف الولايات, وجميع الموظفين التنفيذيين والقضائيين التابعين للولايات المتحدة ولمختلف الولايات, ملزمين بموجب قسم أو إقرار بتأييد هذا الدستور. ولكن لا يجوز أبدا اشتراط امتحان ديني كمؤهل لتولي أي منصب رسمي أو مسؤولية عامة في الولايات المتحدة.

المادة السابعة

تكون مصادقة مؤتمرات تسع ولايات كافية لإقامة هذا الدستور بين الولايات التي تقره.

تم وضع هذا الدستور بالموافقة الإجماعية للولايات الحاضرة هذا اليوم السابع عشر من إيلول/سبتمبر من عام ألف وسبعماية وسبعة وثمانين للميلاد وفي السنة الثانية عشرة لاستقلال الولايات المتحدة. وقد أدرجنا أسماءنا هنا شهادة على ذلك.

جورج واشنطن
الرئيس والنائب عن ولاية فرجينيا
(يتضمن هذا التصريح تصحيحات الناسخ للمستند الأصلي)

الكلمة ( ) أدخلت بين السطرين السابع والثامن من الصفحة الأولى, وكلمة «ثلاثين» مكتوبة جزئيا في فسحة محية من السطر الخامس عشر من الصحفة الأولى, وكلمة «يحاكم» مكتوبة بين السطرين الثاني والثلاثين والثالث والثلاثين من الصفحة الأولى و مكتوبة بين السطرين الثالث والأربعين والرابع والأربعين من الصفحة الثانية.

للشهادة على صحة ذلك, وليم جاكسون أمين السر.

الحاضرون مندوبو ولايات

نيوهامبشير
جون لانغدون
نيكولاس جيلمان

مساشوستس
ناثانيال غورهام
روفوس كينغ

كونيتيكت
روجر شيرمن
وليم ساموبل جونسون

نيويورك
ألكسندر هاميلتون

نيوجرزي
وليم ليفينغستون
ديفيد بريرلي
وليم باترسون
جونا دايتون

بنسيلفانيا
ج. راتليدج
توماس ميفلين
روبرت موريس
بيرس باتلر
الحاكم موريس
جورج كلايمر
جيمس ولسون
جايرد أنغرسول

ديلاوير
جورج ريد
غانينغ بدفورد الابن
جاكو بروم

ريتشارد باسيت
جون ديكنسون

ماريلاند
جيمس ماك هنري
دان أوف ساينت توماس جينيفر
دانيال كارول

فرجينيا
جون بلار
جيمس ماديسون الابن

نورث كارولينا
وليم بلاونت
ريتشارد دوبس سبايت
هيو وليمسون

ساوث كارولينا
ب. فرانكلين
تشارلزكوتسوارث بينكني
تشارلز بينكني
توماس فيتزسايمونز

جورجيا
وليم فيو
أبراهام بالدوين

هذا العمل المحفور لآموس دوليتل يمثل شعارات الولايات الثلاث عشرة (الدوائر) منضفرة مع شعار الولايات المتحدة الأميركية، وتحيط جميعها برسم رأس جورج واشنطن.

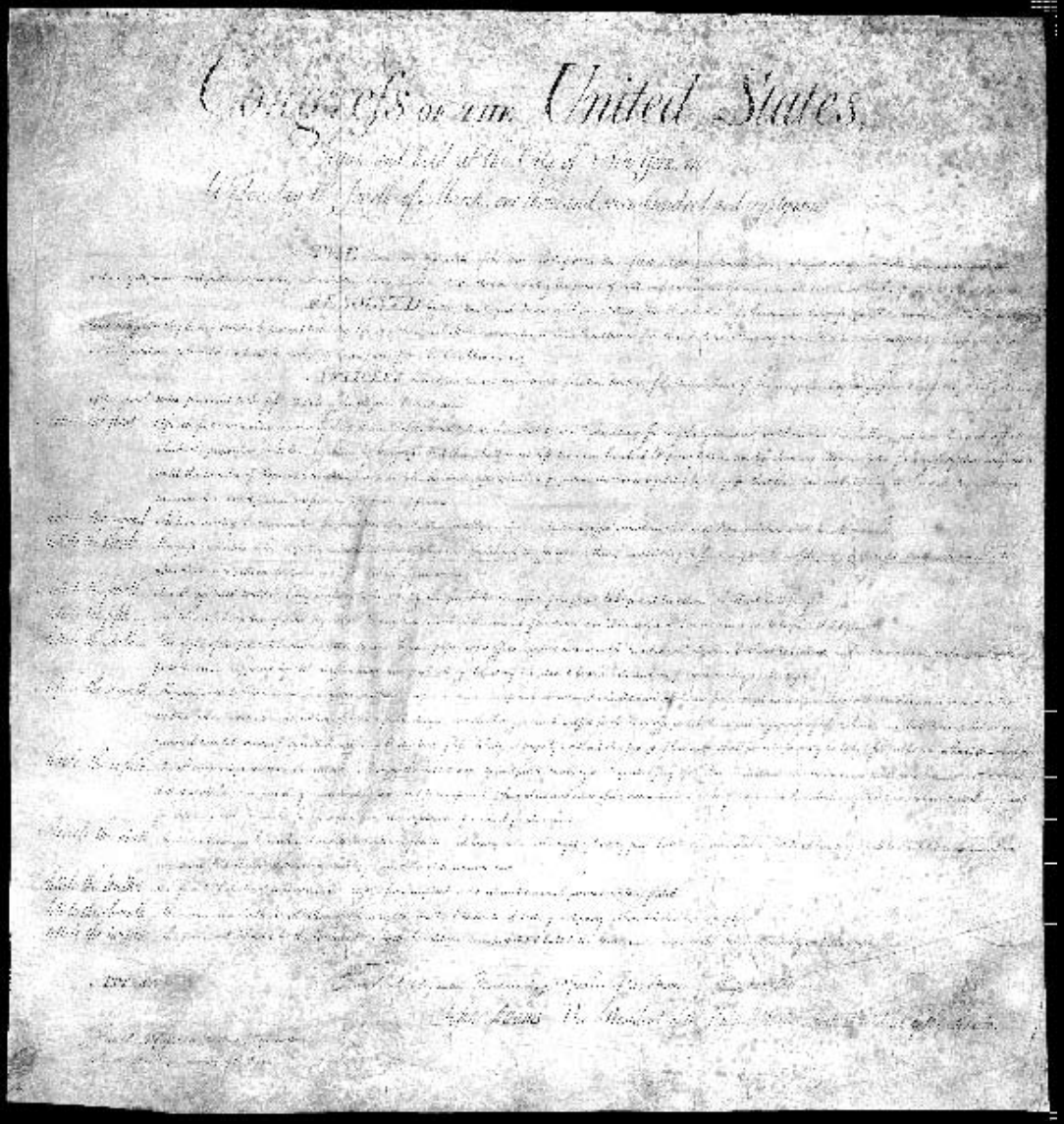

وثيقة الحقوق

تعرف التعديلات العشرة الأولى من الدستور بـ "وثيقة الحقوق" وكانت قد اقترحت في 25 أيلول/سبتمبر 1789. وقد تم إقرارها في 15 كانون الأول/ديسمبر، 1791. وفي الأصل كانت هذه التعديلات تنطبق على الحكومة الفدرالية، إلا أن التعدل الرابع عشر أعلن أنه لا يمكن لأي ولاية أن تحرم الفرد من حق الحياة والحرية والملكية دون اتباع "الإجراءات القانونية المعمول بها". وقد فسرت المحكمة العليا هذه التعابير بأنها تعني أن معظم بنود وثيقة الحقوق ينطبق على الولايات أيضا.

تعديلات الدستور

التعديلات العشرة الأولى من الدستور

مقدمة وثيقة الحقوق

بدأ كونغرس الولايات المتحدة دورته في مدينة نيويورك، يوم الأربعاء، في الرابع من آذار/مارس، من العام 1789.
وأعرب عدد من الولايات في مؤتمراتها حين إقرارها تبني الدستور عن الرغبة، للحيلولة دون إساءة تفسير أو استخدام سلطاتها، في وجوب إضافة مزيد من الفقرات التوضيحية التقييدية: فهي كما تعزز أساس ثقة الشعب بالحكومة، ستحقق على أفضل وجه النتائج المفيدة المتوخاة من إقرارها.
وقرر مجلس شيوخ ومجلس نواب الولايات المتحدة الأميركية في اجتماع جلستهما بأغلبية ثلثي المجلسين الموافقة على اقتراح المواد التالية على المجالس التشريعية لعدد من الولايات كتعديلات لدستور الولايات المتحدة، وتصبح كلها أو أي منها عندما تتم المصادقة عليها بأغلبية ثلاثة أرباع المجالس التشريعية المعنية سارية المفعول بالنسبة لكل النوايا والأغراض كجزء متمم للدستور المذكور، أي إضافة مواد إلى، وتعديل لدستور الولايات المتحدة المقترح من الكونغرس والمصادق عليه من المجالس التشريعية لعدد من الولايات، إلحاقا للمادة الخامسة من الدستور.

التعديل الأول

حرية العبادة، والكلام، والصحافة وحق الاجتماع والمطالبة برفع الجور
لا يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلميا، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف.

التعديل الثاني

حق اقتناء الأسلحة
حيث أن وجود مليشيا حسنة التنظيم ضروري لأمن أية ولاية حرة، لا يجوز التعرض لحق الناس في اقتناء أسلحة وحملها.

التعديل الثالث

إيواء الجنود
لا يجوز لأي جندي، في وقت السلم، أن يقيم في أي منزل دون رضى المالك، كما لا يجوز له ذلك في وقت الحرب، إلا بالكيفية التي يحددها القانون.

التعديل الرابع

مذكرات التفتيش والاعتقال
لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي

تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلا في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، وتبين بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها.

التعديل الخامس

حقوق المتهمين في القضايا الجزائية
لا يجوز اعتقال أي شخص لاستجوابه بشأن جناية أو جريمة شائنة أخرى، إلا تبعا لصدور قرار اتهامي أو مضبطة اتهام عن هيئة محلفين كبرى، باستثناء القضايا الحاصلة في القوات البرية أو البحرية، أو في المليشيا، عندما تكون هذه القوات في الخدمة الفعلية في وقت الحرب أو الخطر العام. ولا يجوز اتهام أي شخص في أية دعوى جنائية على أن يكون شاهدا ضد نفسه، ولا أن يحرم من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون اتباع الإجراءات القانونية الأصولية كما لا يجوز نزع أية ملكية خاصة لاستخدامها في سبيل المنفعة العامة بدون تعويض عادل.

التعديل السادس

حق المتهم بمحاكمة عادلة
في جميع المحاكمات الجنائية، للمتهم الحق بأن يحاكم محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة تابعة للولاية أو المقاطعة التي تكون الجريمة قد ارتكبت فيها، وتكون المقاطعة قد سبق للقانون تحديدها، وله الحق في أن يبلغ سبب الاتهام وطبيعته، وفي أن يواجه الشهود الذين يشهدون ضده، وفي أن تتوفر له التسهيلات القانونية الإرغامية لاستدعاء شهود لمصلحته، وفي أن يستعين بمحام للدفاع عنه.

التعديل السابع

حقوق المدعين في قضايا مدنية
في الدعاوي المدنية حيث تزيد القيمة المتنازع عليها على عشرين دولارا يكون حق التقاضي أمام هيئة محلفين مصانا، وأية واقعة تكون قد بتت بها هيئة محلفين، لا يجوز خلافا لذلك أن يعاد النظر فيها في أية محكمة من محاكم الولايات المتحدة إلا وفقا لقواعد القانون العام.

التعديل الثامن

الكفالات، الغرامات والعقوبات
لا يجوز طلب دفع كفالات باهظة ولا فرض غرامات باهظة ولا إنزال عقوبات قاسية وغير مألوفة.

التعديل التاسع

الحقوق التي يحتفظ بها الشعب
إن تعداد الدستور لحقوق معينة لا يجوز أن يفسر على أنه إنكار لحقوق أخرى يتمتع بها الشعب، أو انتقاصا منها.

التعديل العاشر

السلطات التي تحتفظ بها الولايات والشعب
إن السلطات التي لا يوليها الدستور للولايات المتحدة ككل ولا يحجبها عن الولايات (إفراديا) تحفظ لكل من هذه الولايات أو للشعب.

التعديل الحادي عشر 1795

الدعاوي ضد الولايات
اقترح هذا التعديل في 4 آذار/مارس 1794 وتمت المصادقة عليه في 7 شباط/فبراير 1795.

التعديل الثاني عشر 1804

إنتخاب الرئيس ونائب الرئيس
يجتمع الناخبون، كل في ولايته، ويصوتون بالاقتراع السري لرئيس ونائب رئيس ويتعين أن يكون أحدهما على الأقل من غير سكان الولاية نفسها، ويذكرون في أوراق اقتراعهم اسم الشخص الذي ينتخبونه رئيسا، ويذكرون في أوراق اقتراع مستقلة اسم الشخص الذي ينتخبونه نائبا للرئيس، ويعدون لوائح مستقلة بأسماء جميع الأخشاص الذين اقترع لانتخابهم لمنصب الرئيس وأسماء جميع الأشخاص الذين اقترع لانتخابهم لمنصب نائب الرئيس، وبعدد الأصوات التي نالها كل منهم، ثم يوقعون هذه اللوائح ويصدقون عليها ويحيلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ. ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، بحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، بفض جميع مظاريف اللوائح ثم يحصي عدد الأصوات، والشخص الذي ينال العدد الأكبر من أصوات المقترعين للرئيس يصبح رئيسا، إذا كان هذا العدد يشكل أكثرية مجموع الناخبين المعينين. وإذا لم يحصل أي شخص على مثل هذه الأكثرية، يقوم مجلس النواب على الفور، وبالاقتراع السري، باختيار الرئيس من بين الأشخاص الحائزين على أكبر عدد من الأصوات في لائحة الذين اقترع لهم لمنصب الرئيس على ألا يتجاوز عدد هؤلاء الثلاثة. ولكن في اختيار الرئيس على هذا النحو يتم حساب الأصوات على أساس الولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد، ويتشكل النصاب لهذا الغرض من عضو أو أعضاء عن ثلثي الولايات وتكون أكثرية جميع الولايات ضرورية ليتم الاختيار. وإذا لم يختر مجلس النواب، رئيسا عندما يؤول إليه حق الاختيار، قبل الرابع من شهر آذار/مارس التالي، فحينئذ يتولى نائب الرئيس منصب الرئاسة كما في حالة وفاة الرئيس أو حالات عجزه التي ينص عليها الدستور. ويصبح نائبا للرئيس الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات المقترعين لنائب الرئيس، إذا كان هذا العدد يشكل أكثرية مجموع عدد الناخبين المعينين. وإذا لم يحصل أي شخص على مثل هذه الأكثرية فحينئذ يقوم مجلس الشيوخ باختيار نائب رئيس من بين الشخصين اللذين فازا بأكبر عدد من الأصوات في اللائحة والنصاب اللازم لهذا الغرض يتألف من ثلثي العدد الإجمالي للشيوخ، وسيكون الحصول على أكثرية العدد الإجمالي لازما لهذا الاختيار. ولكن كل شخص غير مؤهل دستوريا لتولي منصب الرئيس فهو ليس مؤهلا لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة.

التعديل الثالث عشر 1865

الفقرة الأولى
إلغاء الرق
اقترح هذا التعديل في 31 كانون الثاني/يناير 1865 وتمت المصادقة عليه في 6 كانون الأول/ديسمبر 1865.

يحرم الرق والتشغيل الإكراهي في الولايات المتحدة وفي أي مكان خاضع لسلطانها إلا كعقاب على جرم حكم على مقترفه بذلك حسب الأوصول.

الفقرة الثانية
للكونغرس سلطة تطبيق أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الرابع عشر 1868

الفقرة الأولى
الحقوق المدنية
جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها يعتبرون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين.

الفقرة الثانية
يقسم النواب بين مختلف الولايات وفقا لعدد سكان كل منها الذي يتكون من مجموع عدد الأشخاص في كل ولاية (باستثناء الهنود الذين لا يدفعون ضرائب). ولكن إذا حرم من حق في الاقتراع في أي انتخاب لاختيار ناخبين لرئيس ونائب رئيس الولايات المتحدة أو لاختيار ممثلين في الكونغرس أو مسؤولين تنفيذيين وعدليين في ولاية ما، أو أعضاء هيئتها التشريعية، أي من الذكور من سكان مثل هذه الولاية البالغين الواحدة والعشرين من العمر والذين هم من مواطني الولايات المتحدة، إو إذا انتقص من ذلك الحق بأن شكل كان، فيما عدا أن يكون السبب الاشتراك في تمرد أو جرائم أخرى، فإن أساس التمثيل في هذه الولاية يخفض بما يتناسب مع نسبة عدد هؤلاء المواطنين الذكور إلى مجموع عدد المواطنين الذكور البالغين الواحدة والعشرين في مثل هذه الولاية.

الفقرة الثالثة
لا يجوز لأي شخص أن يصبح شيخا أو نائبا في الكونغرس، أو ناخبا للرئيس ونائب الرئيس أو أن يشغل أي منصب، مدنيا كان أو عسكريا، تابعا للولايات المتحدة أو تابعا لأية ولاية، إذا سبق له أن أقسم اليمين كعضو في الكونغرس أو كموظف لدى الولايات المتحدة أو كعضو في مجلس تشريعي لأية ولاية أو كموظف تنفيذي أو عدلي في أية ولاية، بتأييد دستور الولايات المتحدة واشترك بعد ذلك في أي تمرد أو عصيان ضدها، أو قدم عونا ومساعدة لأعدائها. ولكن يمكن للكونغرس، بأكثرية ثلثي الأصوات في كل من المجلسين أن يزيل مثل هذا المانع.

الفقرة الرابعة
لا يجوز الطعن في صحة دين عام على الولايات المتحدة أجازه القانون، بما في ذلك الديون الناشئة عن دفع معاشات ومكافآت قدمت لقمع تمرد أو عصيان. لكن لا يجوز للولايات المتحدة أو لأية ولاية أن تتحمل أو تدفع أي دين أو التزام ناشئ عن تقديم عون لتمرد أو عصيان ضد الولايات المتحدة، أو تواجه أية دعوى بشأن خسارة أي عبد أو تحريره، إذ أن جميع هذه الديون والالتزامات والمطالب تعتبر غير شرعية وباطلة.

الفقرة الخامسة
تكون للكونغرس سلطة تنفيذ أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الخامس عشر 1870

الفقرة الأولى
منح الزنوج حق الانتخاب
لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية منها حرمان مواطني الولايات المتحدة من حقهم في الانتخاب، أو الانتقاص لهم من هذا الحق بسبب العرق أو اللون أو حالة رق سابقة.

الفقرة الثانية
تكون للكونغرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل السادس عشر 1913

ضرائب الدخل
تكون للكونغرس سلطة فرض وجباية ضرائب على الدخل، أيا كان مصدره، وذلك دون توزيع نسبي بين مختلف الولايات، ودون أي اعتبار لأي إحصاء أو تعداد للسكان.

التعديل السابع عشر
انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من الشعب مباشرة
1 - يتألف مجلس شيوخ الولايات المتحدة من شيخين عن كل ولاية ينتخبهما سكان تلك الولاية لمدة ست سنوات. ويكون لكل شيخ صوت واحد. ويجب أن تتوفر في ناخبي الشيوخ في كل ولاية نفس المؤهلات التي ينبغي توفرها في ناخبي أكثر مجلسي الهيئة التشريعية في تلك الولاية عددا.
2 - عندما تحدث شواغر في تمثيل أية ولاية في مجلس الشيوخ، تعلن السلطة التنفيذية في تلك الولاية عن إجراء انتخابات لملء مثل تلك الشواغر سوى أن المجلس التشريعي في أية ولاية يمكنه أن يفوض السلطة التنفيذية فيها إجراء تعيينات موقتة ريثما يملأ سكان الولايات هذه الشواغر عن طريق الانتخاب طبقا لما تقضي به هيئتها التشريعية.
3 - لا يفسر هذا التعديل على نحو يجعله يؤثر على انتخاب أو مدة عضوية أي شيخ تم انتخابه قبل أن يصبح هذا التعديل نافذ المفعول كجزء من الدستور.

التعديل الثامن عشر 1919

الفقرة الأولى
تحظير المشروبات الكحولية
(بعد عام واحد من المصادقة على هذه المادة، يحظر إنتاج أو بيع أو نقل المشروبات الكحولية المسكرة داخل الولايات المتحدة وجميع المناطق الخاضعة لسلطانها، أو تصديرها منها أو استيرادها إليها لغرض تعاطيها للشرب.

الفقرة الثانية
تكون للكونغرس ولمختلف الولايات سلطة مشتركة لتنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

الفقرة الثالثة
تصبح هذه المادة باطلة ما لم تصادق عليها كتعديل للدستور الهيئات التشريعية لمختلف الولايات، كما نص على ذلك الدستور، وذلك في غضون سبع سنوات من تاريخ إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات).

التعديل التاسع عشر1920

الفقرة الأولى
منح المرأة حق الانتخاب
لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها حرمان مواطني الولايات المتحدة حق الانتخاب، أو الانتقاص لهم من هذا الحق لعلة الجنس. (الذكورة أو الأنوثة).

الفقرة الثانية
تكون للكونغرس سلطة تنفيذ أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب
تم تقديم اقتراحات التعديلات التي تمنح المرأة حق الانتخاب في الكونغرس الواحد تلو الآخر لأكثر من أربعين عاما قبل إقرار هذا التعديل في نهاية المطاف.

التعديل العشرون1933

الفقرة الأولى
فترة ولاية كل من الرئيس والكونغرس
تنتهي مدة ولاية كل من الرئيس ونائب الرئيس ظهر يوم العشرين من كانون الثاني (يناير)، وتنتهي مدة ولاية الشيوخ والنواب ظهر يوم الثالث من كانون الثاني (يناير) من السنوات التي كانت ستنتهي فيها هذه الولايات لو لم تقر هذه المادة. وتبدأ عندئذ مدد ولاية خلفائهم.

الفقرة الثانية
يجتمع الكونغرس مرة على الأقل كل سنة، ويبدأ مثل هذا الاجتماع ظهر يوم الثالث من كانون الثاني (يناير) ما لم يحدد الكونغرس، بقانون، موعدا آخر.

الفقرة الثالثة
إذا حدث أن توفي الرئيس المنتخب في الموعد المحدد لبدء ولايته، يصبح نائب الرئيس المنتخب، رئيسا. وإذا لم يكن قد تم اختيار رئيس قبل الموعد المقرر لبدء ولايته، أو إذا كان ثمة ما يحول دستوريا دون تولي الرئيس المنتخب منصبه، عندئذ يتولى نائب الرئيس المنتخب منصب الرئيس إلى أن يزول الحائل. ويمكن للكونغرس أن يحدد بقانون الحالة التي يحول فيها مانع دستوري دون تولي أي من الرئيس المنتخب أو نائب الرئيس المنتخب منصب الرئاسة، معينا الشخص الذي يتولى عندئذ منصب الرئيس أو الكيفية التي يتم فيها اختيار الشخص الذي سيتولى المنصب، ويتصرف مثل ذلك الشخص كرئيس طبقا لذلك إلى أن يزول المانع الذي يحول دون تولي رئيس أو نائب رئيس منصب الرئاسة.

الفقرة الرابعة
للكونغرس أن يحدد بقانون أحكام حالة وفاة أي من الأشخاص الذين قد يختار منهم مجلس النواب رئيسا

عندما يؤول لهذا المجلس حق الاختيار. وحالة وفاة أي من الأشخاص الذين يختار منهم مجلس الشيوخ نائبا للرئيس عندما يؤول لهذا المجلس حق الاختيار.
الفقرة الخامسة
تصبح الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة نافذتي المفعول في اليوم الخامس عشر من شهر تشرين الأول (أكتوبر) الذي يلي تاريخ إقرار هذه المادة.

الفقرة السادسة
تصبح هذه المادة غير نافذة المفعول إلا إذا صودق عليها كتعديل للدستور من قبل الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات في غضون سبع سنوات من تاريخ تقديمها.

التعديل الحادي والعشرون (1933)

الفقرة الأولى
إلغاء تعديل تحريم المشروبات الكحولية
يلغي هذا التعديل التعديل الثامن عشر لدستور الولايات المتحدة.

الفقرة الثانية
يحظر نقل مشروبات مسكرة في أية ولاية أو منطقة تابعة للولايات المتحدة أو أراضي داخلة في حيازتها. كما يحظر استيرادها إليها لغاية توزيعها أو استعمالها فيها بما يخالف قوانينها.
الفقرة الثالثة
لا تصبح هذه المادة نافذة المفعول إلا إذا أقرت كتعديل للدستور من قبل مؤتمرات في مختلف الولايات. حسبما نص عليه في الدستور. وذلك. في غضون سبع سنوات من تاريخ إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات.

التعديل الثاني والعشرون (1951)

الفقرة الأولى
تحديد الرئاسة بفترة ولايتين
لا يجوز انتخاب أي شخص لمنصب الرئيس لأكثر من دورتين. كما لا يجوز لأي شخص تقلد منصب الرئيس أو قام بمهام الرئيس لأكثر من سنتين من أصل مدة ولاية انتخب لها شخص آخر رئيسا. أن ينتخب لمنصب الرئيس لأكثر من دورة واحدة. ولكن هذه المادة لا تطبق على أي شخص كان يشغل منصب الرئيس لدى اقتراح الكونغرس هذه المادة. ولا تمنع أي شخص يكون شاغلا منصب الرئيس أو قائما بأعمال الرئيس خلال فترة الولاية التي تصبح فيها هذه المادة نافذة المفعول. من تولي منصب الرئيس أو القيام بأعمال الرئيس حتى نهاية هذه الولاية.

الفقرة الثانية
لا تصبح هذه المادة نافذة ومعمولا بها إلا إذا أقرت كتعديل للدستور من قبل الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات. وذلك في غضون سبع سنوات من إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات.

التعديل الثالث والعشرون (1961)

الفقرة الأولى
حق الاقتراع في مقاطعة كولومبيا
تعين المقاطعة التي تشكل مقر حكومة الولايات المتحدة، وبالطريقة التي يحددها الكونغرس: عددا من ناخبي الرئيس ونائب الرئيس يكون مساويا لكامل عدد الشيوخ والنواب في الكونغرس الذين يحق لهذه المقاطعة بهم لو كانت ولاية، ولكن لا يجوز أن يزيد ذلك العدد بأية حال عن عدد الناخبين الذين تعينهم أقل الولايات سكانا. وسيكون هؤلاء إضافة إلى أولئك الذين تعينهم الولايات إنما سيعتبرون، لغاية انتخاب الرئيس ونائب الرئيس، ناخبين معينين من قبل ولاية وسيجتمعون في «المقاطعة» ويؤدون المهام التي ينص عليها التعديل الثاني عشر للدستور.

الفقرة الثانية
تكون للكونغرس سلطة تطبيق أحكام هذه المادة وبالتشريع المناسب.
يسمح هذا التعديل لمواطني مقاطعة كولومبيا بأن يقترعوا في الانتخابات الرئاسية، إنما ليس في إمكان هؤلاء انتخاب أعضاء في الكونغرس.

التعديل الرابع والعشرون (1964)

الفقرة الأولى
ضرائب الأشخاص
لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها أن تحرم مواطني الولايات المتحدة، أو تنتقص لهم من حقهم في الاقتراع في أية انتخابات أولية أو سواها لانتخاب رئيس أو نائب رئيس، أو انتخاب ناخبين للرئيس أو نائب الرئيس، أو انتخاب شيخ أو نائب في الكونغرس، لا يجوز أن تمنعه أو تنتقص منه الولايات المتحدة أو أية ولاية، بسبب عدم دفع ضريبة اقتراع أو أية ضريبة أخرى.

الفقرة الثانية
تكون للكونغرس سلطة تطبيق هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الخامس والعشرون (1967)

الفقرة الأولى
أحكام عجز الرئيس وخلافته
في حالة عزل الرئيس من منصبه أو وفاته أو استقالته، يصبح نائب الرئيس رئيسا.

الفقرة الثانية
عندما يشغر منصب نائب الرئيس، يرشح الرئيس نائب رئيس يتولى هذا المنصب لدى تصويت أكثرية مجلسي الشيوخ والنواب بالموافقة على تعيينه.

الفقرة الثالثة

عندما يبلغ الرئيس كلا من الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب تصريحه الخطي بعجزه عن القيام بسلطات وواجبات منصبه، وإلى أن يبلغهما خطيا تصريحا بعكس ذلك، يتولى نائب الرئيس القيام بهذه السلطات والمهام كرئيس بالوكالة.

الفقرة الرابعة
عندما يبلغ نائب الرئيس وغالبية الموظفين الرئيسيين في الوزارات التنفيذية أو أعضاء هيئة أخرى، يحددها الكونغرس بقانون، رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحهم الخطي بأن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه، يتولى نائب الرئيس فورا سلطات ومهام المنصب كرئيس بالوكالة.
وبعد ذلك، عندما يبلغ الرئيس رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحه الخطي بعدم وجود حالة عجز لديه، يستأنف القيام بسلطات ومهام منصبه ما لم يبلغ نائب الرئيس وغالبية الموظفين الرئيسيين في الوزارات التنفيذية أو أعضاء هيئة أخرى يحددها الكونغرس بقانون، وفي غضون أربعة أيام، رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحهم الخطي بأن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه.
عند ذلك يبت الكونغرس في القضية في اجتماع يعقده في غضون 48 ساعة لذلك الغرض إذا لم يكن في دورة انعقاد. وإذا قرر الكونغرس، في غضون 21 يوما من تسلمه التصريح الخطي الثاني، أو في غضون 21 يوما من الموعد الذي يتوجب فيه انعقاد المجلس، إذا لم يكن في دورة انعقاد، وبأكثرية ثلثي أصوات مجلس الشيوخ والنواب أن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه، يستمر نائب الرئيس في تولي هذه السلطات والواجبات كرئيس بالوكالة. أما إذا كان الأمر خلاف ذلك فيستأنف الرئيس القيام بسلطات وواجبات منصبه.

التعديل السادس والعشرون (1971)

الفقرة الأولى
منح البالغين سن 18 سنة حق الانتخاب
لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها أن تحرم مواطني الولايات المتحدة، ممن بلغوا سن الثانة عشرة وما فوق، من حق الانتخاب، أو تنتقص لهم منه بسبب السن.

الفقرة الثانية
تكون للكونغرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل السابع والعشرون (1992)

مرتبات أعضاء الكونغرس
يجب ألا يدخل قانون، يغير وضع التعويضات المالية لأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب لقاء خدماتهم، حيز التنفيذ إلى أن يكون قد تم انتخاب مجلس نواب جديد.

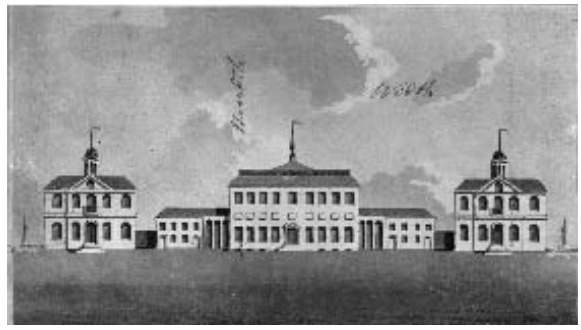

مبنى مجلس الولاية بفيلادلفيا، بنسيلفانيا، الذي سمي لاحقا بقاعة الإستقلال. التقى أعضاء المؤتمر الدستوري هناك لصياغة مسودة الدستور في 1787.

نسخة أصلية من دستور الولايات المتحدة الأميركية محفوظة في دار الوثائق (الأرشيف) القومي في واشنطن العاصمة.

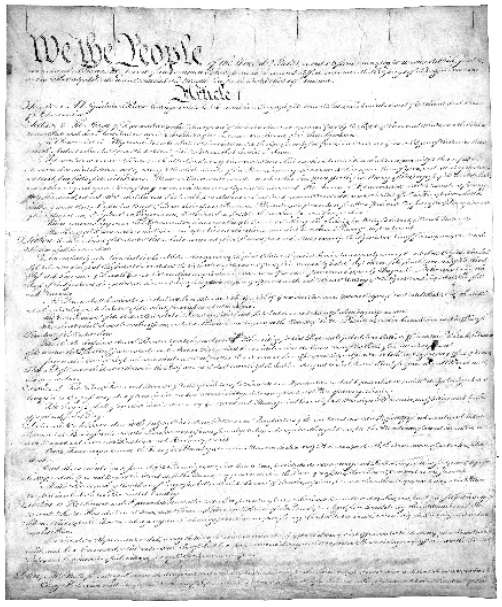

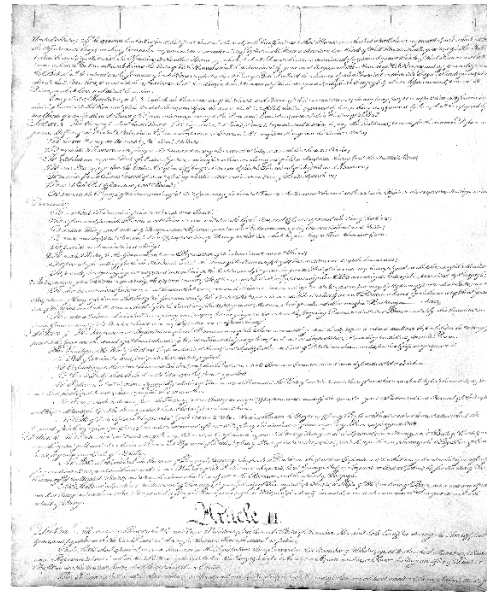

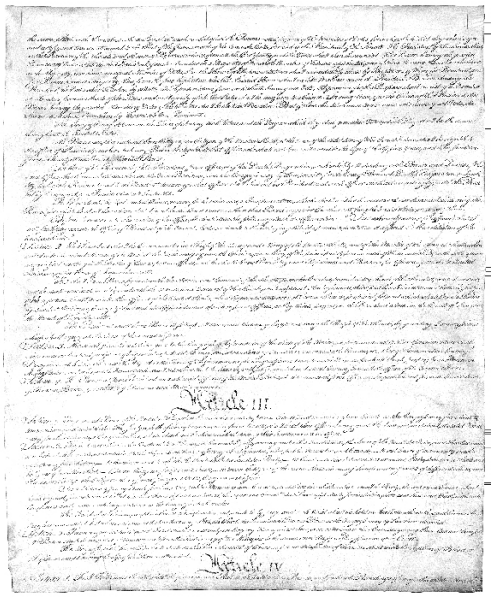

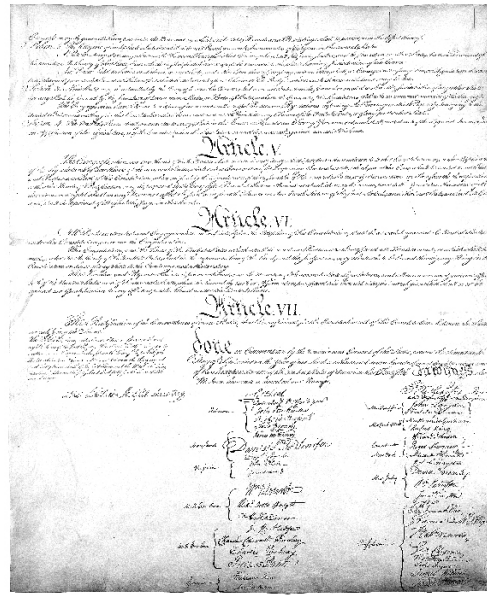

دستور الولايات المتحدة الأميركية

ملاحظات توضيحية

في ما يلي الترجمة العربية لنص دستور الولايات المتحدة الأميركية كاملا، صادرة عن قسم اللغة العربية بمكتب برامج الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأميركية.
تشير الأجزاء المكتوبة بين قوسين [ ] إلى الأجزاء التي غيرتها أو أبطلتها التعديلات التي أدخلت على الدستور.
أما الفقرات تحت عنوان فرعي "التعليق،" فهي ليست جزءاً من الدستور، إنما تفسر معاني مقاطع معينة، أو تصف كيفية تطبيق بعض المقاطع المعينة عملياً.

* المقدمة

ŤŽ ǰ ǖǁ ǂ الولايات المتحدة، ومن أجل إنشاء اتحاد أكثر كمالا، وإقامة العدالة، وضمان الاستقرار الداخلي، وتوفير سبل الدفاع المشترك، وتعزيز الخير العام وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة، نرسي ونقيم هذا الدستور للولايات المتحدة الأميركية.

المادة الأولى،

الفقرة الأولى

الفرع التشريعي

Θ **ناط جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا بكونغرس للولايات المتحدة يتألف من مجلس للشيوخ ومجلس للنواب.**

* التفسير:

توزع مواد الدستور الثلاث الأولى سلطات حكومة الولايات المتحدة بين ثلاثة فروع منفصلة: (1) الفرع التشريعي، الذي يمثله الكونغرس؛ (2) الفرع التنفيذي، الذي يمثله الرئيس؛ و (3) الفرع القضائي، الذي تمثله المحكمة العليا. وقد صمم هذا التوزيع المسمى بـ"فصل السلطات"، للحيلولة دون تمتع أي فرع من هذه الفروع بسلطات مفرطة.

وتنص المادة الأولى على أن للكونغرس وحده سلطة سن القوانين. ولا يستطيع الكونغرس أن يعطي هذه السلطات لأية هيئة أخرى. ومع ذلك، فقد أنشأ الكونغرس عبر السنين وكالات ومصالح اتحادية مختلفة لوضع الأنظمة ووضع سياسته موضوع التطبيق. ومن هذه الوكالات لجنة التجارة الاتحادية ولجنة سلامة المنتجات للمستهلكين ولجنة التجارة بين الولايات.

وكان الكونغرس المكوّن من مجلسين أحد أهم تسويات المؤتمر الدستوري. فقد أيدت الولايات الصغيرة مشروع نيوجيرزي، الذي يقضي بأن يكون لكل ولاية نفس عدد النواب. بينما أيدت الولايات الكبيرة مشروع فرجينيا، الذي اشترط أن يكون التمثيل متناسباً وعدد السكان. وكحل وسط، تم الاتفاق على مجلسين يختار أحدهما وفق

المشروع الأول والآخر وفق المشروع الثاني.

- المادة الأولى،

الفقرة الثانية

مجلس النواب -

1 - يتألف مجلس النواب من أعضاء يختارون كل سنتين من قبل الشعب في مختلف الولايات، ويجب أن تتوفر في الناخبين في كل ولاية المؤهلات ذاتها التي يتوجب توفرها في ناخبي أعضاء أكثر مجلسي الهيئة التشريعية في تلك الولاية، عدداً.

* التفسير:

ينتخب أعضاء مجلس النواب لدورات مدة الواحدة منها سنتان. وإذا كان شخص ما مؤهلا لانتخاب أعضاء "الفرع الأكثر عدداً" من الهيئة التشريعية في ولايته، يكون مؤهلا لانتخاب أعضاء الكونغرس. و"الفرع الأكثر عددا" هو المجلس الذي يضم العدد الأكبر من الأعضاء. ولدى جميع الولايات، باستثناء نبراسكا، هيئات تشريعية مكونة من مجلسين. ومسألة أهلية انتخاب أعضاء الهيئة التشريعية لولايات ما متروكة كليا لتلك الولاية، إنما خاضعة لقيود الدستور والقانون الفدرالي كقانون حقوق الاقتراع لعام 1965. ويمنع الدستور في تعديلاته رقم 15 و19 و24 و26، الولايات من حرمان المواطن من حق الاقتراع، أو تقييد هذا الحق، بسبب العرق أو الجنس أو التقصير عن دفع ضريبة ما، أو السن إذا كان سنه 18 سنة على الأقل.

2 - لا يصبح أي شخص نائباً ما لم يكن قد بلغ سن الخامسة والعشرين وما لم تكن مضت عليه سبع سنوات وهو من مواطني الولايات المتحدة، وما لم يكن لدى انتخابه، من سكان الولاية التي يتم اختياره فيها.

* التفسير:

تقرر كل ولاية لنفسها متطلبات الإقامة الشرعية ضمن حدود أحكام الدستور. ويسكن أكثر النواب لا في الولاية وحسب، بل وفي المقاطعة التي ينتخبون عنها.

3 - يوزع عدد النواب والضرائب المباشرة بين مختلف الولايات *[التي قد يضمها هذا الاتحاد بنسبة عدد سكان كل منها وهو العدد الذي يحدد بأن يضاف إلى مجموع عدد السكان الأحرار، بمن فيهم أولئك المرتبطون بالخدمة لعدد من السنين، وباستثناء الهنود الذين لا تفرض عليهم ضرائب، ثلاثة أخماس عدد الأشخاص الآخرين في الولاية]*. ويجري الإحصاء الفعلي للسكان في غضون ثلاث سنوات بعد انعقاد أول اجتماع لكونغرس الولايات المتحدة، وبعد ذلك في غضون كل فترة عشر سنوات لاحقة، ولذلك بالكيفية التي يحددها القانون. ويجب ألا يزيد عدد النواب عن نائب واحد لكل ثلاثين ألف نسمة، ولكن يجب أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل. وإلى أن يتم مثل هذا الإحصاء يكون لولاية نيوهامشير الحق في انتخاب ثلاثة نواب، وولاية مساتشوستس ثمانية، وولاية رود آيلاند وبروفيدنس بلانتيشن واحد، وولاية كوناتيكت خمسة، وولاية نيويورك ستة، وولاية نيوجيرزي أربعة، وولاية بنسلفانيا ثمانية، وولاية ديلاوير واحد، وولاية ماريلاند ستة، وولاية فرجينيا عشرة، وولاية نورث كارولينا خمسة، وولاية ساوث كارولينا خمسة، وولاية جورجيا ثلاثة.

* التفسير:

لقد تغير تأثير هذه الفقرة إلى حد بعيد جداً بفعل التعديلات الدستورية والأحوال المستجدة. وهي تشترط

الآن ثلاثة أشياء فقط: (1) يجب أن يعتمد عدد النواب المخصص لكل ولاية على عدد سكانها؛ (2) يجب أن يتأكد الكونغرس من أن سكان الولايات المتحدة يحصون كل عشر سنوات و (3) أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل.

وتعني كلمتا "والضرائب المباشرة" ضرائب الرأس والممتلكات. ويمنح التعديل السادس عشر الكونغرس حق فرض الضريبة على الفرد تبعاً لمقدار دخله، لا تبعاً لعدد سكان الولاية التي يصدف أن يكون مقيماً فيها. ولكن الجملة تمنع الكونغرس في نفس الوقت من جباية أي نوع من الضريبة المباشرة إلا بتقسيمها بين الولايات تبعاً لعدد سكانها.

وبالنسبة إلى تعبير "ثلاثة أخماس جميع الأفراد الآخرين." فإن "الأشخاص الآخرين" عُني بهم العبيد الزنوج. وبما أنه لا يوجد الآن أي عبيد، فإن هذا الجزء من الفقرة لم يعد له أي معنى.

ولم يعد شرط وجوب ألا يكون لكل 30,000 شخص أكثر من ممثل واحد قائماً عملياً، إذ أن هناك الآن ممثل عن كل 616,000 شخص تقريبا. وفي سنة 1929 حدد الكونغرس عدد الممثلين بأربعمئة وخمسة وثلاثين.

4 - عندما يشغر مقعد أو أكثر من مقاعد النواب في أي ولاية، تدعو السلطة التنفيذية فيها إلى إجراء انتخابات لملء هذا المقعد أو المقاعد الشاغرة.

* التفسير:

وإذا شغر أحد مقاعد مجلس النواب، فإنه يتوجب على حاكم الولاية أن يجري انتخاباً خاصاً لملئه. ولكن إذا كان موعد الانتخابات العامة الدورية قريباً، يجوز للحاكم إبقاء المقعد شاغراً بدلا من إجراء انتخابات خاصة.

5 - يختار مجلس النواب رئيسه وسائر مسؤوليه، وتكون لهذا المجلس وحده سلطة المقاضات البرلمانية.

* التفسير:

يختار مجلس النواب من أعضائه مسؤولا يسمى رئيس مجلس النواب الذي يقوم بإدارة الجلسات. ولمجلس النواب وحده صلاحية توجيه الاتهام النيابي لأحد المسؤولين. أما صلاحية المحاكمة في هذه القضايا، فمحصورة بمجلس الشيوخ.

- المادة الأولى،
الفقرة الثالثة

مجلس الشيوخ -

1 – يتألف مجلس الشيوخ من شيخين عن كل ولاية [تختارهما الهيئة التشريعية في تلك الولاية] لمدة ست سنوات. ويكون لكل شيخ صوت واحد.

* التفسير:

نص الدستور في بادئ الأمر على أنه يتوجب على الهيئة التشريعية في كل ولاية انتخاب عضوين لمجلس الشيوخ. ولكن التعديل السابع عشر غيّر هذه القاعدة بجعله الناخبين في كل ولاية ينتخبون ممثلي الولاية في مجلس الشيوخ.

2 - عقب اجتماع أعضاء مجلس الشيوخ مباشرة نتيجة الانتخاب الأول، يتم تقسيمهم إلى ثلاث فئات متساوية قدر المستطاع. ويجب أن تشغر مقاعد شيوخ الفئة الأولى عند انتهاء السنة الثانية من ولايتهم، ومقاعد شيوخ الفئة الثانية عند انتهاء السنة الرابعة، ومقاعد شيوخ الفئة الثالثة عند انتهاء السنة

السادسة، بحيث يمكن اختيار الثلث مرة كل سنتين. [وإذا شغر مقعد أو أكثر بسبب الاستقالة أو سواها، خلال عطلة الهيئة التشريعية لولاية ما، جاز للسلطة التنفيذية في تلك الولاية أن تجري تعيينات مؤقتة ريثما يعقد الاجتماع التالي للمجلس التشريعي الذي يقوم عندئذ بملء المقاعد الشاغرة.]

* التفسير:
ينتخب الشيوخ لدورات مدة الواحدة منها ست سنوات. وينتخب ثلث الشيوخ مرة كل سنتين. ويكون ثلثا مجلس الشيوخ من المتبقين. ويضمن هذا الترتيب أن يكون مجلس الشيوخ هيئة مستمرة خلافاً لمجلس النواب الذي ينتخب جميع أعضائه كل سنتين. وقد غير التعديل السابع عشر طريقة ملء الشواغر، بحيث أصبح حاكم الولاية يعين من يشغل المقعد الشاغر إلى حين إجراء انتخابات.

3 - لا يصبح أي شخص عضواً في مجلس الشيوخ ما لم يكن قد بلغ الثلاثين من العمر، وما لم تكن مضت عليه تسع سنوات مواطناً في الولايات المتحدة، وما لم يكن لدى انتخابه من سكان الولاية التي يتم اختياره عنها.

* التفسير:
في سنة 1806، عين هنري كلاي من كنتاكي لتكملة دورة لم تنته في مجلس الشيوخ. وكان عمره 29 سنة، أي أصغر بعدة شهور من السن الدنيا. ولكن أحدا لم يطعن بذلك التعيين. وفي 1793 انتخب ألبرت غلاتين لعضوية مجلس الشيوخ عن ولاية بنسيلفانيا. ولكنه منع من تولي المنصب لأنه لم يكن مواطنا لمدة تسع سنوات لدى انتخابه.

4 - يكون نائب رئيس الولايات المتحدة رئيساً لمجلس الشيوخ، ولكنه لا يدلي بصوته ما لم تتعادل الأصوات.

* التفسير:
يتولى نائب رئيس الولايات المتحدة رئاسة مجلس الشيوخ. ولا يدلي بصوته إلا عند تعادل الأصوات. وكثيراً ما كانت سلطة نائب الرئيس في ترجيح الكفة لدى تعادل الأصوات مهمة جداً. ففي سنة 1789 مثلا، أدلى نائب الرئيس جون أدامز بصوته الذي أقر سلطة الرئيس في إقالة أعضاء الحكومة دون موافقة مجلس الشيوخ.

5 - يختار مجلس الشيوخ مسؤوليه الآخرين كما يختار رئيساً مؤقتاً في غياب نائب الرئيس أو عند توليه مهام رئيس الولايات المتحدة.

* التفسير:
ينتخب مجلس الشيوخ مسؤولا من أعضائه يسمى بـ"الرئيس المؤقت" ليرأس الاجتماعات في غياب نائب الرئيس.

6 - لمجلس الشيوخ وحده سلطة إجراء المحاكمة في جميع قضايا المحاكمة البرلمانية. وعندما ينعقد مجلس الشيوخ لهذا الغرض، يقسم جميع أعضائه اليمين أو يدلون بالإقرار. وعندما تتناول المحاكمة رئيس الولايات المتحدة، يترأس رئيس المحكمة العليا الجلسات. ولا يدان أي شخص بدون موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

* التفسير:
قد يكون النص القائل بأن رئيس المحكمة العليا وليس نائب الرئيس، هو الذي يرأس مجلس الشيوخ عندما

يكون الرئيس قيد المحاكمة؛ ناجما عن واقع أن الإدانة تجعل نائب الرئيس رئيسا. وتعني الجملة "تحت اليمين أو الإقرار" أن الشيوخ يؤدون اليمين عند النظر في حالات الاتهام النيابي، تماما كما يكون المحلفون في محكمة عادية.

7 - لا تتعدى الأحكام في حالات المحاكمة البرلمانية حد العزل من المنصب، وتقرير عدم الأهلية لتولي منصب شرفي أو يقتضي ثقة أو يدر ربحا لدى الولايات المتحدة، والتمتع به: ولكن الشخص المدان يبقى مع ذلك عرضة وقابلا للاتهام والمحاكمة والحكم عليه ومعاقبته وفقاً للقانون.

* التفسير:
إذا أدين شخص في محاكمة نشأت عن اتهام نيابي، تمكن إقالته من منصبه كما يمكن منعه من أشغال وظيفة في الحكومة الفدرالية مرة أخرى. ولا يحق لمجلس الشيوخ فرض أية عقوبة أخرى، إنما تجوز محاكمة الشخص أيضا في المحاكم العادية. وقد حكم مجلس الشيوخ على أربعة أشخاص فقط حتى الآن، وجميعهم قضاة. وقد أقيل هؤلاء من مناصبهم. ولكن لم يحاكم أي منهم في أية محكمة أخرى.

- المادة الأولى،

الفقرة الرابعة

تنظيم الكونغرس -

1 - مواعيد وأماكن وطريقة انتخابات الشيوخ والنواب تحددها في كل ولاية هيئتها التشريعية، ولكن يمكن للكونغرس، في أي وقت، أن يسن قانوناً يحدد فيه مثل هذه الأنظمة أو يعدلها، *[*إلا في ما يتعلق بدوائر اختيار الشيوخ.*]*

* التفسير:
ما دامت هيئات الولايات التشريعية تقوم باختيار الشيوخ، فإنه لا يصح السماح للكونغرس بتحديد مكان الاختيار، إذ أن ذلك يعني إعطاء مجلس الشيوخ سلطة فرض تحديد مكان العاصمة على كل ولاية. وقد ألغي التعديل السابع عشر الكلمات "باستثناء ما يتعلق بأمكنة اختيار الشيوخ."

2 - يجتمع الكونغرس مرة على الأقل كل عام، *[*ويكون موعد هذا الاجتماع أول يوم اثنين من شهر كانون الأول/ديسمبر*]* ما لم يحدد الكونغرس، بقانون، موعداً آخر.

* التفسير:
كان الملوك في أوروبا يستطيعون منع البرلمانات من عقد الجلسات، وفي بعض الأحيان لسنوات عديدة، وذلك بمجرد عدم توجيه الدعوة لعقد هذه الجلسات. وهذا هو سبب شرط وجوب اجتماع كونغرس الولايات المتحدة مرة واحدة في السنة على الأقل. وقد غير التعديل العشرون تاريخ افتتاح الدورة إلى 3 كانون الثاني/يناير، إلا إذا حدد الكونغرس، بقانون، تاريخا آخر.

- المادة الأولى،

الفقرة الخامسة

1 - كل من المجلسين هو الحكم في انتخابات أعضائه ونتائجها ومؤهلاتهم. وتشكل الأغلبية في كل من المجلسين النصاب القانوني لقيامه بأعماله، ولكن يمكن لعدد أصغر أن يؤجل الجلسات من يوم إلى يوم، وقد يخول كل من المجلسين سلطة إجبار الأعضاء المتغيبين على الحضور بالطريقة التي يراها ويمقتضى

العقوبات التي يرتأي فرضها.

* التفسير:
يفصل كل مجلس من المجلسين بأهلية أعضائه وصحة انتخابهم. وفي الحكم على مؤهلات الأعضاء لا يحق لأي مجلس النظر إلا في متطلبات العمر والجنسية والإقامة المحددة في الدستور. ولكن في حالة النظر باقتراحات طرد عضو ما فإنه يحق لأي من المجلسين اعتبار أمور أخرى تمت إلى كفاءة العضو لتولي منصبه. والنصاب هو مجموعة الأعضاء الذين يكفي عددهم لتسيير أعمال المجلس. ويمكن الاستمرار في البحث والمناقشة سواء توفر نصاب أم لا ما دام النصاب يتوفر لدى التصويت.

2 - يمكن لكل من المجلسين أن يضع قواعد نظامه الداخلي وأن يعاقب أعضاءه على سلوكهم غير النظامي، كما يمكنه بموافقة الثلثين، طرد أحد الأعضاء.

* التفسير:
يستطيع أي من المجلسين طرد أحد أعضائه بأكثرية ثلثي الأصوات. ويقرر كل مجلس قواعد وأنظمة عمله. فمثلا، يفرض مجلس النواب مهلا زمنية محددة للمناقشات وذلك من أجل الإسراع في العمل. ولكن إنهاء النقاش في مجلس الشيوخ أصعب من ذلك بكثير، فإنه يجوز لعضو مجلس الشيوخ الكلام بقدر ما يشاء، إلا إذا صوت المجلس على إقفال باب المناقشة. وفي أكثر الحالات يتطلب إقفال باب المناقشة ستين صوتاً أو ثلاثة أخماس عضوية مجلس الشيوخ.

3 - يحتفظ كل من المجلسين بمحاضر لجلساته ينشرها من حين لآخر، باستثناء تلك الأجزاء التي يرى أنها تستلزم السرية، كما أن تصويت أعضاء أي من المجلسين بالموافقة أو الرفض في أي مسألة، ينبغي أن يسجل في المحاضر إذا رغب في ذلك خمس عدد الأعضاء الحاضرين.

* التفسير:
ينشر سجل أعمال مجلس النواب وسجل أعمال مجلس الشيوخ في آخر كل دورة للكونغرس. وهما يدرجان جميع المشاريع والقرارات التي نظر فيها ودرست أثناء الجلسات، وكل تصويت جرى ونتائجه. وتدرج في هذين السجلين جميع الرسائل الواردة من الرئيس إلى الكونغرس. وهذه السجلات هي المنشورات الوحيدة التي يتطلبها الدستور، وهي تعتبر المستندات الرسمية لإجراءات الكونغرس.

4 - لا يجوز لأي من المجلسين، أثناء انعقاد دورة الكونغرس، رفع جلساته لأكثر من ثلاثة أيام دون موافقة المجلس الآخر. كما لا يجوز لأي منهما نقل جلساته إلى أي مكان خلاف المكان الذي يلتئم فيه المجلسان

- المادة الأولى،
الفقرة السادسة
-1 يتقاضى الشيوخ والنواب لقاء خدماتهم بدلا يحدده القانون، ويدفع من خزانة الولايات المتحدة. ولهم في جميع الحالات، ما عدا حالات الخيانة والجنايات والإخلال بالأمن، أن يتمتعوا بامتياز عدم اعتقالهم أثناء حضورهم جلسات مجلسهم، وفي ذهابهم إلى ذلك المجلس وعودتهم منه، وأي خطاب يلقى أو مناقشة تجري في أي من المجلسين لا يسألون عنها في أي مكان آخر.

* التفسير:

أهمية امتياز الحصانة (عدم جواز إلقاء القبض) أثناء الذهاب والإياب لقضاء أعمال الكونغرس قليلة في الوقت الحاضر. ويمكن إلقاء القبض على أعضاء الكونغرس لخرقهم القانون تماما كإلقاء القبض على أي شخص آخر. وتمكن محاكمتهم وإدانتهم وإيداعهم السجن.

أما الحصانة الخاصة بأعضاء الكونغرس ضد اتهامات الافتراء والتشهير فتبقى هامة. والافتراء هو بيان أو تصريح مكتوب غير صحيح يضر بسمعة الشخص. أما التشهير فهو كلام منطوق غير صحيح يضر بالسمعة. والحصانة تعني أنه يحق لأعضاء الكونغرس أن يقولوا ما يشاؤون في ما يتعلق بأعمال الكونغرس دون خشية من المقاضاة. وتمتد هذه الحصانة إلى أي شيء يقوله الأعضاء أثناء المناقشة أو في تقرير رسمي أو أثناء التصويت.

2 - لا يجوز لأي شيخ أو نائب أن يعين، خلال الفترة التي انتخب لها، في أي منصب مدني خاضع لسلطة الولايات المتحدة، يكون قد أنشئ، أو تكون تعويضاته قد زيدت خلال تلك الفترة، كما لا يجوز لأي شخص يشغل أي منصب خاضع لسلطان الولايات المتحدة، أن يكون عضوا في أي من المجلسين أثناء استمراره في منصبه.

* التفسير:
هذه الشروط تمنع أعضاء الكونغرس من إيجاد وظائف يمكن تعيينهم فيها فيما بعد، أو من رفع رواتب الوظائف التي يأملون في شغلها في المستقبل، أو من شغل منصب في فرع آخر من فروع الحكومة.
وفي سنة 1909 استقال السناتور فيلاندر سي. نوكس من مجلس الشيوخ ليصبح وزيراً للخارجية. ولكن راتب وزير الخارجية كان قد زيد خلال مدة دورته كسناتور. ولتمكين نوكس من
قبول المنصب، سحب الكونغرس زيادة الراتب للمدة المتبقية من دورة نوكس.

- المادة الأول،

الفقرة السابعة

1 - جميع مشاريع القوانين الخاصة بتحصيل الدخل تطرح في مجلس النواب، ولكن لمجلس الشيوخ أن يقترح أو يوافق على تعديلات، كما في مشاريع القوانين الأخرى.

* التفسير:
يجب أن تنشأ مشاريع الضريبة في مجلس النواب. وقد جاء تقليد نشوء مشاريع الضريبة في مجلس الهيئة التشريعية الأدنى من إنكلترا. فهناك، من الأرجح أن يعكس المجلس الأدنى مجلس العموم رغبات الشعب لأن الشعب هو الذي ينتخب أعضاء ذلك المجلس. والشعب لا ينتخب أعضاء المجلس الأعلى، مجلس اللوردات. وفي الولايات المتحدة، هذه القاعدة قليلة الأهمية لأن الشعب ينتخب مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الشيوخ يستطيع تعديل مشروع ضريبة إلى حد إعادة صياغة الإجراء برمته.

2 - كل مشروع قانون ينال موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ يجب، قبل أن يصبح قانوناً، أن يقدم إلى رئيس الولايات المتحدة، فإذا وافق عليه، وقعه، ولكن إذا لم يوافق عليه أعاده، مقروناً باعتراضاته إلى المجلس الذي طرح فيه، وعلى المجلس أن يسجل الاعتراضات بمجملها في محاضره، ثم يباشر بإعادة درس المشروع، فإذا وافق أعضاء ذلك المجلس، بعد إعادة الدرس على إقرار مشروع القانون، أرسل مع الاعتراضات إلى المجلس الآخر حيث يعاد درسه كذلك، فإذا أقره ثلثا أعضاء ذلك المجلس بنعم أو لا، وتدرج أسماء المصوتين بالموافقة على المشروع ومعارضته في محاضر كل من المجلسين على حدة. وإذا لم يعد الرئيس أي مشروع قانون في غضون عشرة أيام *[تستثنى منها أيام الأحد]* من تقديمه له، أصبح مشروع القانون ذاك قانوناً كما لو أنه وقعه، ما لم يحل الكونغرس، بسبب رفعه لجلساته، دون إعادة المشروع إليه، وفي مثل هذه الحالة لا يصبح

المشروع قانونا.

* التفسير:
يحال مشروع القانون الذي يقره الكونغرس إلى الرئيس للتوقيع. وإذا لم يوافق الرئيس على المشروع، تتوجب إعادته إلى الكونغرس مع بيان الاعتراضات عليه خلال مهلة عشرة أيام لا تحسب فيها أيام الأحد. ويسمى هذا الإجراء بالفيتو. ويستطيع الكونغرس إصدار قانون رده الرئيس إذا صوت ثلثا الأعضاء الحاضرين في كل من المجلسين بالموافقة عليه. ويستطيع الرئيس السماح لمشروع القانون بأن يصبح قانونا دون توقيعه بمجرد السماح بمرور مهلة العشرة أيام عليه. ولكن مشروع القانون الذي يحال إلى الرئيس خلال العشرة أيام الأخيرة من دورة انعقاد الكونغرس لا يمكن أي يصبح قانونا إلا إذا وقعه الرئيس. وإذا أحيل إلى الرئيس، في وقت قريب من نهاية انعقاد الدورة، مشروع قانون لا يستسيغه، يمكنه الاحتفاظ بمشروع القانون ذاك دون توقيع. وعندما تنتهي دورة الكونغرس يصبح مشروع القانون المحال لاغيا. وتعرف هذه الممارسة بالفيتو الجيبي. ويستعمله الرؤساء الذين يرون أن مشروع قانون ما غير مرض ولكنهم لا يرغبون في معارضته بالفيتو علانية.

3 - كل أمر، أو قرار، أو تصويت يستلزم موافقة مجلس الشيوخ ومجلس النواب *[باستثناء موضوع رفع الجلسات]* ينبغي تقديمه لرئيس الولايات المتحدة. وقبل أن يصبح نافذاً، يجب أن ينال موافقته، أو إذا لم يوافق عليه، تتعين إعادة إقراره من قبل ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وفقاً للقواعد والقيود المحددة في حالة مشروع القانون.

المادة الأولى
الفقرة الثامنة
السلطات الممنوحة للكونغرس

تكون للكونغرس سلطة:
1 - فرض الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس وجبايتها، لدفع الديون، وتوفير سبل الدفاع المشترك، والخير العام للولايات المتحدة، إنما يجب أن تكون جميع الرسوم والعوائد والمكوس موحدة في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

* التفسير:
الرسوم هي الضرائب المفروضة على البضائع الواردة إلى الولايات المتحدة. والمكوس هي الضرائب المفروضة على المبيعات أو الاستعمالات أو الإنتاج. وأحيانا على إجراءات الأعمال وامتيازاتها. فضرائب الشركات وضرائب السجاير وضرائب الترفيه مثلا، تعتبر مكوسا. والعوائد تعبير ضريبي عام يشمل الرسوم والمكوس.

2 - استدانة الأموال لحساب الولايات المتحدة

-3 تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين مختلف الولايات، ومع قبائل الهنود؛

* التفسير:
هذه الفقرة المسماة بـ: فقرة التجارة، تعطي الكونغرس بعض أهم سلطاته. وقد فسرت المحكمة العليا التجارة بأنها تعني لا مجرد الاتجار فحسب بل جميع أنواع النشاط التجاري أيضا. والتجارة "بين مختلف الولايات" تدعى عادة التجارة بين الولايات. وقد جاء في حكم للمحكمة العليا أن التجارة بين الولايات لا تشمل

العمليات التجارية عبر حدود الولايات فحسب بل تشمل كذلك أي نشاط يؤثر على التجارة في أكثر من ولاية واحدة. وقد فسرت المحكمة كلمة "تنظيم" بأنها تعني "يشجع" "يروج" "يحمي" "يحظر" أو "يقيد". وكنتيجة لهذا، فإن الكونغرس يستطيع سن القوانين وتوفير التمويل لتحسين الممرات المائية وتطبيق إجراءات سلامة الطيران ومنع شحن بعض البضائع بين الولايات. ويستطيع الكونغرس تنظيم أعمال تنقل وانتقال الناس والقطارات والأسهم والسندات وحتى الإشارات التلفزيونية. وقد جعل الكونغرس من الهرب عبر حدود الولاية من شرطتها أو من الشرطة المحلية جريمة فدرالية. وقد حظر أيضا على الأفراد الذين يشغلون المرافق بين الولايات أو الذين يخدمون الركاب المتنقلين بين الولايات من معاملة زبائنهم دون إنصاف بسبب أعراقهم.

4 - وضع نظام موحد للتجنس، وقوانين موحدة بشأن موضوع الإفلاسات في جميع أنحاء الولايات المتحدة؛

-5 سك وطبع العملة، وتنظيم قيمتها وقيمة العملات الأجنبية، وتحديد معايير الموازين والمقاييس؛

* التفسير:
يستمد الكونغرس من هذا البند ومن البند الذي يسمح له بتنظيم التجارة واستدانة المال، الحق في وضع الأنظمة الأساسية للبنوك وتأسيس نظام الاحتياط الفدرالي.

6 - وضع أحكام للمعاقبة على تزوير سندات الولايات المتحدة المالية وعملتها؛

-7 إنشاء مكاتب وطرق للبريد؛

-8 تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة بأن يحفظ لمدد محددة للمؤلفين والمخترعين الحق المطلق في كتاباتهم واكتشافاتهم؛

* التفسير:
يمكن حفظ حقوق الصور الفوتوغرافية والأفلام بموجب هذه القاعدة.

9 - إنشاء محاكم أدنى درجة من المحكمة العليا.

* التفسير:
من أمثلة المحاكم الفدرالية الـ "أدنى في ترتبتها من المحكمة العليا" محاكم الولايات المتحدة المحلية الابتدائية ومحكمة الولايات المتحدة للاستئناف.

10 - تعريف أعمال القرصنة، والجنايات التي ترتكب في عرض البحر، والجرائم الموجهة ضد القانون الدولي، والمعاقبة عليها.

* التفسير:
الكونغرس، لا الولايات، هو من يملك صلاحية النظر في الجرائم المرتكبة في البحر.

11 - إعلان الحرب، والتفويض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع، ووضع قواعد تتعلق بالاستيلاء على غنائم في البر والبحر.

* التفسير:
الكونغرس وحده يستطيع إعلان الحرب. ولكن الرئيس، بصفته القائد العام، أدخل الولايات المتحدة في حروب دون أن يعلنها الكونغرس. وتشمل الحروب غير المعلنة الحرب الكورية (1950-1953) وحرب فيتنام (1957-1975). وتفويضات رد الاعتداء هي وثائق ترخص للسفن الخاصة بمهاجمة سفن العدو.

12 - إنشاء الجيوش وتأمين نفقاتها، ولكن الاعتمادات المالية المخصصة لذلك الغرض يجب ألا تكون لفترة تزيد على سنتين.

13 - تكوين قوة بحرية والتكفل بها.

14 - وضع قواعد لإدارة وتنظيم القوات البرية والبحرية.

15 - وضع أحكام لدعوة المليشيا إلى تنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع التمرد وصد الغزو.

* التفسير:
منح الكونغرس الرئيس صلاحية تقرير قيام حالة غزو أو عصيان (تمرد). وفي تلك الحالات، يستطيع الرئيس استدعاء الحرس الوطني.

16 - وضع أحكام لتنظيم وتسليح وتدريب المليشيا، وإدارة أقسامها التي قد تكون عاملة في خدمة الولايات المتحدة، محتفظاً للولايات، كل على حدة، بحق تعيين الضباط، وسلطة تدريب المليشيا وفقاً للنظام الذي يضعه الكونغرس.

* التفسير:
تساعد الحكومة الفدرالية الولايات في الاحتفاظ بفرق مليشيا تعرف أيضاً بالحرس الوطني. وقد تحكمت الولايات بفرق المليشيا كلياً حتى سنة 1916. وفي تلك السنة صدر قانون الدفاع الوطني الذي ينص على تمويل الحكومة الفدرالية للحرس الوطني وعلى تجنيده لخدمة البلاد في بعض الظروف.

17 - الاستئثار بحق التشريع في جميع القضايا أيا كانت، في مقاطعة (لا تزيد مساحتها على 10 أميال مربعة) قد تصبح، بفعل تنازل ولايات معينة عنها وموافقة الكونغرس مقر محكومة الولايات المتحدة، وممارسة سلطة مماثلة على جميع الأماكن التي تشترى بموافقة الهيئة التشريعية للولاية الكائنة فيها، لغرض إقامة حصون ومخازن ذخيرة وترسانات وأحواض سفن ومبان أخرى لازمة.

* التفسير:
يجعل هذا البند الكونغرس الهيئة التشريعية، لا في ما يتعلق بمقاطعة كولومبيا فحسب، بل أيضا بالأملاك الفدرالية التي تقوم عليها الحصون والقواعد البحرية ومستودعات الأسلحة والمشاغل والمباني الفدرالية أيضا.

18 - سن جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة لكي توضع موضع التنفيذ، السلطات آنفة الذكر وجميع السلطات الأخرى التي ينيطها هذا الدستور بحكومة الولايات المتحدة أو بأية إدارة أو موظف تابع لها.

* التفسير:
يجيز هذا البند، بعبارة "ضرورية ومناسبة" المشهورة، للكونغرس معالجة أمور عديدة غير مذكورة بصورة محددة في الدستور. ومع تغير الأزمان، استطاع الكونغرس سن قوانين ضرورية دون أن يعدل كثيراً في الدستور، وتساعد هذه المرونة على شرح سبب كون الدستور واحداً من أقدم الدساتير المكتوبة.

- المادة الأولى،
الفقرة التاسعة
السلطات المحظرة على الكونغرس -

1 - إن هجرة أو استقدام أولئك الأشخاص الذين تعتقد أي من الولايات الموجودة حاليا أن من المناسب دخولهم، لا يجوز للكونغرس أن يحظرهما قبل عام ألف وثمانمائة وثمانية، ولكن يمكن فرض ضريبة، أوسم، على مثل هذا الاستقدام، لا يتجاوز أي منهما عشرة دولارات عن كل شخص.

* التفسير:
يشير هذا المقطع إلى تجارة الرقيق. فقد أراد تجار الرقيق، كما أراد المحتفظون بالعبيد، ضمان ألا يستطيع الكونغرس منع أحد من إحضار العبيد الأفريقيين إلى البلاد قبل سنة 1808. وفي تلك السنة حظر الكونغرس استيراد العبيد.

2 - إن امتياز استصدار أمر استحضار أمام القضاء لا يجوز أن يعلق إلا عندما تستدعي السلامة العامة ذلك في حالات العصيان أو الغزو.

* التفسير:
الأمر القضائي بالإحضار للتحقيق والمحاكمة: هو أمر قضائي يأمر الذين يحتجزون شخصا بإحضاره إلى المحكمة، ويتوجب عليهم شرح سببهم في احتجاز هذا الشخص. وإذا لم يكن تبريرهم مقبولا فإن القاضي يستطيع الأمر بإطلاق سراح المعتقل.

3 - لا يجوز إصدار قانون يقضي بالإدانة والعقاب بالإعدام أو التجريد من كافة الحقوق دون محاكمة، كما لا يجوز إصدار قانون جزائي ذي مفعول رجعي.

* التفسير:
قانون الإدانة والعقاب: هو قانون تصدره الهيئة التشريعية لمعاقبة شخص دون محاكمة، والقانون الجزائي ذو المفعول الرجعي هو قانون ينص على معاقبة فعل لم يكن غير مشروع عند اقترافه.

4 - لا يجوز فرض ضرائب (أفراد أو أية ضرائب مباشرة أخرى)، ما لم تكن متناسبة مع الإحصاء أو التعداد الذي سبق النص على وجوب إجرائه.

* التفسير:
ضريبة الأفراد هي ضريبة تجني من كل فرد بالتساوي، وتدعى أيضا بضريبة الرأس. وقد رأت المحكمة العليا أن هذا البند يمنع فرض ضريبة على الدخل، ولكن التعديل السادس عشر للدستور ألغى قرار المحكمة العليا هذا.

5 - لا يجوز فرض ضرائب أو رسوم على سلع تصدرها أية ولاية.

* التفسير:
في هذه الجملة تعني كلمة تصدرها إرسالها إلى ولايات أخرى أو إلى دول أجنبية. وقد خشيت الولايات الجنوبية أن تفرض الحكومة الجديدة الضرائب على صادراتها وأن تتضرر اقتصادياتها نتيجة ذلك. وهذه الجملة تحظر فرض مثل هذه الضريبة. ومثل ذلك، فإن الكونغرس يستطيع منع شحن بعض الأصناف أو تنظيم شروط شحنها.

6 - لا يجوز منح أفضلية أية أنظمة تجارية أو أخرى خاصة بالعائدات، لموانئ ولاية ما على موانئ ولاية أخرى، كما لا يجوز إجبار السفن المتوجهة إلى ولاية ما أو القادمة منها؛ على دخول ولاية أخرى أو تفريغ حمولتها أو دفع رسوم فيها.

* التفسير:
لا يجوز للكونغرس سن قوانين متعلقة بالتجارة تمنح ولاية ما أفضلية على أخرى. ولا يتوجب على السفن المبحرة من ولاية إلى أخرى دفع ضراب لتفعل ذلك.

7 - لا يجوز أن تسحب أموال من الخزينة إلا تبعا لاعتمادات يحددها القانون، وتنشر من حين لآخر، بيانات دورية بإيرادات ونفقات جميع الأموال العامة وبحسابها.

* التفسير:
لا يجوز صرف الأموال الحكومية دون موافقة الكونغرس. ويجب على الكونغرس أن يصدر بيانا ماليا من حين لآخر. ويرخص الكونغرس بصرف اعتمادات أكثر البرامج الحكومية في مبالغ إجمالية إذ أن الترخيص بإنفاق كل بند على حدة يستنزف وقتا طويلا.

8 - لا تمنح الولايات المتحدة أي لقب من ألقاب الشرف. ولا يجوز لأي شخص يشغل لديها منصبا يدر ربحا أو يقتضي ثقة، أن يقبل، دون موافقة الكونغرس، أية هدية أو أجر أو منصب أو لقب من أي نوع كان، من أي ملك أو أمير أو دولة أجنبية.

* التفسير:
لا يستطيع الكونغرس منح أي شخص لقب شرف، مثل كونتيسة أو دوق. ولا يجوز للمسؤولين الفدراليين قبول هدية أو منصب أو أموال أو لقب من دولة أجنبية دون موافقة الكونغرس.

المادة الأولى،
الفقرة العاشرة
السلطات المحظرة على الولايات -

1 - لا يجوز لأية ولاية أن تعقد أية معاهدة، أو أن تدخل في أي حلف أو اتحاد، أو تفوض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع أو تسك عملة أو تصدر سندات حكومية، أو تعتمد أي شيء خلاف العملة الذهبية والفضية وسيلة لوفاء الديون، أو تصدر أي قانون يقضي بالإدانة والعقوبة بدون محاكمة، أو أي قانون جزائي ذي مفعول رجعي، أو أي قانون ينقص من قوة التزامات العقود، أو تمنح أي لقب من ألقاب الشرف.

2 - لا يجوز لأية ولاية، دون موافقة الكونغرس، أن تفرض أية رسوم أو عوائد على الواردات أو الصادرات، إلا ما كان منها ضروريا ضرورة قصوى لقيامها بتنفيذ قوانينها الخاصة بالتفتيش، يكون صافي إيرادات جميع الرسوم والعوائد التي تفرضها أية ولاية على الواردات أو الصادرات، لمنفعة خزانة الولايات المتحدة، وجميع أمثال هذه القوانين تكون خاضعة وإشراف الكونغرس.

* التفسير:
لا تستطيع الولاية، دون موافقة الكونغرس، فرض ضريبة على البضائع الداخلة إليها أو الخارجة منها باستثناء الرسوم البسيطة لتغطية نفقات الكشف أو الفحص. أما الأرباح الناجمة عن ضرائب التجارة بين الولايات فهي من نصيب الحكومة الفدرالية.

3 - لا يجوز لأية ولاية، دون موافقة الكونغرس، أن تفرض أية رسوم على حمولة السفن، أو تحتفظ بقوات عسكرية أو سفن حربية في وقت السلم، أو تعقد أي اتفاق أو ميثاق مع ولاية أخرى أو دولة أجنبية، أو تشتبك في حرب إلا إذا غزيت فعلا، أو إذا كان هناك خطر داهم لا يسمح بالتأخير.

* التفسير:
الحكومة الفدرالية فقط هي التي تملك سلطة عقد المعاهدات والقيام بإجراءات الدفاع الوطني.

المادة الثانية،

الفقرة الأولى

الفرع التنفيذي -

1 - Θ ناط السلطة التنفيذية برئيس للولايات المتحدة الأميركية ويشغل الرئيس منصبه مدة أربع سنوات، ويتم انتخابه مع نائب الرئيس، الذي يختار لنفس المدة، على النحو التالي:

2 - تعين كل ولاية، بالكيفية التي تحددها هيئتها التشريعية، عدداً من المنتخبين (أو من سموا لاحقاً بأعضاء في هيئة تدعى الكلية الانتخابية) مساوياً لمجموع عدد الشيوخ والنواب الذين يحق للولاية أن يمثلوها في الكونغرس. ولكن لا يجوز لأي عضو في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب، أو لأي شخص يشغل لدى الولايات المتحدة منصباً يقتضي ثقة أو يدر ربحاً، أن يعين منتخباً.

* التفسير:
يضع هذا البند أسس "الهيئة الانتخابية"، وهي مجموعة من الناس يختارها الناخبون من كل ولاية لتختار رئيسا ونائبا للرئيس.

3 - *[*يجتمع المنتخبون كل منهم في ولايته ويصوتون بالاقتراع السري لشخصين، يكون أحدهما على الأقل من غير سكان الولاية نفسها. ويضعون لائحة بأسماء جميع الأشخاص الذين اقترع لهم، وبعدد الأصوات التي نالها كل منهم، ويوقعون اللائحة ويصادقون على صحتها ويحيلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة، موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ. ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، بحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، بفض جميع مظاريف اللوائح ثم تحصى الأصوات. والشخص الذي ينال أكبر

عدد من الأصوات يصبح هو الرئيس، إذا كان هذا العدد أكثرية مجموع عدد المنتخبين المعينين. وإذا كان نال أكثر من شخص مثل هذه الأكثرية، وكان عدد الأصوات التي نالوها متساويا، عندها يقوم مجلس النواب فورا، وعن طريق الاقتراع السري، باختيار واحد منهم رئيساً. وإذا لم يحصل أي شخص على أكثرية، عندها يقوم مجلس النواب، بالكيفية عينها، باختيار الرئيس من بين الخمسة الفائزين بأكبر عدد من الأصوات في اللائحة. ولكن عند اختيار الرئيس، تحسب الأصوات على أساس الولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد، ويتشكل النصاب لهذا الغرض من عضو أو أعضاء من ثلثي الولايات، وتكون أكثرية جميع الولايات ضرورية ليتم الاختيار. وفي كل حالة، بعد اختيار الرئيس، يصبح الشخص الحائز على أكبر عدد من أصوات الناخبين نائب الرئيس. وإذا بقي، شخصان أو أكثر لديهما عدد متساو من الأصوات، تعين على مجلس الشيوخ أن يختار من بينهما أو من بينهم بالاقتراع السري نائب الرئيس.]

* التفسير:
غير التعديل الثاني عشر هذا الإجراء لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس.

4 - يجوز للكونغرس أن يحدد موعد اختيار الناخبين واليوم الذي يدلون فيه بأصواتهم، وهو يوم يجب أن يكون واحدا في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

5 - لا يكون أي شخص سوى المواطن بالولادة أو من يكون من مواطني الولايات المتحدة وقت إقرار هذا الدستور، مؤهلا لمنصب الرئيس، كما لا يكون مؤهلا لذلك المنصب أي شخص لم يبلغ سن الخامسة والثلاثين ولم يكن مقيما في الولايات المتحدة مدة أربعة عشر عاما.

6 - في حال عزل الرئيس من منصبه، أو وفاته، أو استقالته، أو عجزه عن القيام بسلطات ومهام المنصب المذكور، يؤول المنصب إلى نائب الرئيس، ويمكن للكونغرس أن يحدد بقانون أحكام حالات عزل أو وفاة أو استقالة أو عجز الرئيس ونائب الرئيس كليهما، معلناً من هو المسؤول الذي يتولى عند ذلك مهام الرئاسة. ويبقى مثل ذلك المسؤول قائماً بمهام الرئاسة إلى أن تزول حالة العجز أو يتم انتخاب رئيس.

* التفسير:
في 9 آب/أغسطس 1974 استقال الرئيس ريتشارد نيكسون من منصبه كرئيس للبلاد، وخلفه نائب الرئيس جيرالد فورد. وحتى ذلك الوقت كانت الوفاة هي السبب الوحيد الذي اختصر ولاية أي رئيس للولايات المتحدة. وقد نص التعديل الخامس والعشرون على أن نائب الرئيس يخلف الرئيس في منصب الرئاسة إذا أصبح الرئيس عاجزا عن تولي مهام منصبه ويحدد الشروط الواجب توفرها للخلافة.

7 - يتقاضى الرئيس، في مواعيد محددة، تعويضاً عن خدماته لا يزاد ولا ينقص خلال الفترة التي ينتخب لها، ولا يجوز له أن يتلقى خلال تلك الفترة أية مرتبات أخرى من الولايات المتحدة أو من أية ولاية منها.

* التفسير:
جعل الدستور من الممكن للشخص الفقير أن يصبح رئيسا بتوفيره راتبا لذلك المنصب. ولا يجوز رفع أو خفض راتب الرئيس خلال مدة توليه ذلك المنصب. ولا يجوز للرئيس قبول أي راتب إضافي من الحكومة الفدرالية أو من الولايات.

8 - على الرئيس قبل أن يشرع في تنفيذ مهام منصبه، أن يؤدي القسم أو التوكيد التالي: "أقسم جازماً (أو

أؤكد) بأنني سأقوم بإخلاص بمهام منصب رئيس الولايات المتحدة وبأنني سأبذل أقصى ما في وسعي لأصون وأحمي وأدافع عن دستور الولايات المتحدة."

* التفسير:

لا يحدد الدستور الشخص الذي يقيم مراسم تحليف الرئيس المنتخب اليمين الدستورية. وقد قام روبرت آر. لفنغستون، الذي كان مسؤولا بحكومة ولاية نيويورك، بمراسم تحليف الرئيس جورج واشنطن. وبعد ذلك أصبحت العادة أن يقوم رئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة بمراسم تأدية اليمين. وقد قام بمراسم تحليف الرئيس كالفن كولدج والده الذي كان قاضي صلح في بلدته في فيرمونت. وحلف كولدج اليمين مرة أخرى أمام القاضي أدولف آي. هولنغ، القاضي بالمحكمة العليا في مقاطعة كولومبيا.

المادة الثانية،

الفقرة الثانية

1 - يكون الرئيس قائداً أعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة، ولمليشيات مختلف الولايات عندما تدعى إلى الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة. وله أن يطلب الرأي الخطي للموظف الرئيسي في كل من الوزارات التنفيذية حول أي موضوع يتعلق بمهام وزارة كل منهم، كما تكون له سلطة إرجاء تنفيذ الأحكام، ومنح العفو عن جرائم ترتكب ضد الولايات المتحدة، ما عدا في حالات الاتهام البرلماني.

* التفسير:

سلطات الرئيس بصفته قائدا أعلى للقوات المسلحة واسعة جدا. ولكن يتوجب على الرئيس إطاعة قوانين البلاد حتى في زمن الحرب.

2 - تكون له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، لعقد المعاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، أن يرشح سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين، الذين لا نص هنا على أحكام تعييناتهم والتي سيتم إحداثها بقانون. ولكن يمكن للكونغرس أن ينيط بواسطة قانون، حسبما يرتأي، تعيين مثل هؤلاء الموظفين الأدنى رتبة، بالرئيس وحده، أو بالمحاكم، أو بالوزارات.

* التفسير:

أراد واضعو الدستور أن يقوم مجلس الشيوخ في بعض الأمور بدور الهيئة الاستشارية للرئيس، على غرار مشورة مجلس اللوردات للملك أو الملكة في بريطانيا العظمى.

ويمكن للرئيس عقد معاهدات وتعيين مختلف المسؤولين الحكوميين. إنما ينبغي أن يصوت ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين بالموافقة على المعاهدة لتصبح نافذة. كما أن تعيين كبار المسؤولين يستوجب موافقة أكثر من نصف عدد أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين.

3 - للرئيس سلطة ملء جميع المناصب الشاغرة التي قد تحدث أثناء عطلة مجلس الشيوخ، وذلك عن طريق منح تفويضات ينتهي أجلها بنهاية الدورة التالية للمجلس.

* التفسير:

يعني هذا أن الرئيس يستطيع القيام بتعيينات مؤقتة لمراكز تتطلب تثبيت مجلس الشيوخ عندما لا يكون المجلس منعقداً.

المادة الثانية

الفقرة الثالثة

يزود الرئيس الكونغرس من وقت لآخر، بمعلومات عن حال الاتحاد، ويقدم له للدراسة، توصيات بتلك الإجراءات التي يعتقد أنها ضرورية وملائمة. وله في ظروف استثنائية، أن يدعو كلا المجلسين، أو أياً منهما، إلى الانعقاد. وفي حال حدوث خلاف بينهما بالنسبة إلى موعد إرجاء الجلسات، فله أن يرجئها إلى الموعد الذي يراه ملائماً. وعليه أن يستقبل السفراء والوزراء المفوضين الآخرين، كما عليه أن يراعي بأن تنفذ القوانين بإخلاص وأن يشمل بتكليفه جميع موظفي الولايات المتحدة.

* التفسير:

يوجه الرئيس رسالة عن حال الاتحاد للكونغرس كل سنة. وقد قام الرئيسان جورج واشنطن وجون آدامز بإبلاغ تلك الرسالة شخصيا على شكل خطاب. ولأكثر من مائة سنة بعد ذلك، أرسل معظم الرؤساء رسائلهم إلى الكونغرس مكتوبة وتمت تلاوتها هناك. أما الرئيس وودرو ولسون فقام شخصيا بتوجيه تلك الرسالة خطابة. كما فعل الرئيس فرانكلين روزفلت وجميع الرؤساء الذين خلفوه. وكثيرا ما يكون لخطابات الرئيس وقع كبير على الرأي العام وبالتالي على الكونغرس. ومن الخطابات المشهورة التي ألقاها رؤساء في الكونغرس تلك التي تضمنت مبدأ منرو ونقاط الرئيس ولسون "الأربع عشرة".

وفي القرن التاسع عشر، كثيرا ما دعا الرؤساء الكونغرس إلى الانعقاد. أما الآن، فإن الكونغرس منعقد أكثر الوقت. ولم يسبق لرئيس أن اضطر إلى رفع جلسات الكونغرس.

وتضع مسؤولية "أن يراعي بأن تنفذ القوانين بإخلاص "الرئيس على رأس سلطة تنفيذ القانون في الحكومة الوطنية. ويستمد كل مسؤول، مدنيا كان أم عسكريا، سلطته من الرئيس.

المادة الثانية

الفقرة الرابعة

يعزل الرئيس ونائب الرئيس وجميع موظفي الولايات المتحدة الرسميين المدنيين من مناصبهم إذا وجه لهم اتهام نيابي بالخيانة أو الرشوة أو أية جرائم أو جنح خطيرة أخرى، وأدينوا بمثل هذه التهم.

المادة الثالثة

الفقرة الأولى

الفرع القضائي

θ ناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة وبمحاكم أدنى درجة كما يرتأي الكونغرس وينشئه من حين لآخر. ويبقى قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى درجة شاغلين مناصبهم ما داموا حسني السلوك، ويتقاضون، في أوقات محددة، لقاء خدماتهم، تعويضات لا يجوز إنقاصها أثناء بقائهم في مناصبهم.

* التفسير:

يبذل الدستور كل جهد للحفاظ على المحاكم مستقلة عن كل من الهيئة التشريعية والرئيس. ويعني ضمان أن يبقى القضاة في مناصبهم ما داموا "حسني السلوك"، إنهم يستطيعون الاحتفاظ بمناصبهم مدى الحياة.

ما لم يوجه إليهم اتهام نيابي ويصدر في حقهم حكم تبعا لذلك. وهذا الأمر يحمي القضاة من أي تهديد بالطرد من قبل الرئيس الذي عيّنهم أو رئيس آخر أثناء حياتهم. وتحمي قاعدة عدم السماح بتخفيض رواتب القاضي، هؤلاء القضاة من ضغوط الكونغرس، الذي يستطيع، إذا كان الأمر خلاف ذلك، التهديد بتخفيض الراتب إلى حد يجبر فيه القاضي على الاستقالة.

المادة الثالثة

الفقرة الثانية

1 - تشمل السلطة القضائية جميع القضايا المتعلقة بالقانون والعدل التي تنشأ في ظل أحكام هذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة والمعاهدات المعقودة أو التي ستعقد بموجب سلطتها. كما تشمل جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل وجميع القضايا الداخلة في اختصاص الأميرالية والملاحة البحرية والمنازعات التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها، والمنازعات التي تنشأ بين اثنتين أو أكثر من الولايات، *[وبين إحدى الولايات ومواطني ولاية أخرى]*، وبين مواطني ولايات مختلفة، وبين مواطني نفس الولاية ممن يدعون ملكية أراض بموجب منح من ولايات مختلفة، وبين ولاية أو مواطنيها ودول أجنبية *[أو مواطني دول أجنبية أو رعايا أجانب]*.

* التفسير:

إن حق المحاكم الفدرالية في نظر القضايا "التي تنشأ في ظل أحكام هذا الدستور "هو أساس حق المحكمة العليا في إعلان عدم دستورية قوانين يصدرها الكونغرس. وقد وطد حق "المراجعة القضائية" هذا قرار رئيس المحكمة العليا جون مارشال التاريخي في قضية ماربري ضد ماديسون عام 1803.

وقد ألغى التعديل الحادي عشر عبارة بين إحدى الولايات ومواطني ولاية أخرى. فلا يستطيع مواطن ولاية مقاضاة ولاية أخرى أمام محكمة فدرالية.

-2 تكون للمحكمة العليا صلاحية النظر أساساً في جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء المفوضين الآخرين والقناصل، وتلك التي تكون فيها إحدى الولايات طرفاً. وفي جميع القضايا الأخرى المذكورة آنفاً، تكون للمحكمة العليا صلاحية النظر فيها استئنافاً، من ناحيتي الوقائع والقانون، مع مراعاة الاستثناءات والأنظمة التي يضعها الكونغرس.

* التفسير:

هذه العبارة التي تفيد أن المحكمة العليا لها صلاحية النظر أساسا في القضايا التي تتناول ممثلي الدول الأجنبية وفي القضايا التي تكون فيها إحدى الولايات طرفا تعني أن قضايا كتلك هي من اختصاص المحكمة العليا المباشر. أما في القضايا الأخرى فيكون للمحكمة صلاحية استئنافية، ويعني هذا أن تلك القضايا ينظر فيها في محاكم دنيا وتقوم المحكمة العليا بمراجعة إذا سمح الكونغرس بالاستئناف. ولا يستطيع الكونغرس أن يسحب أو يعدل صلاحية المحكمة العليا في النظر في القضايا في الأساس، إنما يمكنه أن يسحب حق الاستئناف أمام تلك المحكمة أو يحدد الشروط التي يجب على الجهة المستأنفة أن تفي بها قبل تقديم طلب الاستئناف.

3 - تتم المحاكمات في جميع الجرائم، ما عدا قضايا الاتهام البرلماني، أمام هيئة محلفين. وتجري مثل هذه المحاكمات في الولاية حيث تكون تلك الجرائم قد اقترفت. ولكن عندما لا تقترف تلك الجرائم داخل حدود أية ولاية، تجري المحاكمة في المكان أو الأماكن التي يحددها الكونغرس بقانون.

المادة الثالثة

الفقرة الثالثة

1 - جريمة الخيانة بحق الولايات المتحدة لا تكون إلا بشنِ حرب عليها، أو بالانضمام إلى أعدائها وتقديم العون والمساعدة لهم. ولا يدان أحد بتهمة الخيانة إلا استناداً إلى شهادة شاهدين يشهدان على وقوع نفس العمل الواضح النية، أو استناداً إلى اعتراف في محكمة علنية.

* التفسير:

لا تمكن إدانة أي شخص بجريمة الخيانة ضد الولايات المتحدة إلا إذا اعترف ذلك الشخص بذلك في محكمة علنية، أو إذا شهد شاهدان أن ذلك الشخص اقترف جريمة خيانة. أما الحديث أو التفكير باقتراف عمل خيانة فليس جرم خيانة.

2 - للكونغرس سلطة تحديد عقوبة جريمة الخيانة. ولكن لا يجوز الاقتصاص من نسل أو أقارب المتهم أو تجريده من حقوقه المدنية أو مصادرة أمواله وممتلكاته إلا أثناء حياته.

* التفسير:

إن عبارة "لا يجوز الاقتصاص من نسل أو أقارب المتهم" تعني أن ذنب الشخص لا يشمل أسرته. وفي السابق كانت أسرة المذنب أيضا عرضة للقصاص.

إقتبس جزء كبير من هذه المادة حرفياً من "فقرات الاتحاد" الكونفدرالية

المادة الرابعة

الفقرة الأولى

علاقة الولايات بعضها ببعض

Θ حترم كل ولاية وتعتد اعتداداً كاملا ومخلصاً بقوانين كل ولاية أخرى وسجلاتها الرسمية وإجراءاتها القضائية ويجوز للكونغرس أن يحدد، بقوانين عامة، قواعد الكيفية التي يتم فيها إثبات مثل هذه القوانين والسجلات والإجراءات، ونتائج ذلك.

* التفسير:

يستلزم هذا البند أن تحترم الولايات قوانين وسجلات وأحكام محاكم بعضها بعضا. وتحول هذه القاعدة دون تهرب أي شخص من العدالة بمغادرته ولاية إلى ولاية أخرى.

المادة الرابعة

الفقرة الثانية

1 - لمواطني كل ولاية حق التمتع بجميع الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المواطنون في مختلف الولايات.

* التفسير:

يعني هذا أن المواطنين الذين ينتقلون من ولاية إلى أخرى يتمتعون بالحقوق والحصانات التي يتمتع بها تلقائيا

مواطنو تلك الولايات. وبعض هذه الامتيازات كحق الانتخاب لا يقترن تلقائيا بالمواطنية بل يستلزم فترة إقامة معينة وربما مؤهلات أخرى. وكلمة "مواطن" الواردة في هذا البند لا تشمل الشركات.

2 - الشخص المتهم في أية ولاية بالخيانة أو بارتكاب جناية أو أية جريمة أخرى، الذي يفر من وجه العدالة، ويعثر عليه في ولاية أخرى، يسلم، بناء على طلب السلطة التنفيذية للولايات التي فرّ منها، لينقل إلى الولاية التي لها صلاحية النظر في جريمته.

* التفسير:
إذا اقترف شخص جريمة في ولاية وفرّ إلى ولاية أخرى، فإن حاكم الولاية التي اقترفت فيها الجريمة يستطيع أن يطلب تسليم الهارب من العدالة إلى ولايته. وفي حالات قليلة رفض الحاكم طلب تسليم المتهم وبإمكانه أن يفعل ذلك إذا كانت الجريمة قد اقترفت قبل سنوات عديدة، أو إذا كان يعتقد أن المتهم لن يلقى محاكمة عادلة في الولاية الأخرى. وفي حالة كتلك فإن من غير الواضح كيف يمكن للحكومة الفدرالية فرض تنفيذ أحكام هذا البند.

3 - *[*أي شخص ملزم بالخدمة أو العمل في إحدى الولايات طبقاً لقوانينها، ويفر إلى ولاية أخرى، لا يجوز أن يعفى من تأدية مثل تلك الخدمة أو ذلك العمل بموجب أي قانون أو إجراء لدى هذه الولاية، بل يتوجب تسليمه عند طلب الجهة التي تؤدي هذه الخدمات والأشغال لمصلحتها*]*.

* التفسير:
إن "الشخص الملزم بالخدمة أو العمل "كان عبدا أو خادما بموجب عقد استخدام (أي شخص يلتزم بعقد لخدمة شخص آخر لعدد من السنوات). وحاليا لا يوجد أي شخص ملزم بالخدمة على هذا النحو في الولايات المتحدة، ولذلك فإن هذا البند من الدستور لم يعد له أي مفعول.

المادة الرابعة

الفقرة الثالثة

علاقات الحكومة الفدرالية بالولايات -

1 - يمكن للكونغرس أن يدخل ولايات جديدة إلى الاتحاد. ولكن لا يجوز إنشاء أو إقامة أية ولاية جديدة داخل حدود أية ولاية أخرى، كما لا يجوز إنشاء أية ولاية عن طريق اندماج ولايتين أو أكثر أو أجزاء ولايات، دون موافقة الهيئات التشريعية للولايات المعنية، فضلا عن موافقة الكونغرس.

* التفسير:
لا يمكن تشكيل ولايات جديدة بتقسيم أو ضم ولايات حالية دون موافقة الهيئات التشريعية في تلك الولايات والكونغرس. وخلال الحرب الأهلية (1865-1861)، حاربت فرجينيا من أجل الكونفدرالية لكن أهالي الجزء الغربي من تلك الولاية ساندوا الاتحاد. وبعد أن انفصلت ولاية فرجينيا الغربية (وست فرجينيا) عن فرجينيا قبل الكونغرس الولاية الجديدة على أساس أن فرجينيا ثارت على الاتحاد.

2 - تكون للكونغرس سلطة التصرف بـ ووضع جميع القواعد والأنظمة اللازمة الخاصة بأراض أو ممتلكات أخرى عائدة للولايات المتحدة. ولا يفسر أي نص في هذا الدستور على نحو يضر بأية حقوق للولايات المتحدة أو لأية ولاية معينة.

المادة الرابعة

الفقرة الرابعة

تضمن الولايات المتحدة لكل ولاية في هذا الاتحاد حكومة ذات نظام جمهوري وتحمي كلا منها من الغزو، كما تحميها، بناء على طلب الهيئة التشريعية، أو السلطة التنفيذية [في حال تعذر انعقاد الهيئة التشريعية] من أعمال العنف الداخلية.

* التفسير:

يستلزم هذا البند من الدستور من الحكومة الفدرالية أن تضمن أن يكون لكل ولاية "نظام حكم جمهوري". والحكم الجمهوري هو ذلك الذي ينتخب الشعب فيه ممثلين عنه ليمارسوا الحكم. وقد قضت المحكمة العليا بأن الكونغرس، لا المحاكم، هو من يقرر ما إذا كانت حكومة الولاية ذات نظام جمهوري أم لا. وطبقا للمحكمة العليا، إذا قبل الكونغرس ممثلي الولاية من الشيوخ والنواب أعضاء فيه، فإن هذا الإجراء يشير إلى أن الكونغرس يعتبر حكومة تلك الولاية ذات نظام جمهوري.

ويمكن للهيئة التشريعية في ولاية ما أو لحاكمها أن يطلبا مساعدة الحكومة الفدرالية في معالجة الاضطرابات أو أعمال العنف الداخلية الأخرى. وخلال إضراب بولمان في عام 1894، أرسلت الحكومة الفدرالية، قوات إلى ولاية إيلينوي رغم أن حاكمها أعلن أنه لا يريد تلك المساعدة.

المادة الخامسة

تعديل الدستور

á **قترح الكونغرس، كلما رأى ثلثا أعضاء المجلسين ضرورة لذلك، تعديلات لهذا الدستور، أو يدعو، بناء على طلب الهيئات التشريعية لثلثي مختلف الولايات، إلى عقد مؤتمر لاقتراح تعديلات، تصبح في كلتا الحالتين، قانونية من حيث جميع المقاصد والغايات، كجزء من هذا الدستور، عندما تصادق عليها الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات، أو مؤتمرات تعقد في ثلاثة أرباع الولايات أياً كانت وسيلة المصادقة التي يقترحها الكونغرس من بين هاتين، شرط [ألا يؤثر أي تعديل يتم ويقر قبل سنة ألف وثمانمئة وثمانية (1808) في أية صورة كانت على العبارتين الأولى والرابعة من الفقرة التاسعة من المادة الأولى، و] ألا تحرم أية ولاية، دون رضاها، من حق تساوي الأصوات في مجلس الشيوخ.**

* التفسير:

يمكن اقتراح إدخال تعديلات على الدستور بأغلبية ثلثي الأصوات في كل من مجلسي الكونغرس أو بواسطة مؤتمر قومي يدعو الكونغرس إلى عقده بناء على طلب ثلثي عدد الولايات. ومن أجل أن يصبح تعديل ما جزءاً من الدستور تنبغي المصادقة عليه من قبل الهيئات التشريعية في ثلاثة أرباع الولايات أو من قبل مؤتمرات تعقد في ثلاثة أرباع الولايات.

وقد تعمد واضعو الدستور جعل إدخال التعديلات صعباً. وقد درس الكونغرس أكثر من سبعة آلاف اقتراح تعديل، لكنه لم يعتمد سوى ثلاثة وثلاثين منها فقط، وأحالها إلى الولايات. ومن أصل هذا العدد، لم تتم المصادقة إلا على سبعة وعشرين منها فقط. وقد تمت المصادقة على تعديل واحد، وهو التعديل الحادي والعشرين، من قبل مؤتمرات عقدت في الولايات، بينما تمت المصادقة على التعديلات الأخرى من قبل الهيئات التشريعية في الولايات.

ولا يحدد الدستور مهلة زمنية ينبغي على الولايات خلالها أن تصادق على تعديل مقترح. لكن المحاكم قضت

بأن تتم المصادقة على التعديلات خلال "فترة زمنية معقولة"، وأن الكونغرس هو من يقرر ما هو "المعقول". ومنذ أوائل القرن الحالي، تضمن معظم التعديلات المقترحة شرطاً يقول إن المصادقة اللازمة يجب أن تتم في غضون سبع سنوات.

المادة السادسة
الديون القومية

1 - جميع الديون المعقودة والارتباطات المتفق عليها قبل إقرار هذا الدستور، تكون قانونية أمام الولايات المتحدة طبقاً لهذا الدستور كما هي قانونية طبقاً للاتحاد.

* التفسير:
يتعهد هذا البند بأن تحترم الولايات المتحدة الديون والموجبات التي ترتبت عليها قبل تبني الدستور.

2 - هذا الدستور، وقوانين الولايات المتحدة التي تصدر تبعاً له، وجميع المعاهدات المعقودة أو التي تعقد تحت سلطة الولايات المتحدة، تكون القانون الأعلى للبلاد. ويكون القضاة في جميع الولايات ملزمين به، ولا يعتد بأي نص في دستور أو قوانين أية ولاية يكون مخالفاً لذلك.

* التفسير:
يوصف هذا البند، بأنه عماد الدستور، أي الجزء الذي يحول دون انهيار كامل بنية الحكم. وهو يعني بكل بساطة أنه عندما تتعارض قوانين الولايات مع القوانين العامة للبلاد فإن القوانين العامة للبلاد هي التي تعتمد. كما يعني أن القوانين العامة يجب أن تكون منسجمة مع الدستور.

3 - يكون الشيوخ والنواب المشار إليهم آنفاً، وأعضاء المجالس التشريعية لمختلف الولايات، وجميع الموظفين التنفيذيين والقضائيين التابعين للولايات المتحدة ولمختلف الولايات، ملزمين بموجب قسم أو إقرار بتأييد هذا الدستور. ولكن لا يجوز أبداً اشتراط امتحان ديني كمؤهل لتولي أي منصب رسمي أو مسؤولية عامة في الولايات المتحدة.

* التفسير:
يستلزم هذا البند من الرسميين في الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات أن يكون ولاؤهم الأساسي لدستور الولايات المتحدة وليس لدستور أي ولاية معينة. ويحظر هذا البند إجراء أي امتحان ديني لتولي منصب فدرالي. وينطبق هذا على الحكومة القومية فقط، إلا أن التعديل الرابع عشر يطبق القاعدة نفسها على حكومات الولايات والحكومات المحلية.

المادة السابعة
المصادقة على الدستور

تكون مصادقة مؤتمرات تسع ولايات كافية لإقامة هذا الدستور بين الولايات التي تقره.

تم وضع هذا الدستور بالموافقة الإجماعية للولايات الحاضرة هذا اليوم السابع عشر من إيلول/سبتمبر من العام ألف وسبعماية وسبعة وثمانين للميلاد، وفي السنة الثانية عشرة لاستقلال الولايات المتحدة. وقد أدرجنا أسماءنا هنا شهادة على ذلك.

(يتضمن هذا التصريح تصحيحات الناسخ للمستند الأصلي)

الكلمة ( ) أدخلت بين السطرين السابع والثامن من الصفحة الأولى. وكلمة "ثلاثين" مكتوبة جزئيا في فسحة ممحية من السطر الخامس عشر من الصحفة الأولى. وكلمة "يحاكم" مكتوبة بين السطرين الثاني والثلاثين والثالث والثلاثين من الصفحة الأولى ومكتوبة بين السطرين الثالث والأربعين والرابع والأربعين من الصفحة الثانية.

- للشهادة على صحة ذلك. وليم جاكسون أمين السر.

- جورج واشنطن. الرئيس والنائب عن ولاية فرجينيا

الحاضرون مندوبو ولايات

نيوهامبشير
جون لانغدون
نيكولاس جيلمان

مساشوستس
ناثانيال غورهام
روفوس كينغ

كونيتيكت
روجر شيرمن
وليم ساموبل جونسون

نيويورك
ألكسندر هاميلتون

نيوجرزي
وليم ليفينغستون
ديفيد بريرلي
وليم باترسون
جونا دايتون

بنسيلفانيا
ج. راتليدج
توماس ميفلين
روبرت موريس
بيرس باتلر
الحاكم موريس
جورج كلايمر
جيمس ولسون
جايرد أنغرسول

ديلاوير
جورج ريد
غانينغ بدفورد الابن
جاكو بروم
ريتشارد باسيت
جون ديكنسون

ماريلاند
جيمس ماك هنري
دان أوف ساينت توماس جينيفر
دانيال كارول

فرجينيا
جون بلار
جيمس ماديسون الابن

نورث كارولينا
وليم بلاونت
ريتشارد دوبس سبايت
هيو وليمسون

ساوث كارولينا
ب. فرانكلين
تشارلزكوتسوارث بينكني
تشارلز بينكني
توماس فيتزسايمونز

جورجيا
وليم فيو
أبراهام بالدوين

تعديلات دستور الولايات المتحدة الأميركية

ملاحظات توضيحية

وثيقة الحقوق

التعديل الأول

حرية العبادة، والكلام، والصحافة وحق الاجتماع والمطالبة برفع الجور

يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلميا، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف.

قامت دول عديدة بإعلان أحد الأديان دينا (رسميا) معتمدا للبلاد، ودعمته بأموال الحكومة. لكن هذا التعديل يمنع الكونغرس من إقامة دين ما أو اعتماده رسميا في الولايات المتحدة. وقد فسر على أنه يمنع تأييد الحكومة أو دعمها للمعتقدات الدينية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز للكونغرس إقرار قوانين تحد من العبادة وحرية الكلام والصحافة، أو تمنع الناس من الاجتماع بشكل سلمي. كما لا يحق للكونغرس منع الناس من مطالبة الحكومة برفع الجور الذي يلحقهم من معاملتها غير المنصفة. وقد فسرت المحكمة العليا التعديل الرابع عشر على أنه يعني تطبيق التعديل الأول على الولايات فضلا عن الحكومة الفدرالية.
وجميع الحقوق التي يوفر لها هذا التعديل حماية لها حدود. فضمان حرية العبادة، مثلا، لا يعني أن على الحكومة السماح بجميع الممارسات الدينية. ففي السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، كان بعض أعضاء طائفة «المورمون» يعتقدون أنه من واجبات الرجل الدينية أن يكون له أكثر من زوجة واحدة. وقد قضت المحكمة العليا بأن على أعضاء هذه الطائفة أن ينصاعوا للقوانين التي تحرم تلك الممارسة.

وثيقة الحقوق

التعديل الثاني

حق اقتناء الأسلحة

حيث أن وجود مليشيا حسنة التنظيم ضروري لأمن أية ولاية حرة، لا يجوز التعرض لحق الناس في اقتناء أسلحة وحملها.

يمنع هذا التعديل الحكومة القومية فقط من تقييد حق حمل السلاح. وقد اعتمد هذا التعديل لكي لا يتمكن الكونغرس من نزع سلاح المليشيات التابعة للولايات.

وثيقة الحقوق

التعديل الثالث

إيواء الجنود

ë يجوز لأي جندي، في وقت السلم، أن يقيم في أي منزل دون رضى المالك، كما لا يجوز له ذلك في وقت الحرب، إلا بالكيفية التي يحددها القانون.

جم هذا التعديل مباشرة عن شكوى قديمة من البريطانيين الذين كانوا يجبرون الناس على استضافة الجنود في منازلهم.

وثيقة الحقوق

التعديل الرابع

مذكرات التفتيش والاعتقال

ë يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلا في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، وتبين بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها.

لا يمنع هذا الإجراء السلطات الشرعية من التفتيش ومصادرة مواد واعتقال الناس لكنه يستلزم أن تحصل السلطات في أغلب الحالات على أذن رسمي بالتفتيش أو الاعتقال من أحد القضاة وذلك لتبيان الحاجة لذلك الأذن. وقد قررت المحكمة العليا أن الأدلة التي يتم الحصول عليها بخرق التعديل الرابع يمكن عدم قبولها في محاكمة جزائية.

وثيقة الحقوق

التعديل الخامس

حقوق المتهمين في القضايا الجزائية

ë يجوز اعتقال أي شخص لاستجوابه بشأن جناية أو جريمة شائنة أخرى، إلا تبعا لصدور قرار اتهامي أو مضبطة اتهام عن هيئة محلفين كبرى، باستثناء القضايا الحاصلة في القوات البرية أو البحرية، أو في المليشيا، عندما تكون هذه القوات في الخدمة الفعلية في وقت الحرب أو الخطر العام. ولا يجوز اتهام أي شخص في أية دعوى جنائية على أن يكون شاهدا ضد نفسه، ولا أن يحرم من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون اتباع الإجراءات القانونية الأصولية كما لا يجوز نزع أية ملكية خاصة لاستخدامها في سبيل المنفعة العامة بدون تعويض عادل.

إن الجناية الخطيرة هي تلك التي عقوبتها الإعدام. أما الجريمة الشائنة فعقوبتها الموت أو السجن. ويضمن هذا التعديل بأن لا يحاكم شخص ما بجريمة فدرالية إلا إذا وجه له اتهام من قبل هيئة محلفين كبرى. وهيئة المحلفين الكبرى هي مجموعة خاصة من الناس يختارون لتقرير ما إذا كانت تتوفر أدلة كافية ضد أي شخص لإحالته إلى المحاكمة. ولا يمكن اتهام أي شخص بنفس الجرم مرتين من قبل نفس الحكومة. لكن يمكن محاكمته مرة ثانية إذا لم يتفق أعضاء هيئة المحلفين على حكم ما، أو إذا أعلن بطلان المحاكمة بسبب آخر، أو إذا طالب المتهم بمحاكمة جددية. ويكفل هذا التعديل عدم إمكان إجبار شخص ما على الإدلاء بشهادة تضره.
إن عبارة أنه لا يمكن حرمان أي إنسان من الحياة والحرية والممتلكات «دون اتباع الإجراءات القانونية الأصولية» تعبر عن واحدة من أهم القواعد التي يتضمنها الدستور. والعبارة نفسها واردة في التعديل الرابع عشر كتقييد لسلطات الولايات. وهذه العبارة تعبر عن الفكرة القائلة إن حياة الإنسان وحريته وملكيته ليست خاضعة لسلطان الحكومة المطلق. ويمكن تقصي أصل هذه الفكرة في وثيقة «الماغنا كارتا» التي أعلنت أنه لا يجوز للملك سجن أو إيذاء شخص ما «إلا عن طريق حكم قانوني يصدره أناس من أقرانه، سندا لما ينص عليه قانون البلاد» وقاعدة «الإجراءات القانونية الأصولية» غامضة، وقد طبقتها المحكمة العليا في حالات مختلفة كثيرا. وحتى منتصف القرن التاسع عشر، استخدمت المحكمة العليا قانون «الإجراءات القانونية الأصولية» لإلغاء قوانين كانت تمنع المواطنين من استخدام ممتلكاتهم كما يرغبون. ومثلا على ذلك، رفضت المحكمة «تسوية ميسوري» التي حرمت الرق في أراضي الولايات المتحدة. وقد قالت المحكمة إن التسوية منعت مالكي العبيد بشكل غير عادل من أخذ عبيدهم، أي ممتلكاتهم الخاصة، إلى هذه المناطق. وحاليا تستخدم المحاكم الإجراءات القانونية الأصولية لإلغاء قوانين تتعرض للحريات الشخصية.
ويمنع هذا التعديل أيضا الحكومة من مصادرة أملاك المواطن، بهدف استخدامها للمنفعة العامة، من دون تعويض عادل. ويسمى حق الحكومة في مصادرة الأملاك لأجل استخدامها للمنفقة العامة حق نزع الملكية. وتستخدم الحكومات هذا الحق لاستملاك الأراضي لبناء الطرق والمدارس والمرافق الحكومية الأخرى.

وثيقة الحقوق

التعديل السادس

حق المتهم بمحاكمة عادلة

Æəجميع المحاكمات الجنائية، للمتهم الحق بأن يحاكم محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة تابعة للولاية أو المقاطعة التي تكون الجريمة قد ارتكبت فيها، وتكون المقاطعة قد سبق للقانون تحديدها. وله الحق في أن يبلغ سبب الاتهام وطبيعته، وفي أن يواجه الشهود الذين يشهدون ضده، وفي أن تتوفر له التسهيلات القانونية الإرغامية لاستدعاء شهود لمصلحته، وفي أن يستعين بمحام للدفاع عنه.

إن الشخص الذي يتهم باقتراف جرم يجب أن يحاكم محاكمة علنية وسريعة بواسطة هيئة محلفين منفتحي العقل. وقد تبع مستلزم المحاكمة العلنية والسريعة هذا من واقع أن بعض المحاكمات السياسية في أنكلترا كان يؤجل لسنوات ثم يجري في سرية. وينبغي إبلاغ الأشخاص المتهمين بالتهم الموجهة إليهم، ويجب السماح لهم بمقابلة الشهود الذين يشهدون ضدهم، وإلا فإن أبرياء قد يعاقبون إذا سمحت المحكمة باستخدام شهادات شهود غير معروفين كأدلة. ويضمن هذا التعديل أن يتاح للأشخاص الذين يحاكمون مواجهة واستجواب أولئك الذين يتهمون. وبإمكان المتهمين أن يبينوا أن متهميهم يكذبون أو أنهم على خطأ. وأخيرا يجب أن يتوفر للشخص المتهم محام للدفاع عنه إذا أراد ذلك. وإذا تعذر على الشخص المتهم توفير محام، فقد قررت المحكمة العليا وجوب تعيين محام لتمثيل الشخص المتهم.

وثيقة الحقوق

التعديل السابع

حقوق المدعين في قضايا مدنية

الدعاوي المدنية حيث تزيد القيمة المتنازع عليها على عشرين دولارا يكون حق التقاضي أمام هيئة محلفين مصانا، وأية واقعة تكون قد بتت بها هيئة محلفين، لا يجوز خلافا لذلك أن يعاد النظر فيها في أية محكمة من محاكم الولايات المتحدة إلا وفقا لقواعد القانون العام.

اعتبر واضعو الدستور حق المحاكمة بواسطة هيئة محلفين ذا أهمية بالغة. ففي التعديل السادس، أوجبوا إجراء محاكمات بواسطة محلفين في القضايا الجزائية. وفي التعديل السابع أوجبوا عقد محاكمات كتلك في القضايا المدنية التي تتجاوز فيها المبالغ المالية المتداعى بها 20 دولارا. وينطبق هذا التعديل على المحاكم الفدرالية فقط. لكن أغلب دساتير الولايات ينص على إجراء محاكمات بواسطة محلفين في القضايا المدنية.

وثيقة الحقوق

التعديل الثامن

الكفالات، الغرامات والعقوبات

يجوز طلب دفع كفالات باهظة ولا فرض غرامات باهظة ولا إنزال عقوبات قاسية وغير مألوفة.

يجب أن تكون الكفالات والغرامات والعقوبات منصفة وإنسانية. وفي دعوى فورمان ضد ولاية جورجيا، قضت المحكمة العليا في عام 1972 أن عقوبة الإعدام كما كانت تطبق وقتئذ، تخالف أحكام هذا التعديل. وقد أعلنت المحكمة أن عقوبة الإعدام قصاص قاس وغير مألوف لأنها لم تكن تطبق في صورة منصفة ومنتظمة. وفي أعقاب قرار المحكمة هذا، تبنت ولايات عديدة قوانين جديدة تتعلق بعقوبة الإعدام تتماشى مع اعتراضات المحكمة العليا. وقررت المحكمة أن عقوبة الإعدام يمكن فرضها إذا توفرت معايير معينة وذلك تفاديا لنتائج تعسفية في قضايا كبرى.

وثيقة الحقوق

التعديل التاسع

الحقوق التي يحتفظ بها الشعب

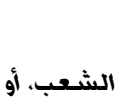

تعداد الدستور لحقوق معينة لا يجوز أن يفسر على أنه إنكار لحقوق أخرى يتمتع بها الشعب، أو انتقاصا منها.

خشي بعض المواطنين من أن يفسر إدراج بعض الحقوق في وثيقة الحقوق على أن حقوقا أخرى لم تأت الوثيقة على ذكرها لا يحميها الدستور. وقد أقر هذا التعديل لتجنب هذا التفسير.

التعديل العاشر

السلطات التي تحتفظ بها الولايات والشعب

ž السلطات التي لا يوليها الدستور للولايات المتحدة ككل ولا يحجبها عن الولايات (إفراديا) تحفظ لكل من هذه الولايات أو للشعب.

اعتمد هذا التعديل بهدف طمأنة الناس إلى أن الحكومة القومية (الحكومة الفدرالية) لن تبتلع الولايات. وتؤكد أيضا أن الولايات أو الشعب يحتفظون بجميع السلطات التي لم تمنح لتلك الحكومة. ومثالا على ذلك، تتمتع الولايات بسلطات تتعلق بأمور الزواج والطلاق. لكن الدستور ينص على أن بإمكان الحكومة الفدرالية أن تسن أية قوانين «ضرورية وملائمة» لتنفيذ صلاحياتها المحددة. وجعل تلك القاعدة تحديد حقوق الولايات بالضبط أمرا صعبا.

التعديل الحادي عشر

الدعاوي ضد الولايات

اقترح هذا التعديل في 4 آذار/مارس 1794 وتمت المصادقة عليه في 7 شباط/فبراير 1795.

ë تعتبر الصلاحية القضائية التي تتمتع بها الولايات المتحدة على أنها تمتد إلى أية دعوى قانونية أو دعوى تطبق فيها مبادئ العدل والإنصاف، سبق أن شرع في إقامتها أو الإدعاء فيها، ضد إحدى الولايات المتحدة، مواطنون من ولاية أخرى أو مواطنو أو رعايا أية دولة أجنبية.

يجعل هذا التعديل من غير الممكن لمواطن إحدى الولايات أن يقاضي ولاية أخرى في محكمة فدرالية. وقد جاء هذا التعديل نتيجة دعوى شيشولم ضد ولاية جورجيا في عام 1793، حيث ادعى شخص من ولاية ساوث كارولينا على ولاية جورجيا في قضية أرث. وأدلت ولاية دورجيا بعدم جواز مقاضاتها في محكمة فدرالية، لكن المحكمة العليا قضت بجواز ذلك. وقامت ولاية جورجيا بعد ذلك بتزعم حركة لإضافة هذا التعديل إلى الدستور. إنما لا يزال بإمكان الأفراد أن يقاضوا سلطات الولايات في المحاكم الفدرالية إذا كان الموضوع حرمانهم من حقوقهم الدستورية.

التعديل الثاني عشر

إنتخاب الرئيس ونائب الرئيس

اقترح هذا التعديل في9 كانون الأول/ديسمبر 1803، وتمت المصادقة عليه في 27 تموز/يوليو 1804.

á جتمع الناخبون، كل في ولايته، ويصوتون بالاقتراع السري لرئيس ونائب رئيس ويتعين أن يكون أحدهما على الأقل من غير سكان الولاية نفسها، ويذكرون في أوراق اقتراعهم اسم الشخص الذي ينتخبونه رئيسا، ويذكرون في أوراق اقتراع مستقلة اسم الشخص الذي ينتخبونه نائبا للرئيس، ويعدون

لوائح مستقلة بأسماء جميع الأخشاص الذين اقترع لانتخابهم لمنصب الرئيس وأسماء جميع الأشخاص الذين اقترع لانتخابهم لمنصب نائب الرئيس، وبعدد الأصوات التي نالها كل منهم، ثم يوقعون هذه اللوائح ويصدقون عليها ويحيلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ. ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، بحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، بفض جميع مظاريف اللوائح ثم يحصي عدد الأصوات. والشخص الذي ينال العدد الأكبر من أصوات المقترعين للرئيس يصبح رئيسا، إذا كان هذا العدد يشكل أكثرية مجموع الناخبين المعينين. وإذا لم يحصل أي شخص على مثل هذه الأكثرية، يقوم مجلس النواب على الفور، وبالاقتراع السري، باختيار الرئيس من بين الأشخاص الحائزين على أكبر عدد من الأصوات في لائحة الذين اقترع لهم لمنصب الرئيس على ألا يتجاوز عدد هؤلاء الثلاثة. ولكن في اختيار الرئيس على هذا النحو يتم حساب الأصوات على أساس الولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد. ويتشكل النصاب لهذا الغرض من عضو أو أعضاء عن ثلثي الولايات وتكون أكثرية جميع الولايات ضرورية ليتم الاختيار. وإذا لم يختر مجلس النواب، رئيسا عندما يؤول إليه حق الاختيار، قبل الرابع من شهر آذار/مارس التالي، فحينئذ يتولى نائب الرئيس منصب الرئاسة كما في حالة وفاة الرئيس أو حالات عجزه التي ينص عليها الدستور. ويصبح نائبا للرئيس الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات المقترعين لنائب الرئيس، إذا كان هذا العدد يشكل أكثرية مجموع عدد الناخبين المعينين. وإذا لم يحصل أي شخص على مثل هذه الأكثرية فحينئذ يقوم مجلس الشيوخ باختيار نائب رئيس من بين الشخصين اللذين فازا بأكبر عدد من الأصوات في اللائحة والنصاب اللازم لهذا الغرض يتألف من ثلثي العدد الإجمالي للشيوخ، وسيكون الحصول على أكثرية العدد الإجمالي لازما لهذا الاختيار. ولكن كل شخص غير مؤهل دستوريا لتولي منصب الرئيس فهو ليس مؤهلا لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة.

يدعو هذا التعديل إلى تصويت أعضاء الهيئة الانتخابية (ويسمون ناخبين) لشخص واحد لمنصب الرئيس وشخص آخر لمنصب نائب الرئيس. وقد نشأ هذا التعديل من انتخابات عام 1800 عندما صوت كل ناخب لشخصين دون ذكر مَن مِن الشخصين يريده رئيسا، على أن يصبح المرشح الذي ينال أكثرية الأصوات رئيسا، والشخص الذي يليه في عدد الأصوات نائبا للرئيس. وقد نال توماس جيفيرسون المرشح للرئاسة وآرون بور المرشح لنيابة الرئاسة نفس عدد الأصوات. ونتيجة لهذا التعادل أحيلت القضية إلى مجلس النواب الذي اختار جيفيرسون رئيسا. لكن اختيار مجلس النواب هذا استغرق وقتا طويلا خشي معه الشعب من أن لا يختار المجلس رئيسا قبل يوم التنصيب. وقد اختار المجلس رئيسا آخر هو جون كوينسي آدامس في عام 1825.

التعديل الثالث عشر

الفقرة الأولى

إلغاء الرق

اقترح هذا التعديل في 31 كانون الثاني/يناير 1865 وتمت المصادقة عليه في 6 كانون الأول/ديسمبر 1865.

á **حرم الرق والتشغيل الإكراهي في الولايات المتحدة وفي أي مكان خاضع لسلطانها إلا كعقاب على جرم حكم على مقترفه بذلك حسب الأصول.**

تناول إعلان الرئيس لينكولن تحرير العبيد في عام 1863 تحرير العبيد في الولايات الكونفدرالية التي كانت ما زالت ثائرة في ذلك الوقت. وقد أكمل هذا التعديل عملية إلغاء العبودية في الولايات المتحدة ككل.

التعديل الثالث عشر
الفقرة الثانية

للكونغرس سلطة تطبيق أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الرابع عشر
الفقرة الأولى
الحقوق المدنية
اقترح هذا التعديل في 13 حزيران/يونيو 1866، وتمت المصادقة عليه في 9 تموز/يوليو 1868.

جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة أو المتجنسين بجنسيتها والخاضعين لسلطانها يعتبرون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأية ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأية ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية. ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين.

كانت الغاية الرئيسية من هذا التعديل جعل العبيد السابقين مواطنين في الولايات المتحدة الأميركية وفي الولايات التي كانوا يعيشون فيها. ويمنع التعديل الولايات أيضا من حرمان أي شخص من التساوي في الحقوق مع الآخرين. وتوضح بنود هذا التعديل كيفية الحصول على الجنسية. فالمواطنية في كل ولاية هي حصيلة للمواطنية القومية. فكل مواطن أميركي يصبح تلقائيا مواطنا في الولاية التي يقيم فيها. كما أن جميع الأشخاص المتجنسين هم مواطنون أميركيون طبقا للقانون. وكل شخص يولد في الولايات المتحدة يصبح أيضا مواطنا مهما كانت جنسية والديه. إلا إذا كانا ممثلين دبلوماسيين لدولة أخرى أو من الأعداء أثناء احتلال في زمن الحرب. وتعتبر هذه الحالات حالات استثنائية لأن الوالدين «لا تشملهما الصلاحية القانونية» للولايات المتحدة. ولا يمنح التعديل المواطنية للهنود الحمر في مناطقهم الخاصة. لكن الكونغرس أصدر قانونا بمنح المواطنية لهم. «الإجراءات القانونية الأصولية» تمنع الولايات من انتهاك معظم الحقوق التي تحميها وثيقة الحقوق وفسرت أيضا بأنها تحمي حقوقا أخرى. وإن العبارة التي تفيد أنه لا يمكن للولاية أن تنكر على أي شخص «المساواة في حماية القوانين» وفرت الأساس لأحكام عديدة صدرت عن المحكمة العليا حول الحقوق المدنية. ومثالا على ذلك، حرمت المحكمة التمييز العنصري في المدارس الحكومية. وقد أعلن قضاة المحكمة أن «المساواة في حماية» تعني أن على الولاية أن تضمن توفر فرص متساوية للتعليم لكل الأطفال فيها مهما كان عرقهم.

التعديل الرابع عشر
الفقرة الثانية

يقسم النواب بين مختلف الولايات وفقا لعدد سكان كل منها الذي يتكون من مجموع عدد الأشخاص في كل ولاية (باستثناء الهنود الذين لا يدفعون ضرائب). ولكن إذا حرم من حق في الاقتراع في أي انتخاب لاختيار ناخبين لرئيس ونائب رئيس الولايات المتحدة أو لاختيار ممثلين في الكونغرس أو مسؤولين تنفيذيين وعدليين في ولاية ما، أو أعضاء هيئتها التشريعية، أي من الذكور من سكان مثل هذه الولاية البالغين الواحدة والعشرين من العمر والذين هم من مواطني الولايات المتحدة، إو إذا انتقص من ذلك الحق بأن شكل

كان، فيما عدا أن يكون السبب الاشتراك في تمرد أو جرائم أخرى، فإن أساس التمثيل في هذه الولاية يخفض بما يتناسب مع نسبة عدد هؤلاء المواطنين الذكور إلى مجموع عدد المواطنين الذكور البالغين الواحدة والعشرين في مثل هذه الولاية.

يقترح هذا البند عقوبة على الولايات التي ترفض منح حق الاقتراع في الانتخابات الفدرالية لجميع المواطنين البالغين من الذكور. والولايات التي تضع قيودا على التصويت يمكن أن تخفض نسبة تمثيلها في الكونغرس. ولم تطبق هذه العقوبة قط. وقد ألغي التعديلان التاسع عشر والسادس والعشرون من هذا البند.

التعديل الرابع عشر
الفقرة الثالثة

لا يجوز لأي شخص أن يصبح شيخا أو نائبا في الكونغرس، أو ناخبا للرئيس ونائب الرئيس أو أن يشغل أي منصب، مدنيا كان أو عسكريا، تابعا للولايات المتحدة أو تابعا لأية ولاية، إذا سبق له أن أقسم اليمين كعضو في الكونغرس أو كموظف لدى الولايات المتحدة أو كعضو في مجلس تشريعي لأية ولاية أو كموظف تنفيذي أو عدلي في أية ولاية، بتأييد دستور الولايات المتحدة واشترك بعد ذلك في أي تمرد أو عصيان ضدها، أو قدم عونا ومساعدة لأعدائها. ولكن يمكن للكونغرس، بأكثرية ثلثي الأصوات في كل من المجلسين أن يزيل مثل هذا المانع.

لهذا البند أهمية تاريخية فقط. وكانت غايته منع مسؤولين فدراليين كانوا قد انضموا إلى الكونفدرالية (تجمع الولايات الجنوبية) من أن يصبحوا مسؤولين فدراليين مرة ثانية. وبإمكان الكونغرس أن يصوت على تجاوز مثل هذا الأمر.

التعديل الرابع عشر
الفقرة الرابعة

لا يجوز الطعن في صحة دين عام على الولايات المتحدة أجازه القانون، بما في ذلك الديون الناشئة عن دفع معاشات ومكافآت قدمت لقمع تمرد أو عصيان. لكن لا يجوز للولايات المتحدة أو لأية ولاية أن تتحمل أو تدفع أي دين أو التزام ناشئ عن تقديم عون لتمرد أو عصيان ضد الولايات المتحدة، أو تواجه أية دعوى بشأن خسارة أي عبد أو تحريره، إذ أن جميع هذه الديون والالتزامات والمطالب تعتبر غير شرعية وباطلة.

أكد هذا البند أن دين الاتحاد الناجم عن الحرب الأهلية سيتم تسديده. لكنه أبطل جميع الديون التي ترتبت على الولايات الكونفدرالية خلال اشتراكها في الحرب. وينص هذا البند أيضا على عدم تعويض مالكي العبيد السابقين عن العبيد الذين تم تحريرهم.

التعديل الرابع عشر
الفقرة الخامسة

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الخامس عشر

الفقرة الأولى
منح الزنوج حق الانتخاب
أقترح هذا التعديل في 26 شباط/فبراير 1869 وتمت المصادقة عليه في 3 شباط/فبراير 1970.

يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية منها حرمان مواطني الولايات المتحدة من حقهم في الانتخاب، أو الانتقاص لهم من هذا الحق بسبب العرق أو اللون أو حالة رق سابقة.

أصبح السود الذين كانوا عبيدا مواطنين بموجب فقرات التعديل الرابع عشر. ولا يذكر التعديل الخامس عشر بصورة محددة أنه يجب السماح للسود بأن يقترعوا في الانتخابات. وتتمتع الولايات بحرية تحديد مؤهلات الناخبين. لكن التعديل نفسه يقوم أنه لا يجوز حرمان أي شخص من الاقتراع بسبب عرقه. وقد حاولت بعض الولايات اللجوء إلى ذلك بطريقة غير مباشرة. لكن قرارات المحكمة العليا أبطلت تلك الإجراءات. وكذلك فعلت القوانين الفدرالية والمحلية والتعديل الرابع والعشرون.

التعديل الخامس عشر
الفقرة الثانية

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل السادس عشر
ضرائب الدخل
اقترح هذا التعديل في 12 تموز/يوليو 1909، وتمت المصادقة عليه في 3 شباط/فبراير 1913.

تكون للكونغرس سلطة فرض وجباية ضرائب على الدخل، أيا كان مصدره، وذلك دون توزيع نسبي بين مختلف الولايات، ودون أي اعتبار لأي إحصاء أو تعداد للسكان.

أصدر الكونغرس في عام 1894 قانونا لضريبة الدخل لكن المحكمة العليا أعلنت أن ذلك القانون غير دستوري. وقد خول التعديل السادس عشر الكونغرس فرض ضريبة كتلك.

التعديل السابع عشر
انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من الشعب مباشرة
اقترح هذا التعديل في 13 أيار/مايو 1912، وتم التصديق عليه في 8 نيسان/أبريل 1913.

1 - **تألف مجلس شيوخ الولايات المتحدة من شيخين عن كل ولاية ينتخبهما سكان تلك الولاية لمدة ست سنوات. ويكون لكل شيخ صوت واحد. ويجب أن تتوفر في ناخبي الشيوخ في كل ولاية نفس المؤهلات التي ينبغي توفرها في ناخبي أكثر مجلسي الهيئة التشريعية في تلك الولاية عددا.**

2 - عندما تحدث شواغر في تمثيل أية ولاية في مجلس الشيوخ، تعلن السلطة التنفيذية في تلك الولاية عن إجراء انتخابات لملء مثل تلك الشواغر سوى أن المجلس التشريعي في أية ولاية يمكنه أن يفوض السلطة التنفيذية فيها إجراء تعيينات موقتة ريثما يملأ سكان الولايات هذه الشواغر عن طريق الانتخاب طبقا لما تقضي به هيئتها التشريعية.
3 - لا يفسر هذا التعديل على نحو يجعله يؤثر على انتخاب أو مدة عضوية أي شيخ تم انتخابه قبل أن يصبح هذا التعديل نافذ المفعول كجزء من الدستور.

ينقل هذا التعديل صلاحية انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من الهيئات التشريعية في الولايات إلى مواطني تلك الولايات.

التعديل الثامن عشر

الفقرة الأولى

تحظير المشروبات الكحولية

اقترح هذا التعديل في 18 كانون الأول/ديسمبر 1917 وتمت المصادقة عليه 16 كانون الثاني/ يناير 1919.

(بعد عام واحد من المصادقة على هذه المادة، يحظر إنتاج أو بيع أو نقل المشروبات الكحولية المسكرة داخل الولايات المتحدة وجميع المناطق الخاضعة لسلطانها، أو تصديرها منها أو استيرادها إليها لغرض تعاطيها للشرب.

التعديل الثامن عشر

الفقرة الثانية

تكون للكونغرس ولمختلف الولايات سلطة مشتركة لتنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

التعديل الثامن عشر

الفقرة الثالثة

تصبح هذه المادة باطلة ما لم تصادق عليها كتعديل للدستور الهيئات التشريعية لمختلف الولايات، كما نص على ذلك الدستور، وذلك في غضون سبع سنوات من تاريخ إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات).

يحظر هذا التعديل على الناس صنع وبيع ونقل المشروبات الكحولية المسكرة. وقد ألغى التعديل الحادي والعشرون في عام 1933 هذا النص.

التعديل التاسع عشر

الفقرة الأولى

منح المرأة حق الانتخاب

اقترح هذا التعديل في 4 حزيران/يونيو 1919 وتمت المصادقة عليه في 18 آب/أغسطس 1920

ë يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها حرمان مواطني الولايات المتحدة حق الانتخاب، أو الانتقاص لهم من هذا الحق لعلة الجنس. (الذكورة أو الأنوثة).

التعديل التاسع عشر

الفقرة الثانية

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ أحكام هذه المادة بالتشريع المناسب

تم تقديم اقتراحات التعديلات التي تمنح المرأة حق الانتخاب في الكونغرس الواحد تلو الآخر لأكثر من أربعين عاما قبل إقرار هذا التعديل في نهاية المطاف.

التعديل العشرون

الفقرة الأولى

فترة ولاية كل من الرئيس والكونغرس

اقترح هذا التعديل في 2 آذار/مارس 1932 وتمت المصادقة عليه في 23 كانون الثاني/يناير 1933.

Θ تنتهي مدة ولاية كل من الرئيس ونائب الرئيس ظهر يوم العشرين من كانون الثاني (يناير)، وتنتهي مدة ولاية الشيوخ والنواب ظهر يوم الثالث من كانون الثاني (يناير) من السنوات التي كانت ستنتهي فيها هذه الولايات لو لم تقر هذه المادة. وتبدأ عندئذ مدد ولاية خلفائهم.

التعديل العشرون

الفقرة الثانية

يجتمع الكونغرس مرة على الأقل كل سنة، ويبدأ مثل هذا الاجتماع ظهر يوم الثالث من كانون الثاني (يناير) ما لم يحدد الكونغرس، بقانون، موعدا آخر.

التعديل العشرون

الفقرة الثالثة

إذا حدث أن توفي الرئيس المنتخب في الموعد المحدد لبدء ولايته، يصبح نائب الرئيس المنتخب، رئيسا. وإذا لم يكن قد تم اختيار رئيس قبل الموعد المقرر لبدء ولايته، أو إذا كان ثمة ما يحول دستوريا دون تولي الرئيس

المنتخب منصبه، عندئذ يتولى نائب الرئيس المنتخب منصب الرئيس إلى أن يزول الحائل. ويمكن للكونغرس أن يحدد بقانون الحالة التي يحول فيها مانع دستوري دون تولي أي من الرئيس المنتخب أو نائب الرئيس المنتخب منصب الرئاسة، معينا الشخص الذي يتولى عندئذ منصب الرئيس أو الكيفية التي يتم فيها اختيار الشخص الذي سيتولى المنصب، ويتصرف مثل ذلك الشخص كرئيس طبقا لذلك إلى أن يزول المانع الذي يحول دون تولي رئيس أو نائب رئيس منصب الرئاسة.

التعديل العشرون
الفقرة الرابعة

للكونغرس أن يحدد بقانون أحكام حالة وفاة أي من الأشخاص الذين قد يختار منهم مجلس النواب رئيسا عندما يؤول لهذا المجلس حق الاختيار، وحالة وفاة أي من الأشخاص الذين يختار منهم مجلس الشيوخ نائبا للرئيس عندما يؤول لهذا المجلس حق الاختيار.

التعديل العشرون
الفقرة الخامسة

تصبح الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة نافذتي المفعول في اليوم الخامس عشر من شهر تشرين الأول (أكتوبر) الذي يلي تاريخ إقرار هذه المادة.

التعديل العشرون
الفقرة السادسة

تصبح هذه المادة غير نافذة المفعول إلا إذا صودق عليها كتعديل للدستور من قبل الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات في غضون سبع سنوات من تاريخ تقديمها.

يقرب هذا التعديل، الذي يتناول فترة التسلم والتسليم، التي تعرف بفترة «البطة العرجاء» موعد تسلم الرؤساء وأعضاء الكونغرس المنتخبين مهامهم، من وقت إجراء الانتخابات. ويوصف المسؤول بـ «البطة العرجاء» عندما يواصل القيام بأعباء منصبه رغم عدم تجديد انتخابه، إلى حين يتسلم المسؤول المنتخب منصبه. وقبل تطبيق هذا التعديل، كان أعضاء الكونغرس الذين لا يجدد انتخابهم يواصلون شغل مناصبهم مدة أربعة شهور.

التعديل الحادي والعشرون
الفقرة الأولى
إلغاء تعديل تحريم المشروبات الكحولية

اقترح هذا التعديل في 20 شباط/فبراير 1933 وتمت المصادقة عليه في 5 كانون الأول/ديسمبر 1933.

á يلغي هذا التعديل التعديل الثامن عشر لدستور الولايات المتحدة.

التعديل الحادي والعشرون
الفقرة الثانية

يحظر نقل مشروبات مسكرة في أية ولاية أو منطقة تابعة للولايات المتحدة أو أراضي داخلة في حيازتها، كما يحظر استيرادها إليها لغاية توزيعها أو استعمالها فيها بما يخالف قوانينها.

التعديل الحادي والعشرون
الفقرة الثالثة

لا تصبح هذه المادة نافذة المفعول إلا إذا أقرت كتعديل للدستور من قبل مؤتمرات في مختلف الولايات، حسبما نص عليه في الدستور، وذلك، في غضون سبع سنوات من تاريخ إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات.

يلغي هذا التعديل التعديل الثامن عشر ويعد البند الثاني من هذا التعديل بمساعدة الحكومة الفدرالية الولايات التي تحرم المشروبات المسكرة في تنفيذ قوانينها الخاصة بتحريم هذه المشروبات.

التعديل الثاني والعشرون
الفقرة الأولى
تحديد الرئاسة بفترة ولايتين
اقترح هذا التعديل في 24 آذار/مارس 1947 وتمت المصادقة عليه في 27 شباط/فبراير 1951.

è يجوز انتخاب أي شخص لمنصب الرئيس لأكثر من دورتين، كما لا يجوز لأي شخص تقلد منصب الرئيس أو قام بمهام الرئيس لأكثر من سنتين من أصل مدة ولاية انتخب لها شخص آخر رئيسا، أن ينتخب لمنصب الرئيس لأكثر من دورة واحدة. ولكن هذه المادة لا تطبق على أي شخص كان يشغل منصب الرئيس لدى اقتراح الكونغرس هذه المادة، ولا تمنع أي شخص يكون شاغلا منصب الرئيس أو قائما بأعمال الرئيس خلال فترة الولاية التي تصبح فيها هذه المادة نافذة المفعول، من تولي منصب الرئيس أو القيام بأعمال الرئيس حتى نهاية هذه الولاية.

التعديل الثاني والعشرون
الفقرة الثانية

لا تصبح هذه المادة نافذة ومعمولا بها إلا إذا أقرت كتعديل للدستور من قبل الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات، وذلك في غضون سبع سنوات من إحالة الكونغرس هذا التعديل إلى الولايات.

يمنع هذا التعديل انتخاب أي مواطن رئيسا أكثر من مرتين. ولا يمكن لأحد أن يتولى منصب الرئيس لأكثر من عامين من ولاية رئيس آخر أن ينتخب أكثر من مرة واحدة للرئاسة. ولا يمكن لرئيس أن يتولى مهام الرئاسة أكثر من عشر سنوات. وقد دعم هذا التعديل أولئك الذين اعتقدوا أن من غير الجائز أن يتولى الرئيس فرانكلين روزفلت

الرئاسة لأربع دورات. ولم يرشح أي رئيس آخر نفسه للرئاسة لأكثر من دورتين متتاليتين.

التعديل الثالث والعشرون

الفقرة الأولى

حق الاقتراع في مقاطعة كولومبيا

اقترح هذا التعديل في 16 حزيران/يونيو 1960، وتمت المصادقة عليه في 29 آذار/مارس 1961.

Θ تعين المقاطعة التي تشكل مقر حكومة الولايات المتحدة، وبالطريقة التي يحددها الكونغرس: عددا من ناخبي الرئيس ونائب الرئيس يكون مساويا لكامل عدد الشيوخ والنواب في الكونغرس الذين يحق لهذه المقاطعة بهم لو كانت ولاية، ولكن لا يجوز أن يزيد ذلك العدد بأية حال عن عدد الناخبين الذين تعينهم أقل الولايات سكانا. وسيكون هؤلاء إضافة إلى أولئك الذين تعينهم الولايات إنما سيعتبرون، لغاية انتخاب الرئيس ونائب الرئيس، ناخبين معينين من قبل ولاية وسيجتمعون في "المقاطعة" ويؤدون المهام التي ينص عليها التعديل الثاني عشر للدستور.

التعديل الثالث والعشرون

الفقرة الثانية

تكون للكونغرس سلطة تطبيق أحكام هذه المادة وبالتشريع المناسب.

يسمح هذا التعديل لمواطني مقاطعة كولومبيا بأن يقترعوا في الانتخابات الرئاسية، إنما ليس في إمكان هؤلاء انتخاب أعضاء في الكونغرس.

التعديل الرابع والعشرون

الفقرة الأولى

ضرائب الأشخاص

اقترح هذا التعديل في 27 آب/أغسطس 1962 وتمت المصادقة عليه في 23 كانون الثاني/يناير 1964.

é يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها أن تحرم مواطني الولايات المتحدة، أو تنتقص لهم من حقهم في الاقتراع في أية انتخابات أولية أو سواها لانتخاب رئيس أو نائب رئيس، أو انتخاب ناخبين للرئيس أو نائب الرئيس، أو انتخاب شيخ أو نائب في الكونغرس، لا يجوز أن تمنعه أو تنتقص منه الولايات المتحدة أو أية ولاية، بسبب عدم دفع ضريبة اقتراع أو أية ضريبة أخرى.

التعديل الرابع والعشرون
الفقرة الثانية

تكون للكونغرس سلطة تطبيق هذه المادة بالتشريع المناسب.

يحظر هذا التعديل إجبار المقترعين على دفع ضريبة الرؤوس قبل تمكنهم من التصويت في انتخابات عامة. وتستوفي ضريبة الرؤوس من كل شخص بالغ بالتساوي. وقد عمدت بعض الولايات في السابقة إلى فرض ضرائب كتلك لاستبعاد الفقراء والسود من الانتخاب. وضريبة الرؤوس لا تعني ضريبة اقتراع وقد فسرت المحكمة العليا الفقرات المتعلقة بالحماية المتساوية كما وردت في التعديل الرابع عشر، على أنها تمنع فرض ضريبة اقتراع في انتخابات الولايات.

التعديل الخامس والعشرون
الفقرة الأولى
أحكام عجز الرئيس وخلافته
اقترح هذا التعديل في 6 تموز/يوليو 1965، وتمت المصادقة عليه في 10 شباط/فبراير 1967.

ÆÉə حالة عزل الرئيس من منصبه أو وفاته أو استقالته، يصبح نائب الرئيس رئيسا.

التعديل الخامس والعشرون
الفقرة الثانية

عندما يشغر منصب نائب الرئيس، يرشح الرئيس نائب رئيس يتولى هذا المنصب لدى تصويت أكثرية مجلسي الشيوخ والنواب بالموافقة على تعيينه.

يتعلق هذا البند بتولي منصب نائب الرئيس لدى شغوره. ففي عام 1973 أصبح جيرالد فورد أول شخص يختار لمنصب الرئاسة بموجب هذا التعديل وقد رشحه الرئيس ريتشارد نيكسون بعد أن استقال سبيرو أغنيو نائب الرئيس وقتئذ. وفي عام 1974 استقال نيكسون من الرئاسة وأصبح فورد رئيسا. وطبقا للإجراءات الجديدة أصبح نلسون روكفلر نائبا للرئيس. ولأول مرة، تولى منصب رئيس ونائب رئيس الولايات المتحدة شخصان غير منتخبين لهذين المنصبين من قبل الشعب. وقبل تطبيق هذا التعديل، كان منصب نائب الرئيس يبقى شاغرا حتى إجراء الانتخابات الرئاسية التالية.

التعديل الخامس والعشرون
الفقرة الثالثة

عندما يبلغ الرئيس كلا من الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب تصريحه الخطي بعجزه عن القيام بسلطات وواجبات منصبه، وإلى أن يبلغهما خطيا تصريحا بعكس ذلك، يتولى نائب الرئيس القيام بهذه السلطات والمهام كرئيس بالوكالة.

ينص هذا البند على أن يخلف نائب الرئيس الرئيس في منصب الرئاسة إذا أصبح الأخير عاجزا.

التعديل الخامس والعشرون
الفقرة الرابعة

عندما يبلغ نائب الرئيس وغالبية الموظفين الرئيسيين في الوزارات التنفيذية أو أعضاء هيئة أخرى، يحددها الكونغرس بقانون، رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحهم الخطي بأن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه، يتولى نائب الرئيس فورا سلطات ومهام المنصب كرئيس بالوكالة.

وبعد ذلك، عندما يبلغ الرئيس رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحه الخطي بعدم وجود حالة عجز لديه، يستأنف القيام بسلطات ومهام منصبه ما لم يبلغ نائب الرئيس وغالبية الموظفين الرئيسيين في الوزارات التنفيذية أو أعضاء هيئة أخرى يحددها الكونغرس بقانون، وفي غضون أربعة أيام، رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس مجلس النواب تصريحهم الخطي بأن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه. عند ذلك يبت الكونغرس في القضية في اجتماع يعقده في غضون 48 ساعة لذلك الغرض إذا لم يكن في دورة انعقاد. وإذا قرر الكونغرس، في غضون 21 يوما من تسلمه التصريح الخطي الثاني، أو في غضون 21 يوما من الموعد الذي يتوجب فيه انعقاد المجلس، إذا لم يكن في دورة انعقاد، وبأكثرية ثلثي أصوات مجلس الشيوخ والنواب أن الرئيس عاجز عن القيام بسلطات ومهام منصبه، يستمر نائب الرئيس في تولي هذه السلطات والواجبات كرئيس بالوكالة. أما إذا كان الأمر خلاف ذلك فيستأنف الرئيس القيام بسلطات وواجبات منصبه.

التعديل السادس والعشرون
الفقرة الأولى
منح البالغين سن 18 سنة حق الانتخاب
اقترح هذا التعديل في 23 آذار/مارس 1971 وتمت المصادقة عليه في 1 تموز/يوليو، 1971.

يجوز للولايات المتحدة ولا لأية ولاية فيها أن تحرم مواطني الولايات المتحدة، ممن بلغوا سن الثانة عشرة وما فوق، من حق الانتخاب، أو تنتقص لهم منه بسبب السن.

التعديل السادس والعشرون
الفقرة الثانية

تكون للكونغرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع المناسب.

يمنح هذا التعديل حق الاقتراع للمواطنين البالغين من العمر 18 عاما وما فوق.

التعديل السابع والعشرون

مرتبات أعضاء الكونغرس

تم اقتراح هذا التعديل في 25 أيلول/سبتمبر 1789. وتمت المصادقة عليه في 7 أيار/مايو 1992.

á **يجب ألا يدخل قانون، يغير وضع التعويضات المالية لأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب لقاء خدماتهم، حيز التنفيذ إلى أن يكون قد تم انتخاب مجلس نواب جديد.**

هذا التعديل قدمه في الأساس جيمس ماديسون ووافق عليه الكونغرس عام 1789، ثم عرض على الولايات للمصادقة عليه، ولكنه ورغم مرور 200 عام على الموافقة عليه في الكونغرس لم يحصل على مصادقة العدد المطلوب من الولايات وهو 38 ولاية. وقد دفع الانتقاد الشعبي لعلاوات أجور أعضاء الكونغرس بولاية مشيغان إلى المصادقة على هذا التعديل في 7 أيار/مايو 1992، موفرة بذلك المصادقة الثامنة والثلاثين للولايات. ويكفل التعديل أنه إذا صوت أعضاء مجلس النواب أو الشيوخ برفع أجورهم، فإن أعضاء الكونغرس الجديد الذي قد يتضمن عددا من الأعضاء القدامى والجدد، هم فقط الذين يستطيعون الإفادة من رفع الأجور هذا.

مكتب برامج الإعلام الخارجي
وزارة الخارجية الأميركية
www.America.gov/ar